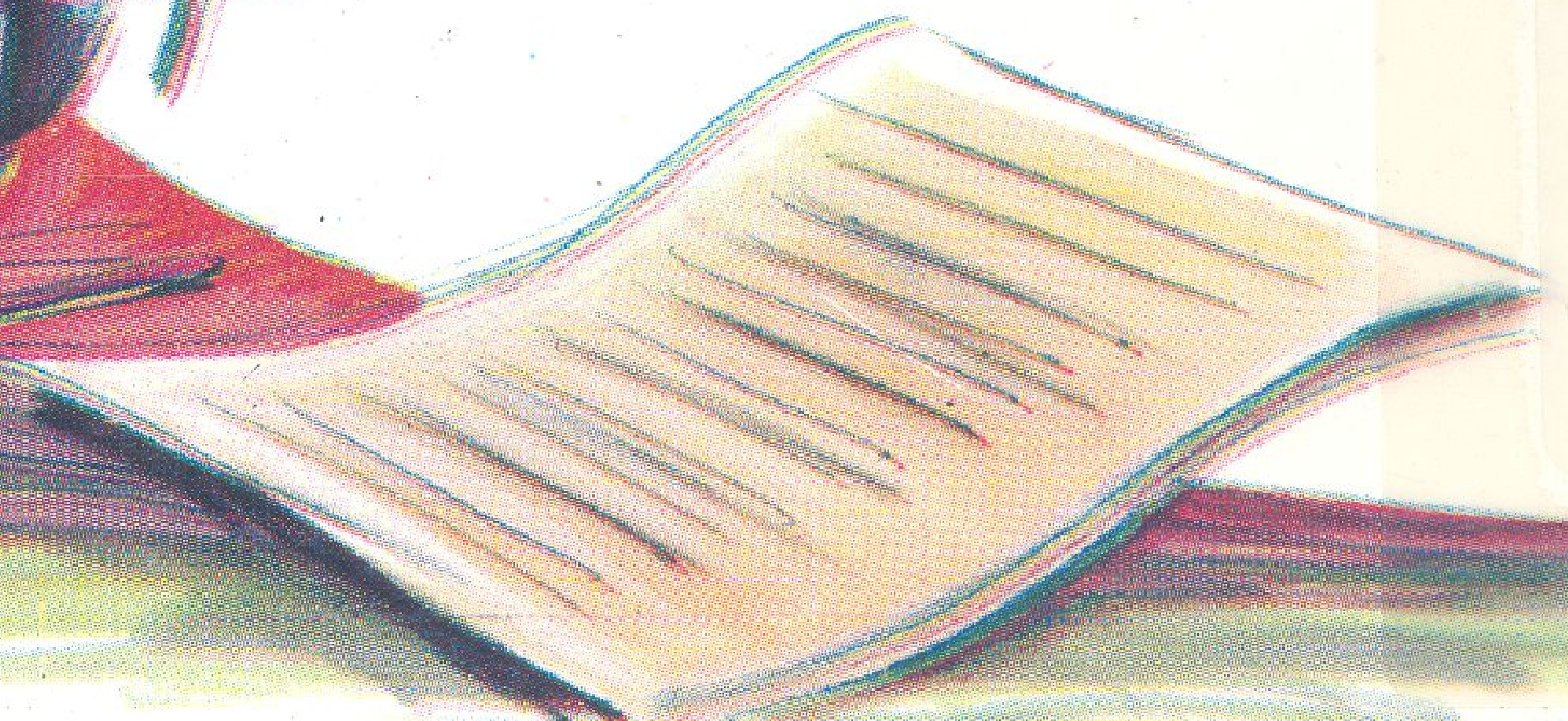
د. حمدى الطاهرى

أفريقيا بين العرب وإسرائيل





أفريقيا

بين العرب وإسرائيل

تأليف

الدكتور حمدي الطاهري



مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا القاهرة

ت: ٣٩٠٠٨٦٨

الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

بعد أن أنهيت كتابة خمسة عشر مؤلفا، تدور معظمها عن العالم العربى من كافة جوانبه، بدأت أفكر فى الكتابة عن قارتنا العظيمة: إفريقيا..

وهذا هو كتابى الأول فى هذه السلسلة التى ستضم ما يلى:

- إفريقيا بين العرب وإسرائيل
- إفريقيا فى ظل الاستعمار
- استقلال إفريقيا
- قصة جنوب إفريقيا
- نظرة على بعض دول إفريقيا

وآمل أن يمتد بى العمر لإنهاء هذه السلسلة. كما آمل أن يكون فيها فائدة للقارئ.

وأتمنى أن أكون قد قدمت شيئا مفيدا للمكتبة العربية .

دكتور حمدى الطاهرى

مقـــدمـــة

لا أدرى من هو الذى أطلق على العرب «أصـحاب الفرص الضـائعة»؟! ولكن هذا هو الواقع؛ فكم من موضوعات جرت على الساحة العالمية، وكان من الممكن بوحدة الفكر والسرعة فى التنفيذ أن يعود الخير على العرب بدلاً من أن يفقدوا كل شيء، وفى النهاية يحاولون الحصول على فتات ما كان ميسراً لهم من قبل.

ورد هذا الفكر على خـاطرى، عندمـا بدأت أفكـر فى الحديث عـن أفريقـيـا والعـرب.. فمـعروف أن مـعظم الدول الإفريقـية حـصلت على اسـتقلالهـا فى الستينات.. وكـانت هذه الدول فى حاجة إلى من يمد يده لها ولو باليسـير، حتى تقف على قدميها.. حقيقةً أن الستينات لم تشهد الغِنى العربى، ولكنَّ السبعينات شَهِـدته، خـاصة بعـد حرب أكـتوبر عندمـا ارتفع سعـر طن البتـرول من ثلاثة دولارات إلى ثلاثين.. وتدفقت أمـوال العرب على الأسواق الأمـريكية، ثم على الأسواق الأوروبية إمـا لشراء السلع الاستهـلاكية، أو الاستثـمار فى تلك الدول، وكان ذلك على مستوى الحكومات والأفراد.

حقيقـة أن الجامعة العربيـة بذلت عدة محاولات للجمع بين أفريقـيا والعرب، وكذلك إنشاء بنوك وهيـئات مشتركة للتـمويل ومساعدة الدول الإفريقـية، ولكنها جميعها فى رأيى محاولات متـواضعة، خاصة تلك التى جرت بين منظمة الوحدة الإفريقيـة وجامعة الدول العـربية، أما الاستثـمار العربى على صعـيد الأفراد، أو المؤسسات داخل الدول الإفريقية فيعتبر فى حكم العدم.

إن إفريقيا تضم ثلاثاً وخمسين دولة، حباها الله بجميع خيراته خاصة فى المواد الخام والزراعة والمعادن ،ولكن حرمها الله من أشياء هامة حتى يمكن استغلال تلك المواد الخام.. فهى لا تمتلك التمويل ولا تملك الكفاءة الإدارية، والتعليم على كافة مستوياته فى حكم العدم، والاستعـمار وإن اختفى بجنوده إلا أنه ظل موجودا من خلال أعـوان من أهل البلاد، يحـاربون أى تقدم ويعـملون كالسوس الـذى ينخر العظام، فانتشـرت الرشوة وانتشر الفسـاد، وكانت نتيجتـها عدم الاستقـرار وكثرة الانقلابات.

وهكذا كانت استفادة إفريقيا من العرب محدودة، كما كانت استفادة العرب من أفريقيا محدودة أيضا.

وعلى الجانب الآخر، نجد أن إسرائيل رغم ضعف إمكانياتها المادية، ورغم قلة عدد سكانها، انتهزت فرصة استقلال الدول الإفريقية بل وحتى قبل استقلال بعضها؛ لكى تتغلغل فى كافة مرافق الحياة.

ومن المهم قبل أن أتحدث عن تأثير العرب، أو تأثير الإسرائيليين فى واقع أفريقيا، أن أتحدث عن تأثير الديانات فى المجتمع الإفريقى سواء الإسلام أم المسيحية، وذلك لكى يكتمل الموضوع بدلا من الحديث عن القومية الأفريقية.

وسأعرض بإيجار - لمجرد العلم بالشىء - لاقتصاديات أفريقيا. . وأخيرا سأتحدث عن نشاط العالم العربى فى أفريقيا ثم عن نشاط إسرائيل فى أفريقيا.

وآمل أن أكون قد وُفِّقْتُ لإضافة شىء للمكتبة العربية

والله ولى التوفيق

د. حمدى الطاهرى

تمهيــــد

إسرائيل وأفريقيا

تعد إسرائيل من الدول الإمبريالية الصغيرة، التى تمارس سياسة توسعية فى القارة الأفريقــية، على الرغم من أن الدوائر الحاكــمة الإسرائيليــة تواصل ادِّعاءها، دون كلل، بأن إسرائيل كانت ولاتزال «صديقة» لأفريقــيا، واستطاعت حتى أكتوبر عام ١٩٧٣ ، أن تقنع الرأى العام الأفــريقى بذلك. وقد كان لهــذه القناعة أثرها على أشكال وأساليب الــتغلغل الإسرائيلى فى أفــريقيا. بيــد أن الواقع أثبت أن أهداف إسرائيل الحقيقية، لا تختلف كثيرا عن أهداف الدول الإمبريالية الكبرى فى البلدان الغربية واستعباد الاستعمار الجديد للشعوب الأفريقية.

وكانت استــراتيجية إســرائيل الاستعمارية الجــديدة فى أفريقيا الاســتوائية، فى الستينات ومطلع السبــعينات، موجَّهة لتكوين «مؤخــرة» مأمونة لدولة إسرائيل فى أفريقيا جنوبى الصحراء الكبرى. واستــهدفت الدوائر الحاكمة الإسرائيلية إلى عزل هذه المنطقة عن العالم العــربى، والعمل على ظهور أو تعزيز أنظمة مــوالية للغرب هناك، وشق صــفوف حــركــة التحــرر الوطنى. واســتهــدف التــغلغل التجــارى والاقتــصادى استــخدام البلدان الأفريقــية كمــصدر للخامــات المعدنية المنتــجات الزراعية، وجعلها سوقا لتصريف الصادرات الإسرائيلية. وأخيرا، تمثلت التحركات الإسرائيليــة فى المجال الفكرى فى المساعدة بــشتى الوسائل على التحــريض لمعاداة الشيــوعية والاتحاد الســوفيتى فى أفريقــيا، وبث الدعاية بين أوساط الأفــريقيين لما يُدْعَى بالمعــجزة الإسرائيليــة ولنمط الحــيــاة «الإسرائيلى الخــاص ونشــر الأفكار الصهيونية».

وتتضمن مسلَّمــات الدعاية الإسرائيلية الخرافة القائــلة بأن إسرائيل «دولة نامية» وتعمل على وحدة مــصير الشعوب الأفريقيــة وشعب إسرائيل، والزَّعم بأن «دولة إســرائيل هى رمــز التطور»، وغــيــر ذلك. وفى نــفس الوقت كــان رجــال الفكر الإسرائيلــيون يلتزمــون الصمت عن أن إســرائيل قد تطورت هذا التطــور السريع،

وتحولت إلى دولة رأسـمالية حـديثة بفضل المسـاعدات الأمريكيـة قبل كل شيء، وتدفقت الكوادر المؤهلة إليها تدفقا شديدا.

لقد ازداد توسع إسـرائيل بشدة فى أفـريقيا مـنذ بداية الستينات، عـندما نالت مجـموعة كبـيرة من البلدان الأفريقـية استقـلالها، وكان برنامج «المسـاعدات» أو برنامج «التـعاون الفنى» الذى صـرفت إسرائيل بموجـبه مـلايين الدولارات سنويا (حتى مطلع السـبعينات)، كان أداة من الأدوات الرئـيسية فى تغلغلهـا فى القارة. وفى عام ١٩٧١، بلغ عدد الدول الأفـريقية التى عقـدت إسرائيل معها اتفـاقيات «التعاون» ٣٠ دولة..

وكان يجـرى تحقيق المساعـدة الفنية على أشكال مخـتلفة، منها إرسال الخـبراء والبعـثات المتخصـصة إلى الدول الأفريقيـة، وتمويل العديد من البرامج الدراسـية والمؤتمرات والاجتماعات والندوات وما أشبه ذلك.

بالإضافة إلى تقديم المنـح الدراسية. لقد اشترك سنويا (حتى بدايـة السبعينات) ٤٥٠ خبـيرا إسرائيليـا فى تحقيق البـرامج فى الخارج (عمل نصـفهم فى أفريقـيا) بالإضافة إلى ١٠٠ خبير فى سلك هيـئة الأمم المتحدة. ولو أضفنا إلى هذا العدد الخبـراء غير الحكوميـين لبلغ عدد الخبراء الإسـرائيليين العاملين فى البلدان الناميـة قرابة الألف...

وتتسم تحركات إسرائيل فى أفريقـيا ببعض الخواص التى تنجُم فى المقام الأول عن أن إسـرائيل من الدول الإمبـرياليـة الصغـيرة. نذكـر، مثـلا أن المساعـدات الإسرائـيلية كـانت تتركـز على إعداد الكوادر الأفـريقيـة، وارتبطت كافـة برامج «التعـاون» بين إسرائيل ودول أفريـقيا بإعـداد الخبراء، سـواء فى إسرائيل (دورات نظرية) أو فى أفريقيا (دورات تطبيقية). وهناك حـوالى ٣٠ مؤسسة تعليمية كانت تقبل الأفارقة للدراسـة فيها، منها الجامعات وغيـرها من المراكز الدراسية والمدارس الثانوية والمؤسـسات المتـخصصـة، وكانت الزراعة، والحـركة التـعاونية، وحـركة الشبيـبة، والصحة، والتدريب العـسكرى من تلك المجالات التى يوجه إليهـا أكبر قدر من الاهتمام، ويعـد الأفارقة الذين أنهوا دراستهم فى إسـرائيل بالألوف؛ فقد أنهى ١٥ ألف طالب من البـلدان الناميـة دراسـتهم فى إسـرائيل خـلال ١٥ سنة

(١٩٥٧ - ١٩٧١) وكان عدد الأفارقة يتجاوز نصفهم.

ويرجع هذا التركيز على إعداد الكوادر، من ناحية، إلى الاهتمام الهائل الذى توليه إسرائيل لتوجيه الأفارقة أيديولوجيا، ومن الناحية الأخرى، إلى الاعتبارات المالية للدوائر الحاكمة الإسرائيلية؛ إذ أن موارد تل أبيب المالية المحدودة تجعل من المستحيل أن تمول وحدها بناء مشاريع باهظة الثمن فى أفريقيا.

ولم تقتصر عملية توجيه الأفارقة أيديولوجيا على الدورات الخاصة فحسب، بل تجرى كذلك بواسطة اللقاءات المباشرة بين رجال الدولة والسياسة وغيرهم من ممثلى إسرائيل وبين قادة البلدان الأفريقية البارزين، وعن طريق إقامة إسرائيل لشتى المؤتمرات والاجتماعات والمعارض الدولية، والمشاركة فى مختلف الندوات الدولية، بما فى ذلك المؤتمرات الدولية للأحزاب الاشتراكية الديموقراطية، والتبادل السياحى، وغير ذلك.

وتتلخص خاصية تغلغل إسرائيل الأخرى فى إقامتها ما يدعى بالمشاريع المختلطة فى القارة الأفريقية. وكانت العقود توقَّع عادة لمدة خمس سنوات، وبعد انتهائها كان فى وسع الجانب الأفريقى أن يشترى حصة إسرائيل من الأسهم. وعلى الرغم من أن البلدان الأفريقية كانت تحصل على فوائد معينة بفضل هذه الشروط، فإن إسرائيل لم تكن خاسرة أيضا؛ لأنها أولا: حصلت على فرصة للتغلغل فى أسواق أفريقيا وهى تنفق قدرا قليلا نسبيا من الرأسمال، وثانيا: تتجنب إمكانية تأميم المشاريع، وثالثا: كان استثمار المشاريع يدر عليها أرباحا لايستهان بها.

وأخيرا فإن ما يميز إسرائيل هو مشاركتها فى الشئون العسكرية لبلدان القارة؛ فقد علم المدرِّبون الإسرائيليون العسكريين الأفارقة شتى الاختصاصات العسكرية، وكانت إسرائيل ترسل إلى هذه البلدان السلاح والمعدات العسكرية والذخائر. وعقدت إسرائيل اتفاقيات عسكرية خاصة مع ١١ دولة أفريقية. وبلغت قيمة مبيعات السلاح الإسرائيلى، حسب معطيات مجلة «بوليتيكال أفيرس» الأمريكية، بالمتوسط ٢٠ مليون دولار سنويا. علمًا بأن المستهلك الرئيسى له هى البلدان الأفريقية»، وحتى أن الكثير من البرامج الإسرائيلية المدنية كانت فى الحقيقة برامج شبه عسكرية. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك، إقامة إسرائيل فى أفريقيا

مستوطنات زراعية عسكرية (موشاف)، وتشكيلها فصائل خاصة للشبيبة، وغدت فصائل الشبيبة هذه نواة للجيش الوطنى فى بعض الأماكن.

وكان هدف التعاون الإسرائيلى الأفريقى العسكرى، هو تأمين مصالح إسرائيل الاستراتيجية قبل كل شيء.

وفى معرض الحديث عن التغلغل الإسرائيلى فى أفريقيا، ينبغى على المرء أن يأخذ بعين الاعتبار أن إسرائيل نفسها تعتمد اعتمادا كبيرا على الرأسمال الاحتكارى العالمى وعلى الدوائر الصهيونية الغربية. ويمكن التأكيد بجرأة، أنه لم يكن بوسع إسرائيل أن تقوم بتوسعها فى أفريقيا، لولا هذه المساعدات النقدية السنوية التى تعد بالملايين والتى تأخذها من هذه المصادر، ويكفى القول بأن ما يزيد على نصف برنامج «التعاون» الفنى الإسرائيلى يموَّل من مصادر أجنبية، وعلى الأغلب من الولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية. . .

ويجب على إسرائيل، بطبيعة الحال، تسوية حساب ما تتلقاه من الأموال، وتظهر هذه التسوية بالنسبة لأفريقيا على شكل مشاركة إمبريالية فى استغلال الشعوب الأفريقية؛ فقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية الصهيونية الدولية حيث ترى أن من المفيد لها تمويل مشاركتها فى تنفيذ هذه المشاريع أو تلك، أو فى اتخاذ هذه الإجراءات أو تلك فى القارة. وغالبا ما تلاحظ هذه الظاهرة فى مجال الاقتصاد عندما تقوم الاحتكارات الغربية الضخمة بنشاطاتها فى أفريقيا تحت ستار الشركات الإسرائيلية. والدليل الواضح على ذلك تقدِّمه شركة البناء الإسرائيلية التى قامت بتنفيذ مشاريع ضخمة لإنشاء شبكات مواصلات فى العديد من البلدان الأفريقية (ليبيريا وغانا وساحل العاج والنيجر وزائير والحبشة وكينيا).

كانت هذه الشركة تتعاون تعاونا وثيقا مع الشركات الأمريكية، وأن كثيرا من الحقائق التى تشهد على هذه الروابط أتاحت لمجلة «نيو آوت لوك» . . الصادرة فى تل أبيب للتصريح بأن الشركة الإسرائيلية «واجهة للشركات الأمريكية فى أفريقيا».

وأما فى مجال السياسة، فإن كافة أعمال إسرائيل فى أفريقيا تدل بوضوح على بواعثها الإمبريالية، ولا تقف إسرائيل إلى جانب القارة المناضلة، بل إلى جانب أعدائها. فقد أيدت إسرائيل الانفصاليين فى بيافرا «عندما كانت نيجيريا تناضل فى

سبيل وحدتها فى أواخر الستينات ومطلع السبعينات، كما شاركت بنشاط إلى جانب القوى الإمبريالية فى عمليات إشعال نيران حرب «أهلية» فى جنوب السودان.

وليس خفيا على أحد تحالفُ إسرائيل مع ألدِّ أعداء أفريقيا، ومع العنصريين فى جمهورية جنوب أفريقيا وروديسيا؛ إذ يوثق الصهاينة علاقاتهم السياسية والاقتصادية والعسكرية معهم، ويساندون عمليا كافة تحركاتهم الاقتصادية والعسكرية معهم فى مجال السياسة الخارجية. كما تساند إسرائيل جمهورية جنوب أفريقيا وروديسيا ذات الطابع العنصرى لهذه الدول وإلى رغبتها فى خنق حركة تحرر الشعوب الأفريقية.

وهكذا فإن سياسة إسرائيل فى أفريقيا لا تختلف أبدا عن سياسة أى دولة إمبريالية أخرى. لذلك تصدت البلدان الأفريقية للأطماع التوسُّعية للصهاينة.

شهدت السنتان ١٩٧٢ و١٩٧٣ بوضوح خاص عزلة إسرائيل فى القارة الأفريقية. وقطعت الأغلبية الساحقة من البلدان الأفريقية علاقتها مع إسرائيل؛ نظرا لمواصلتها العدوان ضد الشعوب العربية. وفى عام ١٩٧٥ لم يبق سوى ثلاث دول أفريقية واصلت علاقاتها الدبلوماسية مع تل أبيب. وبدا جلياً أن محاولات تل أبيب لتعزيز أو حتى الحفاظ على نفوذها فى هذه المنطقة من العالم كان مصيرها الفشل الأكيد.

وتوقف تقريبا نشاط جهاز «التعاون» الإسرائيلى فى أفريقيا فى أواسط السبعينات. ولم تتلق سوى مجموعة صغيرة من الأفارقة دراستهم فى إسرائيل فى الدورات المخصصة لطلاب البلدان النامية. كما كانت العلاقات الاقتصادية محدودة للغاية، ولم تواصل نشاطها إلا بعض الشركات الإسرائيلية فى أفريقيا بموجب الاتفاقات التى سبق أن عقدتها.

وتَقَلَّصت العلاقات التجارية الأفريقية الإسرائيلية، ووصلت إلى الحد الأدنى. وعلى الرغم من الهزائم التى أصابت إسرائيل فى أفريقيا؛ فإنها لا تنوى العدول عن مواصلة سياستها التوسعية فى القارة الأفريقية، وتنتظر الدوائر الحاكمة الإسرائيلية من جديد فرصة ملائمة لاستئناف نشاطها فى البلدان الأفريقية، كما

كانت تنتظر فى أواخر الخمسينات قبل أن تبدأ اقتحامها المركَّز لأفريقيا. ومن الواضح أن إسرائيل يمكنها أن تستعيد علاقاتها الدبلوماسية مع البلدان الأفريقية فى حالة تسوية النزاع فى الشرق الأوسط. وستحاول الدولة الصهيونية فى تلك الحالة أن تستفيد من أخطائها فى الماضى، وتغيِّر تكتيكها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية السابقة فى القارة الأفريقية.

بَيْدَ أن إسرائيل ستصطدم بصعوبات هائلة؛ فإن البلدان الأفريقية استوعبت دروس الماضى، ولاتنوى التسليم بتوسع أية دولة كانت، وإسرائيل من ضمنها. ولا يمكن لإسرائيل أن تصلح شؤونها فى أفريقيا إلا إذا كفَّت عن ممارسة سياسة الغزو فى الشرق الأوسط، ونفَّذت جميع قرارات هيئة الأمم المتحدة، وأقامت علاقاتها مع الدول الأفريقية على أساس الاحترام الحقيقى لسيادتها، وعدم التدخل فى شئون البلدان الأخرى والتعاون المتبادل. ومن الواضح أن من شأن هذا النهج وحده أن يأتى بالفائدة على البلدان الأفريقية، وشعب إسرائيل على حد سواء فى ظروف الانفراج الدولى وتطلع جميع الشعوب للسلام. وبخلاف ذلك، فليس للسياسة الإسرائيلية مستقبل فى أفريقيا.

وتحاول قوى الإمبريالية بشتَّى الوسائل تعزيز مواقعها فى أفريقيا أو المحافظة عليها. بَيْدَ أن تصاعد النضال ضد الإمبريالية فى القارة يعمل على القضاء على هذه المحاولات بشكل تام.

الباب الأول

أفريقيا

الفصل الأول

تاريخ أفريقيا الحديث

فى مقدمة هذا الكتاب سوف نعرض لتاريخ أفريقيا الحديث، ومعنى ذلك، أننا سنُعْنَى فى المقام الأول، بربط الماضى بالواقع الحالى لهذه الدول.

لقد عاشت أفريقيا مجرد قبائل بلا حدود، واليوم تشكل ثلاثًا وخمسين دولة مستقلة، وفى مطلع هذا القرن كانت الدول المستقلة بها لاتجاوز أصابع اليد الواحدة، وحتى هذه كان استقلالها فى الواقع شكليا؛ حيث كانت تتحكم فيها دول أوروبية.

وقبل مطلع هذا القرن انتهى الأمر بأفريقيا جميعها بأن أصبحت مناطق نفوذ للدول الأوروبية، وزعتها تلك الدول بعضها على بعض؛ فألمانيا لها قسم، وانجلترا تملك آخر، وفرنسا تسيطر على الغرب، وبلجيكا تختار مناطق غنية، وهكذا. . وأهل أفريقيا وسكانها فى غفوة فُرضت عليهم لا يدرون ولا يملكون من أمرهم شيئا، ولا يستطيعون مواجهة مستعمريهم. . قانعين بما هم فيه، تبهر رؤساؤهم هدايا الخرز ويأخذ عقولهم أى اختراع أوروبى بسيط.

وظل الحال على هذا المنوال، حتى جاءت عصبة الأمم، فثبَّتت ملكية بعض الدول لبعض أجزاء أفريقيا، وخرجت بصور مختلفة من تثبيت وإحكام السيطرة على معظم أفريقيا بأساليب قانونية ودولية، وظل الأفريقى يعمل فى إنتاج المواد الخام للبلد الخاضع لوصايته الذى تعهَّد بأن يؤهله للحكم الذاتى.

ثم قامت الحرب العالمية الثانية، وظلت الأوضاع داخل أفريقيا دون تغيير كبير من ناحية خضوع دول أفريقيا للاستعمار، وإن كان قد حدث تغيير فى اسم المالك ونوعيته، فمثلا ألمانيا عَقِبَ هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى حُرِمَت من بعض مناطق نفوذها فى أفريقيا، فى الوقت الذى زادت فيه ممتلكات فرنسا وانجلترا، وبدأ المستوطنون البيض الذين جاءوا مهاجرين سعيًا وراء الذهب، يكوِّنون لأنفسهم

دولا بمساندة الدول الأوروبية كما حدث فى جنوب أفريقيا وفى روديسيا.

مهما يكن من أمر فقد أصبحت أفريقيا قارة ذات ثقل إلى حد ما فى المجتمع الدولى، وأقول: إلى حَدٍّ ما؛ لأن القوة هى أساس الثقل فى المجتمع الدولى.. حقيقةٌ تملك أفريقيا نسبة لا يستهان بها فى أصوات الأمم المتحدة، ولكن من بين هذه الأصوات نجد البعض مضطراً إلى أن يخالف واقعه وضميره تحت ضغط الظروف القاهرة.

وقد كانت الحرب العالمية الثانية، وما انتهت إليه من نتائج، ثم قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ فى مصر، بداية اليقظة فى حصول غالبية الدول الأفريقية على استقلالها. ولـلتعريف بأفريقيا يستلزم الأمر منذ البداية عرض موجز تاريخى عن القارة الأفريقية منذ بداية القرن التاسع عشر.

فكرة تاريخية عامة عن أفريقيا:

حتى القرن الخامس عشر لم تكن القارة الأفريقية معروفة تماما، غير أن بعض أجزائها، كمصر والحبشة كانا على اتصال بالعالم الخارجى وأوروبا بالذات، ولكنها كانت معروفة كوحدات منفصلة لا كجزء من القارة.

وقد بدأ أول اتصال للدول الأوروبية بالقارة الأفريقية فى القرن الخامس عشر كسبب ونتيجة للكشوف الجغرافية، التى كانت تحاول الوصول إلى شبه القارة الهندية.

ويمكن القول، بأنه منذ القرن الخامس عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر لم يحاول أى مستعمر أن يوطِّد أقدامه فى أفريقيا؛ نظرا لأنها كانت مقبرة لمعظم من وطأ أراضيها؛ بسبب الأمراض والحيوانات المفترسة... إلخ.

ولكن ذلك لم يمنع من إقامة العديد من المحطَّات الأوروبية على سواحل أفريقيا، لكى تمد البواخر المارة على تلك السواحل بحاجتها من الوقود أو غيره، وعلى هذا يمكن القول: بأن محاولة استغلال ثروات أفريقيا ومواردها الطبيعية لم يكن من الغايات الأساسية التى استهدفها الأوروبيون فى البداية، وذلك لعدة عوامل، أهمها: انشغالهم بالعالم الجديد فى أمريكا، ثم فى آسيا، ثم لم تكن قد

اكْتُشِفَتْ مناجم المعادن فى أفريقيا بعد، وعلى ذلك اقتصرت الأهمية، كما ذكرت، على إقامة محطات لتموين السفن وشحن الأعداد الضخمة من الأفريقيين، تيسيرا للعمل بالمستعمرات الجديدة.

هذا، وإن كان القرن التاسع عشر يمثل مرحلة حاسمة فى تاريخ العالم بصفة عامة، فإنه بالنسبة لأفريقيا ذو وضع خاص.. فالثورة الصناعية التى كانت قد بدأت فى إنجلترا، انتقلت إلى العديد من الدول الأوروبية الأخرى، مثل: فرنسا وألمانيا وبلجيكا وإيطاليا، وكانت نتيجة ذلك تنمية الاتجاه القومى داخل أوروبا كوحدة، وقد ساعد هذا الاتجاه على توحيد كل من ألمانيا وإيطاليا فى دول قوية بدلا من أن كانت كُلاً منها تضم مجموعة ضخمة من الدويلات الضعيفة، وكان معنى ظهور دولة قوية هو زيادة رأس المال لديها وبالتالى محاولة الدخول فى ميدان الاحتكار السِّلْعِي والتوسُّع الإقليمى.

هذا التطور كان يتطلب أسواقا واسعة؛ لاستيعاب السلع المنتجة، ولخلق رأس المال العامل فى الصناعة، كما يحتاج فى الوقت نفسه إلى مواد خام وإلى طاقات بشرية، وكانت القارة الأفريقية هى أنسب البقاع للقيام بهذه الوظيفة الاقتصادية خير قيام.. ولم يكن من السَّهل أن تسيطر دولة أوروبية واحدة، وأن تحتكر لنفسها أفريقيا بأكملها، فعمدت كل دولة إلى أن تقتطع لنفسها جُزءاً من تلك القارة، وحدث تضارب وتعارض بينها، ولكنه انتهى بعقد مؤتمر فى برلين عام ١٨٨٤ - ١٨٨٥ حيث وُزِّعت فيه مناطق النفوذ ،وحصلت بريطانيا على أكبر نصيب.

ويمكن القول بأن حربى عام ١٩١٤، ١٩٣٩، هما من نتائج التوسُّع والسيطرة الاستعمارية، وفى كلا الحربين قدمت أفريقيا أبناءها مُرْغمة ومؤمِّلة فى التحرر وانتهت الحرب العالمية الأولى بهزيمة ألمانيا، وجُرِّدت من ممتلكاتها التى قسمت بين بريطانيا وفرنسا (التوجو والكاميرون) وانتدبت بريطانيا لإدارة تنجانيقا، وبلجيكا لإدارة إقليم رواندا، وكُلِّف اتحاد جنوب أفريقيا بالإشراف على إقليم جنوب غرب أفريقيا (إقليم ناميبيا).

وحتى يكسب الحلفاء - فى كلا الحربين - جانب الأفريقيين ويضمنون الحصول على مساعداتهم العينية والبشرية، فكثيراً ما بذلوا لهم الوعود إثر الوعود

بالاستقلال.. ولكن ما حدث كان عكس ذلك، فنجد أنه بانتهاء الحرب العالمية الأولى وضعت معظم الدول العربية تحت الانتداب، ورفضت إنجلترا إلغاء الحماية البريطانية على مصر، مما أدى إلى قيام ثورة ١٩١٩ فى مصر، وفى مراكش مثلا، أعلنت الحرب على فرنسا وأسبانيا، وتعددت الثورات فى الأقاليم المشمولة بالانتداب الفرنسى والبريطانى فى الشرق الأوسط.. ودبَّ الخلاف داخل الجبهة الرأسمالية العالمية، فأصبح الحكم فى إيطاليا حكما فاشيًّا دفعها إلى الاستيلاء على الحبشة، وحكمت النازية ألمانيا، وبسطت سيطرتها على الدول المجاورة لها.. ووصلت العسكرية اليابانية إلى الحكم فهدَّدت الصين.. كل هذه الأحداث كانت كفيلة بأن تضعف من قوة الدول الاستعمارية الأخرى وتهدد بقاءها، وانتهت الحرب العالمية الثانية بهزيمة ألمانيا وإيطاليا واليابان، وحنث الحلفاء بالوعود التى قدموها من قبل لأفريقيا، وقد ملأ ذلك نفوس الأفريقيين بالمرارة.. وكان رد الفعل اضطرابات وثورات تستهدف التحرير الوطنى.

وأوقدت نيران الشعلة الأفريقية فى مطلع الخمسينات عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر.. هذه الثورة التحريرية بثَّت الأمل وقوَّت من عضُد كل دولة أفريقية تطلب الاستقلال، بالإضافة إلى أن مصر مدت يدها مضحية بالكثير من مصالحها القومية، والشخصية فى سبيل تحقيق الاستقلال للشعوب الأفريقية.

واقع أفريقيا الدينى والقبلى:

كانت الديانات بالقارة الأفريقية قبل الاكتشافات الجغرافية تتسم بالطابع الجماعى، والسلطان المطلق داخل كل مجموعة محدودة العدد وظروفها صعبة، وكانت السيطرة تتم على هذه الجماعات عن طريق خضوعها لسلطات دينية قاسية.. وظل الحال على هذا المنوال إلى أن بدأت الجماعات تتصل ببعضها البعض، وتتكون دول مختلفة وتظهر بعض نتائج التعليم المحدود الذى أدخله المستعمر، وبدأ التفكك يدب داخل الديانات القديمة، وحل محلها إلى حد بعيد الإسلام والمسيحية.

الناحية الاقتصادية:

تكوّن القارة الأفريقية خُمْس مجموع أراضى العالم وتكتنفها مختلف الأجواء، ودولها ذات أحوال اقتصادية واجتماعية متباينة، وتختلف درجات التحول فيها من

اقتصاديات بدائية، أساسها الزراعة كأواسط القارة وغربها إلى اقتصاديات متطورة نسبيا أساسها تبادل الإنتاج مع عدد غير قليل من السكان، يشتغلون بالصناعة كما هو حادث فى أقصى الطرف الجنوبى منها، إلى اقتصاد ذى نمط مشترك كما هو الحال فى شمالها.

وتعتبر القارة الضخمة فى مجموعها أهم مصدر للمواد الأولية فى العالم، فمثلا: تنتج أفريقيا خمس إنتاج العالم من النحاس والمنجنيز، وربع إنتاج العالم من الأنتيمون، ومعظم إنتاج العالم من الذهب والكوبالت والماس، كما أن أفريقيا الاستوائية تنتج ثلثى الإنتاج العالمى من الكاكاو وخام السيسال، وحوالى ثلاثة أرباع إنتاج العالم من منتجات النخيل.

والواقع أن الاستعمار قد ترك بصماته على الاقتصاد الأفريقى فى أكثر من ناحية.. فالدول الأفريقية التى كانت تخضع للحكم الفرنسى أصبحت بعد استقلالها تعيش فى دائرة الفرنك. ومعنى ذلك أن نقدها مرتبط بالسياسة النقدية الفرنسية، ويخضع لتطوراتها وأهدافها. والمصارف والبيوت المالية فى غالبية بلدان القارة، مؤسسات أجنبية أو فروع لمؤسسات قائمة فى الدول صاحبة النفوذ والسلطان، ومعنى هذا، أن السياسة المالية فى البلدان الجديدة تتحكم فيها وتوجهها المصالح المالية الأجنبية، بالإضافة إلى أنه من الأمور الطبيعية أن نجد أن التجارة الخارجية والثروات الطبيعية المعدنية والصناعات المختلفة، ملك لمصالح احتكارات أجنبية داخل حدود هذه الدول الجديدة.

ومعنى ذلك ببساطة، هو أن الاقتصاد الأفريقى يكاد يكون فى حالة تبعية كاملة، بل إننا نجد أن هذه التبعية تمتد إلى الزراعة فى مناطق عدة، حيث يملك المستوطنون البيض وبعض الشركات الكبرى مساحات ضخمة من الأراضى المنزرعة فى كينيا مثلا وزيمبابورى.... إلخ.

وتتركز صادرات أفريقيا في منتجات الزراعة والغابات والمناجم.. فعلى سبيل المثال، نجد أن الكاكاو يمثل ٧٠٪ من صادرات غانا، فى حين أننا نجد أن دولا أخرى تعتمد اعتمادا كليا على تصدير منتجات أشجار النخيل والخشب والمطاط، كما نجد أن الكونجو تعتمد على تصدير النحاس والكوبالت والماس واليورانيوم، وليبيريا على محصول المطاط.. أما واردات معظم البلدان الأفريقية فتنحصر فى

السلع الاستهلاكية وبعض مواد البناء والوقود وندرة من السلع الإنتاجية.

هذه الأهمية جعلت من القارة فى الماضى هدفا لتسابق الدول الاستعمارية على اغتنام الفرصة للحصول على أكبر مساحات يمكنها الاستيلاء عليها. وكانت عملية الاستيلاء فى حد ذاتها، عاملا على إثارة الحساسيات السياسية بين الدول الكبرى بعضها وبعض، فأصبحت القارة ميدان تسابق وحلبة للمنافسة الدولية والصراع العالمى، كذلك، أصبحت منطقة خصبة للنفوذ، ومرتعا للقوى الاستعمارية فى العالم.. ومعنى ذلك ببساطة، أن الصادرات الأفريقية من المواد الأولية أصبحت تتوقف على الطلب من جانب الدول الصناعية، مما جعل اقتصاديات الدول الأفريقية فى مجموعها تعتمد على اقتصاديات الدول الصناعية وما يترتب على ذلك من تقلُّبات فى الأسعار وهبوط فى الحصيلة الناتجة عن التصدير.

أفريقيا اجتماعيا:

وظلت أفريقيا قرونا تعيش فى ظل الاستعمار الذى لم يرد لها إلا أن تكون مجرد مزرعة، ولتأمين ذلك كان لا بد من أن تكون الأمية منتشرة وأن تعيش فى ظلام مطبق، وبذلك حُرِمت هذه الدول من التعليم والثقافة، وتغير مفهومها للقيم المعنوية وللعادات الاجتماعية، ونتيجة للاستعمار ظهرت غالبية الشعوب تعيش عيشة بدائية، لاتعرف ماهى الخدمات الصحية أو الاجتماعية.

ومن العوامل التى تعتبر مسئولة إلى حد كبير عن تأخُّر القارة وتيسير السيطرة عليها، هو خضوعها المطلق للنظام القبلى بكل مساوئه وشروره، والذى كان من نتائجه تقسيم البلد الواحد إلى مناطق لا علاقة لكل منها بالأخرى، بل وكأن كل منطقة مستقلة استقلالا ذاتيا، دون مراعاة لوحدة قومية أو رابط وطنى أو اجتماعى! وما حدث فى رواندا ليس ببعيد.

كما طبق الاستعمار سياسة الرجل الأبيض المطلقة، حتى يظل الأفريقى دائما فى مرحلة التبعية والخضوع الدائم.. ويتمثل ذلك فيما يطلق عليه اسم التفرقة العنصرية.. فقد حمل لواءها المستعمر فى جنوب أفريقيا بهدف المحافظة على وجود البيض، والحفاظ على كيانهم وضمان مستقبلهم وتنمية ثرواتهم وحماية كل

ذلك من مشاركة سكان البلاد الأصليين، الذى حرموا من المساواة مع هؤلاء فى الحقوق السياسية أو المدنية، فحددوا للسكان الأصليين الأماكن التى يقطنون بها والمهن التى يعملون بها والحد الأقصى لملكيتهم، وحتى القانون سمح للرجل الأبيض بحق التدخل فى الحرية الشخصية، وزواج المواطن الأسْوَد.

وقد انعكست الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الناحية الثقافية، فظلت لعشرات السنين فى حكم العدم، خاصة وأن الدول المستعمرة لم تهتم بنشر الثقافة إلا بصورة رمزية بعدد قليل من المدارس فى المدن الكبرى، وأهملت العاملين بالأرض وسكان القرى والغابات، مما أدى إلى نقص كبير ومستمر فى عدد المتعلِّمين والفنيين والأخصائيين. . . وحتى هذه الفئة القليلة المتعلِّمة لم يكن يُسْمَح لها بتولى الوظائف الرئيسية فى البلاد.

وقد كان هناك الكثير من العوامل التى ساهمت فى تأخر الثقافة؛ منها تأثير الكنائس، خاصة وأن هدفها لم يكن دينيا صِرْفا ، وهناك الكثير من الأمثلة على ذلك.

مرحلة الوعى:

فى أفريقيا يختلف معنى كلمة «الاستقلال» من منطقة لأخرى؛ ففى أفريقيا الغربية معناه: نهاية الحكم الاستعمارى وتحقيق السيادة الداخلية والخارجية، وفى شمال أفريقيا يحمل المعنى نفسه تقريباً ، وفى أفريقيا الشرقية: يعنى حصول الأفريقيين على نظام الحكومة المسئولة. . أى تشكيل هيئات تشريعية ومجالس تنفيذية من الأفريقيين كخطوة ضرورية لتصفية الاستعمار نهائياً. ويعنى الأفريقيون فى جنوب أفريقيا بالاستقلال: إحترام الذات والمساواة أمام القانون وإطلاق حريتهم فى تنظيم أنفسهم فى نقابات وأحزاب سياسية، وتغيير ظروف معيشتهم.

ولكن أيًّا كانَ مفهوم الاستقلال، فإن الهدف الحقيقى منه: هو تولى مقاليد السلطة وحق تقرير المصير. . . ومع أن الاستقلال قد تحقق من الناحية الشكلية، فقد وُضعت السلطة فى أيدى الزعماء الأفريقيين الذين اختارهم المستعمر وفرضهم على شعوبهم، وبذلك أصبحوا لايضمنون ولاء من أعطوهم أصواتهم. . . كما أن الاستقلال لم يحقق التنمية الاقتصادية. . فهو لم يخلق الفنيين الذين تحتاج إليهم

الصناعات التحويلية أو المعدنية التي يتوقف عليها رخاء البلاد، ولم تنشأ المدارس ولم يوجد المدرسين الذين تحتاج إليهما البلاد. . إنها مجرد وسيلة للقبض على السلطة، ولم يكن الحكام بقادرين على التحكم فى السلطة، ولا كفالة ماتحتاج إليه هذه الدول الجديدة، وهى فى أشد الاحتياج إلى المهارات والخبرات الفنية.

وفى بداية الحرب العالمية الثانية لم يكن هناك أكثر من ثلاث دول مستقلة فى أفريقيا ، هى إتحاد جنوب أفريقيا فى أقصى الجنوب، (انضم للكومنولث سنة ١٩١٠)، ومصر فى شمال القارة التى أعلن استقلالها الشكلى الرسمى سنة ١٩٢٢، وليبيريا التى تأسست سنة ١٨٤٧ كوطن للعبيد المحررين. . وانضمت إلى هذه الدول الثلاث أثيوبيا، ثم ليبيا، ثم تونس، فمراكش بعد نجاح الأخيرتين فى إيجاد علاقات جديدة مع فرنسا، مكنتهما من الانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة. . وحصل السودان على الاستقلال سنة ١٩٥٦، ثم غانا (ساحل العاج) فى عام ١٩٥٧، وكانت بذلك أول دولة أفريقية (زنجية) مستقلة. ثم تتابعت حركات الاستقلال بسرعة كبيرة، فاستقلت غينيا عام ١٩٥٨ بعد أن رفضت دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة وقطعت كل علاقاتها بفرنسا، وفى عام ١٩٦٠ احتفل باستقلال كل من اتحاد نيجيريا والكاميرون وتوجولاند ومالاجاش (مدغشقر) والكونغو ومالى؛ وحدثت عقب ذلك، تطورات أخرى هامة فى مجموعة الدول الأفريقية الفرنسية، كان من نتيجتها اعتبار بعض المستعمرات الفرنسية دولا مستقلة مع احتفاظها بجميع علاقاتها بفرنسا. ومنذ عام ١٩٦٠، انطلقت الحركة الاستقلالية بأوسع خطواتها، واستقلت منذ ذلك التاريخ غالبية الدول الأفريقية.

ولسنا هنا فى مجال تحليل وتأثير وانعكاسات آثار ثورة مصر سنة ١٩٥٢ على صحوة القارة الأفريقية، فهذا أمر واقع وواضح وليس هنا مجال الحديث عنه أو إنكاره.

ولتتبع تطورات تحقيق الاستقلال؛ فإننا نرى أنه فيما بين الحربين العالميتين لم يكن الأفريقيون يجاهرون برغبتهم فى الاستقلال إلا فى النادر، ولايعنى هذا أنهم لم يكونوا يدركون أهمية الاستقلال، فقد ظهر بعض الزعماء السياسيين الواعين حتى قبل الحرب العالمية الثانية. . وكانت حركة الوحدة الأفريقية تتحدث عن

استقلال الدول الأفريقية بالرغم من تركز نشاطها خارج القارة.. وأنشأت المستعمرات البريطانية هيئات نيابية تضم عددا كبيرا من الأفريقيين المعنيين، وانبثقت فى بعض الأحيان انتفاضات شعبية، كشفت للأفريقيين عن قدراتهم إذا ما توحدت جهودهم.. مثال ذلك، الانتفاضة الشعبية التى وقعت فى ساحل الذهب (غانا الآن) عندما فرضت الحكومة على الغانيين قطع أشجار الكاكاو المصابة.. وكذلك الإضرابات التى قام بها العمال الأفريقيون فى جنوب أفريقيا قبل نهاية الحرب العالمية الثانية.. إلا أن هذه الانتفاضات والإضرابات لم تحقق الغاية منها، بل أدت -على العكس- إلى تشديد القيود على المنظمات العُمَّالية الأفريقية.

والواقع أن السعى نحو الاستقلال لم يظهر بشكل سافر إلا عند قيام الحرب العالمية الثانية وبعدها، فقد جنَّدت الدول الاستعمارية الآلاف من الأفريقيين فى كل من جنوب أفريقيا وروديسيا فى قواتها المقاتلة فى شمال أفريقيا، كما ذهب آلاف الأفريقيين من كينيا للقتال فى بورما، وآلاف أخرى من غرب أفريقيا للقتال فى فرنسا ضد الألمان.. وتعلم هؤلاء الكثير.. وعادوا وفى فكرهم أن الرجل الأبيض الذى استعمرهم وعذبهم وفزعوا منه - كما حدث حينما احتل الإيطاليون الحبشة، والإرهاب الذى مارسوه ضد السكان الوطنيين - ليس هو الجندى الذى لايقهر.. فقد رأوا جيوش البيض تهاجم وتنسحب وتهزم مثلها مثل أى جيش آخر فى العالم. وخاضوا تجارب جديدة، نقلوها إلى بلادهم بعد عودتهم.

وكانت الولايات المتحدة- فى ذلك الوقت- لاتزال لديها قيم مضادة للاستعمار، ولم تكن قد انغمست بعد فى المشاكل الدولية، فكانت توجه النقد للاستعمار أثناء الحرب وبعده.. وفى الوقت نفسه كان الاتحاد السوفيتى آنذاك يشن هجوماً عنيفا ضد استمرار السيطرة الاستعمارية على المناطق المختلفة، وكان له دور كبير فى إلهاب الحماس بين الجماهير فى أفريقيا للحصول على الاستقلال.. ثم كانت الأمثلة التى ضربتها الدول الآسيوية التى حصلت على استقلالها بمثابة حافز قوى آخر للأفريقيين.

وسواء كان السبب فى تعاظم أمل الأفريقيين فى الاستقلال، هو حصول الهند وباكستان وسيلان على استقلالهم، وانضمامهم إلى الكومنولث الذى أصبح منظمة

متعددة العناصر لاتسيطر عليها بريطانيا كل السيطرة، أو نجاح أندونيسيا فى طرد الاستعمار الهولندى . . فلن يغير ذلك من واقع الأمر، وهو أن انهيار الاستعمار، وفقدانه لوجوده فى آسيا كان له أبعد الأثر على أفريقيا آخر معاقل الاستعمار.

القومية الأفريقية:

إلا أنه مع تغيُّر الظروف وما طرأ من انعكاسات دولية فى مطلع القرن العشرين، وارتفاع نسبة التعليم إلى حد ما وتركيز المستعمر على استغلال مستعمراته بكافة الصور فى سبيل تقديم الفتات لبعض أبنائها لاستمالتهم إليه، كل هذا أَوْجَدَ شعوراً عاما، تبلور فى النقاط التالية:

- شعور أهالى أفريقيا الأصليين بالاضطهاد والاستغلال.
- اشتراك الأفريقيين فى الحروب جنبا إلى جنب مع قوات المستعمر ضد أعداء هذا المستعمر دون أن يكون لهم أى مصلحة فيها، مما أدَّى إلى اتِّساع مداركهم نتيجة تلك الحروب (الحلفاء والمحور).
- ظهور مبادئ الرئيس ويلسن سنة ١٩١٨ .
- الكلام المعسول الذى ظهر عند قيام عصبة الأمم، ثم عند إنشاء هيئة الأمم المتحدة،وهما الديباجتان اللتان تحملان الأمل لكل شعب مقهور.
- عدم تنفيذ الحلفاء لوعودهم للأفريقيين، بخصوص منحهم الاستقلال عقب الحربين العالميتين الأولى والثانية.
- ما ورد فى ميثاق الأطلنطى عام ١٩٤١ (روزفلت وتشرشل)، وما تعاقب بعده من مؤتمرات تنص على احترام سيادة الدول واحترام شخصيتها، وكان من أهم القواعد- التى تعهد الكبار آنذاك على احترامها -مايلى:

* عدم السعى وراء توسع إقليمى أو غيره.
* الرغبة فى عدم حدوث تغيير إقليمى لايتفق مع الرغبات الحرة لأهل البلاد.
* احترام حقوق كل شعب فى اختيار شكل الحكومة التى يعيش فى ظلِّها، والرغبة فى أن يتمتَّع كل شعب بحقوق السيادة والحكم الذاتى.

وعلى هذا يمكن القول بأن هذه العوامل قد هيَّأت فعلا لوجود تجاوب أفريقى، كون وشكل ما يمكن أن نطلق عليه حاليا قومية أفريقية. وقد جاء فى كتاب أفريقيا المعاصرة (والتر ويلبانك) مانصه «أن العشرين عاما التى تفصل بين الحربين العالميتين، كانت بمثابة مرحلة التكوين والتشكيل بالنسبة للقومية الأفريقية، فقد كان القليل من مظاهرها يبدو أمام الأعين، ولكن عوامل الضغط والآمال الواسعة كانت تقوى هذه القومية وتدعمها، ولم يأت عام ١٩٤٥ حتى انطلقت هذه القوة العجيبة من عقالها».

هذا ، ومن المهم لكى نتفهَّم الأوضاع الأفريقية ونفسية المواطن الأفريقى أن نعرض إلى أثر الدين فى تكوينه وتصرفاته.

الفصل الثانى

تـأثيـر الـديـن

أولاً: الإسلام:

القارة الأفريقيـة على صلة وثيقة بدول حوض البحر الأبيـض المتوسط الآسيوية والأوروبية منذ قديم الزمـان، وقد تمثلت هذه الصلة فى التجـارة بين موانى القارة الأفـريقيـة سواء على البـحر المتـوسط أم على سـاحل المحيط الهندى فى الشـرق والمحيط الأطلنطى فى المغرب، حـتى أن خرائط القارة الأفريقيـة ظهرت فى كتب التاريخ والجغرافيا التى صدرت فى بلاد اليونان وفى بلاد الرومان.

وعند انتشـار الديانه المسيحيـة وجدت طريقهـا إلى أفريقيا، وأقـيمت الكنائس والمؤسسات الدينية المسيحية فى أنحاء من القارة الأفريقية، واعتنق كثير من الأفارقة الدين المسيحى، وأقاموا علاقات مع إخوانهم فى الدين فى الدول المطلة على البحر المتوسط، استمرت حتى ظهور الإسلام فى شبه الجزيرة العربية، وأخذ ينتشر ويتجه صَوْبَ أفريقيا.

العرب والأفارقة:

يعتبر دخول الدِّين الإسلامى فى أفـريقيا من الأمور ذات الأثر الكبير فى تاريخ القارة، وهذا لأن العـرب المسلمين أصحاب الدين الجديـد، لم يؤمنوا يومًا بنظرية تفـوُّق الأجناس أو وجود جنس نقى، بل تـزاوجوا واخـتلطوا بجمـيع الشعـوب والقبـائل الإفريقـية وارتحلت القبـائل العربيـة فى الصحراء الكـبرى، وربطت بين الأفريقيين فى شمال القارة ووسطها وشرقـها وغربها حتى أصبح عدد المسلمين فى القارة الأفـريقيـة اليوم يوازى ثلث سكان القـارة، يسكنون مـختلف أنحائـها من شمالها وحتى جنوب خط الاستواء.

والإسلام يمثل قوة كبرى فى القارة الأفريقية، ولا تقتصر هذه القوة على القيمة العـددية للأفـارقة المسلمـين فقط، بل تشـمل هذه القـوة أيضًـا النشـاط الثقـافى

والاقتصادى والاجتماعى، الذى يمارسه مسلمو أفريقيا إلى جانب اشتراكهم فى الحركات التحررية لأوطانهم الواقعة تحت نير الاستعمار الأوربى.

ونظرة إلى الاحصائية التى وردت فى بعض المصادر عن أعداد الأفارقة المسلمين فى كل قطر من الأقطار الأفريقية، يتضح أن الدين الإسلامى فى انتشاره بأفريقيا قد اخترق نطاق الغابات فى غرب أفريقيا، كما انتشر على طول الساحل الغربى ودخل مع بعض المهاجرين إلى الكونغو، وكذلك الحال فى الشرق فقد نفذ إلى جنوب السودان وهضبة البحيرات، وتدفق إلى قلب الهضبة الحبشية، وتخطى ساحل شرق أفريقيا إلى المناطق الداخلية: إلى كينيا وتنجانيقا ودخل جنوب أفريقيا مع المهاجرين المسلمين من سكان شبه القارة الهندية.

يذكر «**عبد الرحمن زكى**» أن الدين الإسلامى وجد طريقه إلى القارة الأفريقية من المسالك الآتية:

١- طريق شبه جزيرة سيناء وبرزخ السويس، ومنه تدفقت الجماعات الإسلامية والقبائل العربية إلى شمال أفريقيا بصفة خاصة.

٢- فى الجانب الغربى من الصحراء الكبرى انتشر الإسلام محاذيًا للمحيط الأطلنطى، حتى تغلغل فى حوض نهر النيجر وبلاذ غرب أفريقيا، وقامت جماعات من القبائل السودانية بدور كبير فى انتشار الإسلام واللغة العربية فى تلك المناطق، كما نهضت حركات دينية تزعمها مشايخ الطرق الدينية.

٣- وهناك طريق آخر وصل منه المدُّ الإسلامى إلى أفريقيا، وهو الطريق البحرى على مياه البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندى.

٤- وامتد من مصر، عن طريق صحراوى يبدأ من أسيوط مارًا بواحات الصحراء الغربية ويجتاز جنوب بلاد المغرب حتى أواسط أفريقيا.

٥- طرق القوافل العديدة التى تمتد من طرابلس وبلاد المغرب بقسميها الأوسط والأقصى إلى شمال السودان الغربى.

٦- طريق وادى النيل عبر الصحراء الشرقية وبلاد النوبة.

ولا يفوتنا هنا أن نسجل أن البعض يرى أن الإسلام دخل إلى السودان من

أثيوبيا والبحر الأحمر أولاً، ثم من مصر ثانيًا.

وهذه الطرق معظمها طرق صحراوية، رأى فيها البعض حاجزاً أعاق انتشار الإسلام انتشاراً سريعًا، ولكن المؤرخين المنصفين يرون عكس ذلك. «فجون جنتر» فى كتابه «داخل أفريقيا» يرى أن الصحراء كانت جسراً يربط بين شمال القارة وجنوبها، وسهّلت للدين الإسلامى الانتشار فى السودان والساحل الغربى والساحل الشرقى مارًّا بوسط القارة الأفريقية.

وكان الإسلام يأتى مع موجات من المسلمين العرب المحمّلين بالرسالة من شبه الجزيرة العربية، وكل موجة تؤدى دورها من حيث نشر الدين الإسلامى واللغة العربية والاختلاط بالسكان الأصليين لأفريقيا. وكانت كل موجة تستقر فى المكان الذى تنزل به أول الأمر، ثم سرعان ما تتجه إلى المناطق المجاورة لها؛ لكى تنشر فيها نور الإيمان بالإسلام، ولعل الموجة العربية التى وفدت إلى شمال أفريقيا كانت أنشط الموجات العربية الإسلامية، حيث إن هذه الموجة القادمة من ليبيا فى اتجاه الجنوب الأفريقى عبر الصحراء الكبرى قد ساعدت على نشر الدين الإسلامى والتأثير فى زنوج غرب أفريقيا تأثيراً اجتماعيًا.

الثقافة العربية فى أفريقيا:

من الأمور الجديرة بالملاحظة أنه عند دخول الدين الإسلامى إلى القارة الأفريقية ومعه ثقافة العرب، تشرّبها الأفارقة الذين اعتنقوا الدين الإسلامى وحاولوا التوفيق بين عاداتهم وتقاليدهم المتوارثة، أى ثقافتهم على تواضعها وبين الثقافة العربية النشطة الحديثة.

واستمر الإسلام والثقافة العربية على نشاطهما فى أفريقيا، حتى أصبحت بعض الأقطار والمدن الأفريقية مراكز إشعاع للحضارة العربية المزدهرة، من أمثلتها مصر بعواصمها الإسلامية المتعاقبة: الفسطاط والعسكر فالقطائع ثم القاهرة والقيروان فى تونس وفاس بالمغرب الأقصى، وفى غرب أفريقيا أصبحت مدينة تنكيت طوال القرن الخامس عشر والسادس عشر من مراكز الثقافة العالمية، وعلماؤها يبارون علماء المدارس الإسلامية الأخرى فى القوة والإنتاج، وامتدت هذه النهضة إلى سنار وإلى هرر ومقديشو وكيلوا وزنزبار وغيرها من مراكز الإسلام فى أفريقيا.

دور الرِّباطات فى نشر الثقافة العربية الإسلامية:

وقد ساهمت الأربطة - جمع رباط - فى نشر الدين الإسلامى فى أفريقيا، حيث كانت هذه الأربطة نوعين: أربطة ساحلية وأربطة صحراوية، وكان كل رباط عبارة عن ثكنة عسكرية ومستشفى للمرضى يعالجهم المرابطون بالمجان، كما كان داراً للمسافرين بين الأقطار الاسلامية، ينزل فيه المسافرون للراحة استعداداً لمواصلة السفر، كما أن الرباط كان يعتبر ثكنة عسكرية لحراسة الثغور، وحمايتها من الروم في البحر الأبيض المتوسط يوم كان الأسطول العربى الإسلامى لا يقوى على مدافعهم.

وكان الرِّباط مدرسة يلقى فيها المرابطون علومهم على الرجال والنساء، ومعهداً لصناعة الحبر والرق والكاعد (الورق) لتوزع على طلاب العلم مجانا، وداراً لنسخ المصاحف الشريفة وكتب الحديث والفقه، حيث يكتب المؤلفون بخطوط أيديهم على الأربطة؛ لتكون منها النسخة الأم التى يرجع إلى نصها الصحيح.

وبالنسبة للأربطة الساحلية، فقد كان بين الرباط والآخر فى شمال أفريقيا بصفة خاصة ستة كيلو مترات، ولما كانت المسافة بين سبتة فى أقصى المغرب، والاسكندرية، ستة الآف كيلو متر، كان هناك ألف رباط، أى ما يعادل فى التاريخ الحديث خط «سيجو فريد عربى» هذا من الناحية الاستراتيجية، وأما من النواحى العامة الأخرى، فقد كان هنالك ألف مستشفى وألف دار نشر إذا صحَّت العبارة.

وعندما تأسست الأربطة الساحلية لحماية الثغور البرية من هجمات أساطيل الأعداء، أسست أيضاً الأربطة الصحراوية لحماية الثغور البرية من هجمات الأفريقيين ، لكن الرباط لم يكن حصنا دفاعيًا أو هجوميًا فقط، ولم يكن منطقة أمان وسياج حراسة، بل كان مركز إشعاع للعلوم العربية الإسلامية والثقافة العربية الإسلامية، فمن حيث هو معهد تعليم ودار كتب ومصنع للورق لعب دوراً أساسيًا فى تثقيف الأفارقة فى الدين واللغة، وسرعان ما تأسست حول كل رباط مدينة لتمكين طلاب العلم وأهليهم من أسباب المعاش الكريم؛ فصار الرباط مدينة علم.

استمر تأسيس الأربطة الصحراوية، ونفاذ ثقافتها الإسلامية، وإشعاعها على

الربوع الأفريقية، واتسعت الرباطات من خليج غانا على المحيط الأطلنطى إلى البحر الأحمر، أى إلى مكة، فصار طلاب العلم الأفارقة ينتقلون من رباط إلى رباط فى طلب العلم إلى أن يبلغوا مكة فى طلب العلم والحج، فيستكملون علومهم بمكة ويحجون ويرجعون مرابطين مزودين بالعلم والبركة فى آن واحد، ويرجعون طريقهم من مكة إلى قاو أو داكار أو غيرها من المدن يشعون إشعاعًا قدسيًا وعلميًا.

واستمر هذا الحال إلى أوائل القرن الرابع الهجرى، فظهر عندئذ أبو بكر الصنهاجى الذى اشترك مع يوسف بن تاشفين فى تأسيس دولة المرابطين، التى قام بأعمالها السياسية يوسف بن تاشفين، وقام بأعمالها العلمية أبو بكر الصنهاجى فى غانا ومحمد بن ياسين فى موريتانيا، وبنى لها يوسف بن تاشفين جامعة مراكش.

وهكذا بلغت أربطة الصحراء من التضخم ما جعلها طريق العلم والحج ووسيلة إدخال أفريقيا فى الإسلام، مما جعل المرابطين دولة إسلامية كبرى فتحت الأندلس من جديد، ووحدت الأقطار المغربية وأدخلت السودان فى الإسلام.

وكان إلى جوار الرباط ساحة فسيحة معدة لخيول المجاهدين استعدادًا لرد العدو أو مبادرته بالقتال تنفيذًا لمنطوق الآية الكريمة: ﴿وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]، ثم على مرور الزمن تطور معنى لفظ الرباط، فأصبح يطلق على المكان الذى يرابط فيه من نذروا أرواحهم للجهاد فى سبيل الله ونصرة دينه، فأصبح يطلق على البيت الذى يسكنه المتقشفون والصوفية.

فالرباط كان جهاد النفس، والمقيم فى الرباط مرابط مجاهد نفسه، واجتماع أهل الرباطات على الخير وحسن المعاملة ورعاية الأوقاف واتّقاء ما يفسد الأعمال ويصحح الأحوال، كل ذلك يعود بالبركة على البلاد والعباد. ومن الشروط اللازمة توافرها فى المرابطين قطع المعاملة مع الخلق، وفتح المعاملة مع الحق سبحانه وتعالى، وترك الاكتساب اكتفاء بكفالة مسبب الأسباب، وحبس النفس عن المخالطات واجتناب التبعات ومواصلة الليل والنهار بالعبادة متعوّضًا بها عن كل عادة والاشتغال بحفظ القرآن وملازمة الأوراد وانتظار الصلوات واجتناب الفضلات ليكون مجاهدًا مرابطًا.

ولم يكن هذا عيبًا فى الإسلام وثقافته العربية، بل كان عيبًا فى عقول المفكرين المسلمين غير المتطورة، بدليل أن المسلمين فى أفريقيا وغيرها، عمتهم نشوة دينية ضد الخطر الأوربى الاستعمارى، وخاصة خلال القرن التاسع عشر والعشرين وأخذ قادة هذه النشوة أو الحركة الدينية يستنهضون الشعوب الإسلامية؛ لتنقية الإسلام مما علق به من بدع وخرافات بالرجوع إلى المصدر الأصلى الإسلامى وهو القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وتعددت الطرق الدينية والحركات الإسلامية فى أفريقيا، وكلها تدعو إلى الرجوع بالإسلام إلى سيرته الأولى أيام الرسول والخلفاء الراشدين، كما تدعو إلى الوقوف ضد الغزو الاستعمارى للبلاد العربية والإسلامية فى أفريقيا، وفى غير أفريقيا من أقطار الأرض.

الحركات الدينية فى أفريقيا:

ومن أمثلة الحركات والطرق الدينية التى اتخذت من الأرض الأفريقية ميدانًا لنشاطها، الطريقة السنوسية التى اتخذت من ليبيا مستقرًا لها، ومنها حاولت نشر مبادئها فى وسط وغرب القارة الأفريقية، والطريقة التيجانية، والطريقة الشاذلية فى المغرب العربى، وغيرها من الطرق بالإضافة إلى حركة محمد أحمد المهدى بالسودان، وهى حركة دينية وقفت بعنف ضد الوجود الأجنبى الأوربى فى السودان.

وقد شهدت أجزاء أخرى من أفريقيا حركات النشاط الدينى الإسلامى، من أمثلتها حركة محمد بن عبد الله حسان فى الصومال، وحركة الحاج عمر فى جنوب السنغال، وغير هذه وتلك من الحركات الدينية المتشابهة من حيث المبادئ التى قامت عليها كل منها، والمختلف بعضها عن بعض فى الوسائل المحققة لهذه المبادئ.

وكانت سواحل المتوسط تتصل بوسط القارة الأفريقية عبر الصحراء الكبرى وكانت ليبيا والجزائر هما مفتاح الصحراء، وحلقة اتصال بين خليج سرت وموانى البحر المتوسط وخليج غانا على المحيط الأطلنطى، وقد أدرك العرب ذلك منذ الفتح العربى، فكانت القوافل ليست قوافل اتّجار فى البضائع فحسب بل قوافل تدخل إلى قلب الصحراء ووسط أفريقيا وتمر بها؛ لنشر الإسلام والثقافة

الإسلامية.

إن الثقافة العربية الإسلامية فى أفريقيا غلب عليها التقليد دون التجديد فى الوقت الذى نهضت فيه أوربا، خاصة فى القرن التاسع عشر فكريًا وماديًا بسبب انفجار الثورة الفرنسية وحدوث الانقلاب الصناعى، والتقت الثقافة الغربية الأوروبية المتحررة النشطة المادية بالثقافة العربية الإسلامية المتمسكة بتقاليد لا تساير العصر، حدث هذا اللقاء على الأرض الأفريقية كما حدث على غيرها من أجزاء العالم، وكانت الثقافة الغربية المادية النشطة مؤيَّدة بمطامع استعمارية أداتها القوة المسلحة، ومن ثم بدأت الثقافة الأوروبية تتصدر الميدان فى أفريقيا لا لمصالح الأفارقة، ولكن لمصلحة المستعمرين الأوروبيين أنفسهم وأوطانهم.

ثانياً: المسيحية:

صاحب التسرب ثم التغلغل الاستعمارى فى القارة الأفريقية بعثات التبشير من الكاثوليك والبروتستانت وغيرهم من أبناء مختلف الطوائف والفرق الدينية المسيحية، كان الغرض المعلن نشر المسيحية والمثل العليا والمبادئ التى تتضمنها الأديان على اعتبار أن رفع المستوى الروحى بالقضاء على الوثنية جزء من سياسة إدخال الحضارة الغربية، وهذا الغرض نلقاه فى الوثيقة المعروفة باسم «قانون برلين».

وليس فى هذا الهدف ما يمكن الاعتراض عليه، ولكنه لم يكن هو بالهدف الرئيسى من وراء انتشار النشاط التبشيرى، ولذا كان ينظر إليه البعض على أنه مجرد وسيلة لكسب ثقة الأفريقيين. وفى الواقع كان هدفه هو إجراء نوع من أعمال الكشف فى المناطق الداخلية، وبهذا يمهد الطريق أمام الاستعمار فى صورته المادية، وبذلك يصبح القول بأن «الراية تتبع الإنجيل» قولاً صحيحًا، فإذا ما خضعت تلك المناطق للاستعمار الأجنبى جاء دور الكنيسة فى الاضطلاع بدور هام فى صبغ أهل البلاد بلون من حضارة الرجل الأبيض، وذلك بأن تخلق طبقة من الوطنيين على قدر من الثقافة ولها ارتباطها الروحى والمعنوى بالدولة ذات السيادة، ويتعاون أفرادها ولو على غير وعى ظاهر على ما فيه دعم السيطرة الاستعمارية.

إلا أنه بالرغم مما يكمن وراء هذا النشاط الدينى من غايات مادية، أبعد ما

تكون عن خير الأفريقـيين، فقد كانت الكنيسة من الأدوات التى أسـهمت بطريقة غير مباشرة فى حفر القبر الذى تردت فيه الامبريالية بعد ذلك ، حيث إنه باستثناء اللغات التـى كانت سائدة فى الحـبشة وليـبيـريا وبين العرب ولها شـكل مكتوب وأبجدية معـروفة، فإن اللغات الأخرى المنتـشرة فى مختلف أنحـاء القارة وعددها كبيـر إلى جانب لهجاتها المتـعددة، كانت شفوية أو على الأقل كـان ذلك شأنها حين وفد الرجل الأبيض، ولا شك فى أن عدم استخدام اللغة للقراءة والكتابة من عوامل الجمود الحـضارى، لصعوبة تسجيل الأفكار ونقلها وتوارث الخـبرات. غير أن الرغبـة فى نشر المسيحـية تطلبت أن يطالع الأفريقـيون الكتاب المقدس بعـهديه القديم والجديد، وما كان فى الإمكان إدراك هذه الغاية لو اقتصر الأمر على طبعاته باللغـات الأوروبية، ومن هنا صـار لزامًا العـمل على نشره باللـغات واللهـجات السائدة بين ذلك العدد الكبير من الشعوب والقبائل والعشائر الأفريقية.

وهكذا ترجم الكتاب المقدس إلى ثلاث وثلاثين لغة، والعهد الجديد إلى سبعين لغـة أخـرى، وكـانت النتـيجـة أن تحـول مـا بين ٢٠٠-٣٠٠ من هذه اللغـات واللهجات إلى أسلوب للكتابه، فأصبح من الميسور الانتقال إلى مرحلة أخرى أكثر أهمية، فقامت الصـحافة وأخذت تعالج الموضوعات العامة من سيـاسية واقتصادية وغيرها على النحو المفهوم لدى أهل البلاد أنفسهم، وصار فى إمكان الزعماء نشر أفكارهم وآرائهم، وهذا كله أدى إلى رفع المستوى الفكرى، كـما أسهم فى تحقيق نوع من الوحدة بالتقريب بين مختلف القبائل والجماعات.

ومما يستحق الإشـارة إليه، أن نذكر أن الكنائس القومـية التى قامت فى أوروبا بعد الثورة الدينيـة الإصلاحية التى قام بها مـارتن لوثر وكلفن وزونجلى وغيرهم، عمدت إلى ترجـمة الكتاب المقدس إلى اللغـات القومية، بعـد أن كان لا يقرأ إلا باللغة اللاتينية التى لا يفْهمها سوى القلة من المثقفين ورجال الدين، وهكذا كانت ترجمة الإنجيل إحدى مظاهر اليقظة القومية بأوروبا فى مستهل العصر الحديث.

هذا من جهة، ومن جهـة أخرى حينما طالع الأفريقيـون الإنجيل رأوه يتحدث عن الناس بأنهم مـتساوون أمـام الله، وهذا مبدأ يتـعارض مع الواقع الذى يطبـقه المستعـمرون الذين يزعمون ويؤمنون بالتفـوق الكامن فى جنس معين أو يجب أن يكون الأمر كذلك، فما دمنا على اختلاف أجناسنـا وألواننا وطبقاتنا وأعمالنا نعبد

إلهاً واحداً، ولنا أصل واحد، ونقرأ كتابًا مقدسًا واحدًا، ونمارس الشعائر فى مكان واحد، ومصيرنا واحد، فما الذى يجعل جنسا يدعى الغلبة على من سواه؟ إن المسيح لم يوجه دعوته إلى البيض وحدهم، ولم يقل إنهم شعب الله المختار.

ولم يقف دور الكنيسة عند هذا الحد، بل قامت الإرساليات بإنشاء المدارس فى مختلف الجهات، وفى داخل الأدغال والمناطق البعيدة عن العمران، والأرقام توضح هذا الأمر، ففى أوغندة ظل التعليم حتى عام ١٩٢٥ تتولاه الإرساليات، وفى عامى ١٩٤٦/١٩٤٧ كان بساحل الذهب وتوجولاند ٢١ مدرسة حكومية، ٥٥٧ مدرسة تعينها الحكومة ماليا، ومن العدد الأخير ٥٢٠ مدرسة تشرف عليها أو تديرها البعثات الدينية، وذلك بخلاف ٢١٧٥ مدرسة غير معانة، ومعظمها تموله هيئات التبشير المختلفة. وفى الكونغو (البلجيكى سابقا) كانت الكنيسة الكاثوليكية تسيطر على نسبة ٨٠٪ من التعليم، وجامعة لوفان نفسها مؤسسة كاثوليكية، وفى هذه المدارس التى أقامتها الإرساليات تلقى التعليم فيها القادة الذين برزوا فى الحركات الوطنية مثال نكروما ولومومبا وتوم مبويا وسيكوتورى ونيريرى وغيرهم، ويلاحظ أن هذا الاهتمام بنشر المدارس كان يمثل الوسيلة الفعالة لنشر المسيحية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الكنائس أخذت تعتمد بالتدريج على عدد متزايد من الوطنيين الذين اعتنقوا المسيحية للمساعدة فى التبشير بين صفوف مواطنيهم وفى التعليم بالذات، وكما اشتغل فيها عدد منهم بالأعمال الإدارية والكتابية البسيطة.

التبشير والكشف الجغرافى:

فى الوقت الذى أخضعت فيه بريطانيا زنجبار لنفوذها متذرعة بمحاربة تجارة الرقيق باسم الإنسانية المعذبة، كانت رحلات الاستكشاف الجغرافى تهيِّىء الطريق لفتح أفريقيا الشرقية للتجارة الأوروبية وللتبشير بالمسيحية، وهى رحلات قام بها المبشرون والرحالة الأوروبيون بصفة عامة والاسكتلنديون بصفة خاصة.

وكان المبشرون هم الرواد الأول لحركة الكشف الجغرافى فى أفريقياالشرقية، حيث سلكوا فى فى توغلهم من الساحل إلى الداخل طريق القوافل العربية واسترشدوا بأدلاء من العرب والسواحلية، ومن المعروف أن طرق القوافل العربية كانت كثيرة.

ومما يستلفت النظر، أن رحلات الكشف الجغرافى قد ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بحركة التبشير، وتاريخ الإرساليات المسيحية سواء فى شرق أفريقيا أم فى غربها، وفيما يتعلق بأفريقيا الشرقية، فقد عملت فيها ست إرساليات بروتستانتية إنجليزية، هى: جمعية الكنيسة التبشيرية وجمعية لندن التبشيرية وإرسالية الجامعات فى أفريقيا الوسطى، وإرسالية الكنائس الحرة المتحدة الإسكتلندية، وأخيرًا إرسالية كنيسة إستكلندة الرسمية.

ولم تكن مهمة المبشرين الرحالة الإنجليز فى أفريقيا الشرقية قاصرة على أعمال التبشير والكشف الجغرافى فحسب، بل تعدتها إلى نواح أخرى سياسية واقتصادية، فقد امتلأت كتاباتهم بالحديث عن الثروات الطبيعية فى القارة، وشدة خصوبة أراضيها وصلاحيتها لزراعة الكثير من الحاصلات التى تحتاج إليها مصانع بلادهم، وطالب الرحالة البريطانيون بضم بعض أقاليم أفريقيا الشرقية إلى بلادهم، باعتبار أن هذا الضم ليس إلا وسيلة لتحضرها ونشر المسيحية فيها والقضاء على تجارة الرقيق المتغلغلة فى كيانها، ولو أنهم لم يخفوا فى الوقت نفسه الفوائد الاقتصادية التى ستعود على بلادهم لو ضمت هذه الأقاليم إليها.

ولقد أبدى جميع الرحالة الإنجليز الذين جابوا أقطار أفريقيا الشرقية اهتمامًا بالثروات الطبيعية فى المنطقة، وكانت التعليمات الصادرة إليهم (١٨٢١-١٨٩٠) قد طلبت منهم **«أن يحدِّدوا منتجات الأقاليم الداخلية الصالحة للتصدير»**.

على أنَّ بريطانيا لم تشعر فى السبعينات من القرن الماضى بحاجة ملحة إلى تأسيس مستعمرات لها فى أفريقيا الشرقية، وذلك بعد أن ضمنت لنفسها نفوذًا متفوقًا فى سلطنة زنجبار، وتحكمت فيها فيها سياسيًا واقتصاديًا عن طريق مكافحة تجارة الرقيق، بل رسمت لنفسها استراتيجية امبريالية واضحة المعالم، هى العمل مؤقتًا من أجل تقوية سلطنة زنجبار فى داخل القارة؛ لكى تبنى بهدوء نفوذها هناك.

وكانت سياسة بريطانيا الاستعمارية إزاء سلطنة زنجبار ترتكز على عاملين رئيسين هما:

١- التظاهر برعاية مصالح السلطان والمحافظة على أملاكه، أو بعبارة أخرى التستر وراء سلطان زنجبار لتشديد قبضة بريطانيا على أفريقيا الشرقية، وتنفيذ أغراضها

ومخططاتها فيها بسهولة.

٢- إبعاد الدول الأخرى عن تلك المنطقة من القارة التى ازدادت أهميتها الدولية بعد افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية، واتصال زنجبار بعدن والهند بخطوط ملاحية منتظمة.

وقد كانت سياسة سولسبرى الخارجية والتى استمرت لأكثر من عشر سنوات بعد عام ١٨٧٨ . . حَذِرَة للغاية فى المسائل التى قد تورِّط بريطانيا فى ارتباطات تفوق إمكانياتها، أو لا تحظى بتأييد البرلمان بصفة خاصة، فإذا ما أسست شركة بريطانية فى أفريقيا الشرقية، فقد كان من المحتمل عاجلاً أو آجلاً أن تتقدم هذه الشركة إلى الحكومة طالبة المساعدة لحماية مصالحها فى هذا الجزء من القارة. ولما كانت الدول الأوروبية لم تُبْدِ أى استعداد للمطالبة بدعاوَى إقليمية فى سلطنة زنجبار، فلم يكن هناك داع لإدخال تغيير على السياسة التى اتبعت منذ أمد طويل إزاء تلك السلطنة، إذ كانت العلاقات الطيبة التى توطدت بين السلطان وكيرك المندوب البريطانى، تلك العلاقات التى هيَّأت للأخير الفرصة للاستحواذ على نفوذ كبير فى بلاط زنجبار تفى بالغرض وتخدم المصالح الإمبراطورية لا تتطلب إحداث تغيير كبير فى استراتيجية الامبريالية البريطانية.

والواقع أن بريطانيا لم تلجأ إلى تغيير استراتيجيتها الامبريالية فى أفريقيا الشرقية، إلا حينما بدأت ألمانيا تتطلع لتأسيس مستعمرات لها فى هذه المنطقة من القارة، فبدأ من ثَم «تسابق» أو تزاحم بين الدولتين على الزحف والاستئثار بالنفوذ والأملاك فى هذه الجهات من القارة.

ولما كان التسابق والتزاحم على أشده بين الدول الأوروبية؛ لكى تمتلك كل منها جزءا فى أفريقيا أسوة بغيرها من الدول، لذلك أصبح من المؤكد ضرورة إيجاد تفاهم بينها حتى لا تتضارب مصالحها، وبذلك تتعطَّل مصالح الرجل الأبيض.

وكان لابد من عقد مؤتمر يضم الدول المستعمرة، ووضعت على المائدة أفريقيا بأكملها من الشمال إلى الجنوب ومن الغرب إلى الشرق؛ وضعت أفريقيا لتمزيق أوصالها وإذلال سكانها أمام مؤتمر برلين فى عام ١٨٨٤ .

لقد قدَّمت الإرساليات خدمات ضخمة لتعليم الأهالى خاصة فى الجانب

العملى والفنى، بالإضافة إلى الجانب الأكاديمى المحدود، كما أن طول مدة عمل الإرساليات فى هذا المجال، ساعدهم على نشر شبكة من المدارس فى جميع أنحاد البلاد.

ولو كانت الإدارات الحكومية قد بدأت فى بناء المدارس من الصفر لاستغرق ذلك عدة عقود، ولو استطاعت الحكومات مد شبكة المدارس كما فعلت الإرساليات فإنها لم تكن تستفيد بها لأن تعليم الإرساليات أقل من التعليم الحكومى، والسبب فى ذلك بسيط؛ لأن المبشرين البيض يحصلون على مرتبات أقل، وهم راضون بذلك والأهالى مستفيدون بالطبع.

إن مدارس الإرساليات جيدة، كما أن هناك مدارس كاثوليكية تضاهيها فى كل شىء، غير أنهم رسميون أكثر وأقل حرية وذوو روح عصرية.

وبصفة عامة قد أبدت الكيانات التبشيرية رغبة أكيدة فى التعاون مع الإدارات التعليمية الحكومية، بالرغم من أن الأخيرة ترى أن المدارس الإرسالية متشبعة بأفكار غربية، ولقد كانت هناك صعوبات ولكن بصفة عامة يعمل النظام بصورة جيدة، وهى تخضع للتفتيش الحكومى إلى حد ما، وعليها أن تعمل طبقًا للمنهج الحكومى.

وعلى هذا تكون البعثات التبشيرية، هى واضعة الأسس لحياة أفضل ولو أن الإرساليات تكلف العمال من الأهالى ببعض الأعمال التى يتقاضون مقابلها مبالغ زهيدة أقل من الأجور التى يحصل عليها زملاؤهم فى أماكن أخرى، ولا شكّ أن مكانة رجل العقيدة تطغى، سواء بقصد أم بدون قصد لتؤدى إلى هذه النتيجة، فهناك بعض من الإرساليات المحلية تمتلك مزارع يزرع فيها البن والموز، واستصدرت بعض الإرساليات تصريحات تستولى بموجبها على بعض أراضى المواطنين دون دفع أى تعويض مهما كان ضئيلاً.

لحسن الحظ هناك أقلية مستنيرة بين المبشرين، ولكن مما لا يتحمل الجدل أن التحيز اللاهوتى البالى أعاق وما زال يعيق تنوير أفريقيا، وسوف يستمر فى ذلك حتى تصبح الأقلية المستنيرة أغلبية.

ومن المناسب هنا، طرح سؤال عما إذا كان التغيير سوف يضر بقدر أكبر مما

ينفع وحتى ولـو أنه سيحـدث، فإنه قد يسـاعد الأفراد وربمـا قد يؤدي إلي بعض الأضرار الاجتماعية بإفساد أطار التقاليد المحلية والأفكار القبلية، دون أن ينجح فى تقديم بديل مناسب بدلاً منها. هذا صـحيح تمامًا فى حالة التغيـير الجسدى، وإلا فكيف نتوقع أن يكتسـب عقل زنجى بدائى خلال أسابيع قليلة أو شهـور تعليمات دينية ذات خلفية جديدة تمـامًا؟ خاصة وأن خلفيته القديمة أصبـحت معدومة تمامًا. إن التغـير المتسرع ربما يؤدى إلى الاضطهـاد وتفكك روابط المجتمع وعـدم احترام التقاليد.

إن زعماء الأنتروبولوجيا يمكنهم تقـديم عدة أمثلة، تُظْهِر أن الأفكار الجديدة قد تؤدى إلى نتائج سيئة وغير متوقعة تمامًا.

هناك أيضًا الاختلاف الراديكالى بين وجهات نظر كل من المبشرين وبقية الرجال البيض فى أفريقيا، ولهذا الاختـلاف جانبه الجدير بالإعجاب، ومن المهم أن يوجد فى أى دولة جديدة - كيان مؤثر من الرجال الذين لهم سيئاته وحسناته.

وجهة نظر شباب المبشرين تبدو أكثر ليبرالية، فهم يَرَوْن أن الجانب اللاهوتى فى المسيـحيـة يجب أن ينخفض إلى أقـصى درجة فى العـمل التبـشيـرى، وأن يركز المجهود على الجانب الأخلاقى، وعلى مستـوى معيشة الأهالى وأسلوب تفكيرهم بصفة عامة بغض النظر عما إذا كانوا قد تحولوا إلى المسيحية رسميًا أم لا.

هم يعتـرضون على أى تفسيـر لفظى للكتاب المقدس، مـفضلين أن يروها فى خلال تاريخ التطور الدينى منذ مـرحلة البربرية إلى الوقت الحالى، حيث التـوحيد بفضل بصـيرة المسيح وروحه المضحِّـية، وهم أيضًا مدركـون للخطر وهو حدوث اضطراب فكرى واجتماعى نتـيجة لأفكار جديدة وغير مهضـومة، وسوف يبذلون كل ما فى طاقـتهم للاحتـفاظ بعاداتهم مـثل المبادرة التى ترقـد فى جذور التنظيم القبلى والمحافظة على الرقـصات الأفريقية، وهى المخـرج العاطفى والمحافظة على الفن المحلى والموسيقى والصناعات والفلكلور الذى يجسِّد روح الشعب.

وسوف يعطون أكبر قدر من الحكم الذاتى للكنائس المحلية كلما تطوروا.

وفيما يتعلق بالنقـطة الأخيرة، وهى حقيقة هامة ولكنها غـير معروفة، وهى أن شئون الكنيسة الإنجيلية يعتنى بها جمـاعة يحتل فيها الأهالى الأغلبية، وقد حدث

فى عدة حالات أن عارض البيض أراء السُّود، ولكن الأغلبية السَّوْدَاء تغلبت عليها أثناء التصويت. وفى أقصى جنوب أفريقيا، هناك اتجاه فى جانب استقلال الكنائس الأفريقية، ومما يجب وضعه فى الاعتبار هو أن أفضل شىء للأفريقى هو أن تدعه يختار نمط الديانة المناسبة له مع تدخل الكنيسة من وقت لآخر، وكذلك الأكثر مناسبة لظروف الأفريقى، كالزواج بأكثر من زوجة على سبيل المثال.

إنه لا يمكن فصل التطور الدينى للأفريقي عن تطوره الاقتصادى والعقلى فمثلاً، يوجد فى شمال نيجيريا منطقة منع فيها التبشير المسيحى طبقًا لمعاهدة بين الدولة والأمبراطورية وهذا حدث تحت ضغط الديانات الواعدة، الإسلام.

وفى المناطق التى تسود فيها الديانات البدائية الأصلية فلا يمكن أن نتوقع أو نأمل أن يتمسك الناس بمعتقداتهم الساذجة أو جهلهم أو أكواخهم غير الصحية أو طرق الزراعة المتخلفة. إن التقدم فى أى مجال في الحياة سوف ينعكس على بقية المجالات الأخرى.

إن الفلسفة الأدبية المسيحية والأفكار الإنسانية والخدمات والمعتقدات اللا طائفية، التى يقوم بها رجال دين بسطاء وموحدين، يمكن أن تدرس عالميًا فى المدارس الحكومية، وربما يضع الأفريقى بعد ذلك لنفسه تبنى مسيحية معدلة تبدو إلى حد بعيد وكأنها ديانة جديدة، ومع ذلك فإن الاختيار يكمن بين الوثنية المتعلمة والمسيحية والإسلام. الوثنية المتعلمة ربما تصبح قوة يحسب لها حساب إذا تم اهمالها، ويوجد عدد كبير من الناس يؤكِّدون بقوة أن الديانة المحمدية هى أفضل عقيدة للأفريقى؛ لأنها تعمق فيه الاستقرار واحترام الذات بالإضافة إلى احترام السلطات، وتحد من الاحساس بعدم الراحة أفضل مما يفعل التحول إلى المسيحية.

ويبدو أن هناك بعض الحقيقة فى ذلك، ولكن المتعصبين من المسيحيين يرون أنه من الصعب التصديق بأن الإسلام على المدى البعيد سيصبح أفضل من المسيحية. حقًا إنه كلما اكتسب الإسلام أرضًا فى أفريقيا فإنه يؤدى إلى تقدم محدود، وهذا هو رأى كل من له القدرة على الحكم، أن الإسلام يأخذ الوثنيين بعيدا ولكن فى رأى الغربيين أنه ليس للأمام.

ويرى هؤلاء أن ذلك يرجع إلى مهمة الإسلام الرئيسية - فى الجانب التطبيقى

رليس النظرى - تهدف إلى حفظ بعض القواعـد الخاصة، وممارسة بعض الطقوس وتسميع الكلمات المعـينة، بينما المسيحية - حتى فى حالة تمسكهـا ببعض القواعد والطقوس - تصر على الحيـاة الداخلية والمثل العليا المرتبطة بها. . فالمثل المسـيحية دائمًا ما توصف بأنها غير قابلة للتطبيق ومستحيلة وسوف تؤدى حتمًا إلى نوع من النفاق أو إلى فجوة ما بين المبدأ والتطبيق. . وهذا يبـدو صحيحًا إلى حد ما ولكن ستحالة وصول المسـيحى إلى أهداف المسيحية العليا هو ما يعطى المسيـحية قوتها لحقـيقيـة. ومن المستحيل الـوصول إلى حد الكمـال فى المسائل العقليـة والفنية، الإضافة إلى الأخلاق، لكن هذه الحقيقة تدفع إلى بذل كثير من الجهود.

ومن ناحية أخرى فـإن الاعتقاد فى تأثير بعض الأشياء الخارجـية، سواء كانت هذه الأشياء أقوال أم أفعال عملية بدلاً من مثل غير قابلة للتطبيق سوف تؤدى إلى ركود عقلى وأخلاقى، وحتى إذا تم اختيار المبادئ بعناية وقدمت هذه المبادئ بعض لمساعدات القـيمة فى البداية لرفع مسـتوى المعيشة وتأكيـد احترام الذات لكن مع مضى الوقت فإنها -بلا شك- سوف تتوقف.

وترى تلك المجموعة أن الفرق بين المسيحية والإسلام يبدو فى أن الإسلام يؤدى لى تطور عاجل أو مـرحلى، بينما المسـيحيـة على المدى البعـيد تؤدى إلى تطور معقول ومـستمر، وإنه إذا كان المطلوب تطوير الأفارقـة، فمن الأفضل أن يتم هذا عن طريق المسـيحيـة بدلاً من تشجـيع الإسلام أو تأمين الوثنيـة، ولكن بشرط أن يكون التقدم المسيحى تدريجيًا، وأن يوازن بين العلم والإنسانية وهى الروح الجديدة فى حقبة ما بعد الحرب، وربما يأتى يوم يتم فيه وضع أسس ديانة لم تولد بعد.

وفى النهـاية ليس من الفـائدة ذكر الممـيـزات والعيـوب، أو الموازنة بين المدح والقدح، فالبـعثات التبشيـرية قائمة وذات جذور ثابتة فى أفريقـيا، وهى جزء من نظامها.

وأكثر أعداء البعـثات التبشيرية لا يستطيع أن يقتـرح التخلص منها؛ لأنه يعرف أن هذا مستحيل لكن أكثر المتعصبين حماسة سوف يتفقون على عدم منح أى موقع متميز، وسيتفقون على أن نظام الإرساليات به كثير من العيوب.

والبـديل فى رأى بعض رجـال الدين فى الغـرب، هو أن تأخـذ الإرساليـات

التبشيرية بطريقة أكثر جدية، وليس كإدرات تعليمية أو مؤسّسات صحية هدفها توفير النفقات، فالعملية تحتاج إلى إدراك وتنظيم.

وهذا التنظيم معناه فى رأيهم، أن العلاقة بين الإرساليات والحكومة يجب أن تنظم فيما يختص بنشاط هذه الإرساليات كما سبق وحدث فى مجال التعليم، ومعنى هذا أيضًا، أن الحرية التامة أو شبه التامة التى تتمتع بها الإرساليات سوف تقل، ولكن فى المقابل فإن دورها كشريك للحكومة فى تطوير الأهالى سوف يتعاظم.

وحتى إذا لم يُقْبَل هذا الاقتراح، فإن هناك الكثير الذى يمكن عمله. فربما يقل ارتباط الإرساليات بالمؤسسات الحكومية، وإذا حدث هذا فإن معناه أن الحكومة مدركة لأهمية الإرساليات فى الاستمرار فى تأدية عملها، وبالتالى فعلى الإرساليات إقامة نوع من الاتصال بالحكومات، والأكثر أهمية هى أن يدرك المبشر الذى يعمل فى منطقة بدائية أو دولة متخلفة أن هذا العمل مسئولية عظيمة، وأن مستوى معين من المُثُل مطلوب لمن يعمل فى هذا الحقل.

إن المبشر هو الشخص الذى يعيد تشكيل حياة شعوب بأكملها، فهو يحوِّلهم إلى ديانة جديدة ويغير من أخلاقهم وعاداتهم الاجتماعية، وهو الشخص الذى يُعلِّم أولادهم بطريقة راديكالية، ويُعلِّمهم طرقًا جديدة لفعل أشياء قديمة، ويعلمهم أشياء جديدة تمامًا، وهو الذى يعالج أمراضهم ليعيشوا حياة أصح، والمرء يتوقع بالتأكيد أن الرجال الذين سيتولون هذا العمل سوف يخضعون أنفسهم تمامًا للتدريب لإعداد أنفسهم لهذا العمل، كما يفعل المتقدِّمون لأى عمل آخر.

والمبشرون الذين ينْوُون الالتحاق بأعمال متخصصة جدًا، مثل العمل الطبى أو التعليم المتقدم، يحتاجون إلى إعداد متخصص واهتمام بكل أوجه حياة الأهالى، فالهيئات الدينية يجب أن تشترط عليهم أن يتلقوا إعدادًا دينيا متخصصًا، فالاحتكاك العملى سيجبرهم على تعلُّم لغة أهل البلد، ومع ذلك فليس المطلوب منهم أخذ دورات فى تاريخ وجغرافية البلد الذى ينوون الذهاب إليه، بل المطلوب أخذ دورات فى علم النفس والعلوم الأخرى إن أمكن، مثل: علم الأحياء والأجناس وبالتأكيد فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية؛ ليستطيعوا أن يفهموا معنى

المجتمعات والعادات والمعتقدات التى عليهم تغييرها. والحكومات المختصة بالمقاطعات الأفريقية عليها ألا تسمح لأى مبشر بالدخول إلى البلاد بدون تقديم شهادة تؤكد حصولهم على دورات تدريب.

ولا شكَّ فى أن كثيراً من الإرساليات توافق على ذلك، فقد سبق أن قامت الإرساليات البروتستانتية بتنظيم دورات بالاشتراك مع المجلس البريطانى الصحى الاجتماعى للعاملين فى المناطق الاستوائية، وقد لاقت الدورات نجاحًا عظيمًا لدرجة أنه تم تقديم الاقتراح بعقدها سنويًا مع توسيع دائرتها.

ويرى المشرفون على إرسال المبشرين إلى كافة الدول الأفريقية من مختلف الهيئات التبشيرية النشيطة، أن العقبة الوحيدة هى اعتماد الإرساليات التبشيرية على اشتراكات المتطوعين، وبالاضافة إلى أنه من الصعب الحصول على مشاركين فى عمل نتائجه بطيئة، ولكن قد يعوض ذلك ازدياد عدد المستنيرين فى الوطن.

إن الغرب يعتبر أن روح التبشير شيء أساسى، ويحتاج إلى إنكار الذات والتطوع لخدمة العالم، ولكن المشكلة هى كيفية تجهيزها لخدمة العالم ولخدمة ومصلحة أفريقيا.

فى الوقت الحالى هناك مصدر عظيم لطاقة مهدَّدة. فهناك كثير من الناس لهم روح تبشيرية ولا ينتمون إلى الكنيسة، وبالتالى فإن حماسهم هذا لا يصب فى حقل التبشير، وإذا أمكن تنظيم إرساليات غير طائفية؛ فإن قدراً كبيراً من الطاقة سوف يتوفر لخدمة الأهالى، وأى جماعة بهذا الشكل -بالرغم من كونها غير طائفية وسيكون لها هدف دينى - ستعمل حتى يكون لأفريقيا حياة أفضل وأغنى تستمتع بها.

بعثات التبشير والحياة الأفريقية:

يعتبر حقل التبشير مجالاً خطرًا لكل من يحاول الحديث عنه، ومع ذلك فإن بعثات التبشير فى رأى الغرب، كانت وما زالت وستستمر إحدى أهم العناصر فى تطوير وتغيير أفريقيا، فالأوربيون يرون أن هناك فضائل وإنجازات للرُّواد الأوائل من المبشرين، فبدون روح التبشير كان من الصعب التعرف على ليفنجستون، وبدون ليفنجستون فإن اكتشاف وفتح أفريقيا كان سيتأخر كثيراً، وبدون فتح أفريقيا

فإن جريمة تجارة العبيد البشعة كانت ستستمر لعقود طويلة. لقد تعرض المبشرون الأوائل لأمراض استوائية فى وقت كانت حقيقة مهمتهم غير معروفة، بالإضافة إلى أن الأمصال الواقية لم تكن عرفت بعد، لقد تعرضوا لصعوبات جسدية، ولأخطار حقيقية من الزنوج والبرابرة ذوى الروح العدائية.

ويضيف هؤلاء أن المبشرين الأوائل لعبوا دورًا حيويًا فى ظل هذه الظروف غير المستقرة فى السنوات الأولى، وحينما فتحت البلاد أبوابها، كان كثير من القبائل ما زال غير خاضع لأى سلطة وذات روح عدائية، وبنفس القدر فإن النخاسين والتجار البيض المغامرين كانوا يستغلون الأهالى بدرجة كبيرة، وفى ذلك الوقت لم تكن هناك إدارة بريطانية، ولا حكومة مركزية على الإطلاق، بالإضافة لعدم وجود وسائل مواصلات سريعة، ولا وقاية ضد الأمراض الفتاكة.

ودفاعًا عن المبشرين فهناك من يرى أنه فى هذه المرحلة المبكرة كانت الإرساليات التبشيرية، هى المصل الواقى ضد النخاسين والتجار وحتى بعد تشكيل الحكومات فإن بعثات التبشير ظلت لمدة طويلة تسد عجز الإدارات، فالخدمات التعليمية والطبية التى كان يتلقاها الأهالى تقدم بواسطة الإرساليات، ولقد استوردت الإرساليات النباتات والأشجار المفيدة وعلَّموا الأهالى الفنون المفيدة والزراعة المنظَّمة.

لقد أمدت المخيمات التى أقامتها بعثات التبشير للأهالى اللاجئين إليها والفارِّين من ظلم وقسوة العادات البالية، أمدتهم بالجو الهادىء والحياة الأفضل، ومن الواضح تمامًا أنه بدون هذه البعثات فإن المرحلة الأولى والغير مستقرة فى الحياة الأفريقية الجديدة، كانت ستصبح مختلفة وبالتأكيد أسوأ.

لقد تغيرت الأحوال بسرعة في أفريقيا، فلو قدر للفنجستون أو لسير جون كيرك أن يعودا كما كانا ويقوما بزيارة الأراضى التى عرفوها تمامًا، فإنهم بالتأكيد سيذهشان للتغيير العظيم الذى حدث على يد جيلين.

إن البلاد الأفريقية اليوم التى تُحْكَم بواسطة مجموعة من الإداريين تتحول بسرعة إلى بلاد منظمة على يد أبنائها من الوطنيين. وإن العبودية والحروب القبلية لم يعد لها وجود -إلى حد ما- والتجارة الخارجية تنفذ بعناية، هناك أيضًا

الخدمات الطبية والزراعة وبعض الاكتشافات العلمية التى لم تكن معروفة أيام الأوائل، التى يعاد فحصها لوضع أسس الصحة والرخاء، فعلى سبيل المثال هناك السكك الحديدية والبواخر والأتوبيسات، بالإضافة إلى أن هناك الأهالى أنفسهم يتطلعون للتعليم والأفكار الجديدة.

فمنذ ذلك الوقت الذى بدأت تتسم فيه الحياة بروح جديدة فى العلاقات الأفريقية، فإن الحاجة إلى روح الاكتشاف ووضع مبادئ سياسية قومية تكون مقبولة من الضمير العام لتنمية وتطوير الموارد المادية فى أفريقيا لخير شعوبها والعالم وذلك لكى يتم الوصول لحياة أفضل.

ويرى بعض الكتاب الأوروبيين، أنه لا زال هناك دَوْرٌ يمكن أن تلعبه بعثات التبشير فى أفريقيا الجديدة المستقرة، فلأفريقية الآن كيان قومى وقوى لسبب واحد أنهم نظموا أنفسهم، لقد قدم مجلس الإرساليات العالمى فى عام ١٩١٠ روحًا جديدة من التعاون، والتى أضافت بقوة إلى وحدة الكيانات غير الكاثوليكية، بالإضافة إلى أن الكاثوليك الرومان قد وطَّدوا مراكزهم.

إن الإرساليات الآن أكثر تنظيمًا عن غيرها فى كافة الأعمال، تتحكم فى قدر معقول من الأموال، فقد ارتفع الدخل الخاص بالبعثات الاجتماعية البروتستانتيّة بانتظام، من اثنين ونصف مليون جنيه عام ١٨٩٥ إلى حوالى ١٥ مليون جنيه ١٩٢٥، وتضاعفت هذه الأموال الآن. وفى الوقت نفسه كان هناك سبعة آلاف قسيس استطاعوا هدى حوالى ثمانية مليون أفريقى.

ومن الطبيعى فإن تحول أقل من ١٪ من مجموع سكان أفريقيا إلى المسيحية، ربما لا يبدو كنتيجة مرضية بالقياس إلى الجهد المبذول من الكنائس المختلفة وكذلك الأموال المنفقة، لكن فى الواقع فإن مجهودات الإرساليات لا يمكن الحكم عليها بمثل هذه الطريقة البدائية، حيث إن مجهودهم مركَّز فى المناطق البدائية من العالم.

وإذا لم نأخذ فى الاعتبار الديانات الأخرى فإن الرقم يرتفع إلى ٠٥٪ من مجموع السكان الكلى لأفريقيا، بالإضافة إلى أن تأثير البعثات التبشيرية فى مثل هذه البلاد أعظم بكثير إذا ما قورن بعدد المهتدين، فالأمر ليس بهذه البساطة، لأن الإرسالات تعتبر المصدر الرئيسى أو الوحيد للتعليم والأفكار الغربية، بالإضافة إلى

أن المهتدين من أهل البلاد يلعبون دوراً هامًا فى حياة البلد، وتختص الإرساليات بالجانب الأكبر من العملية التعليمية فى المناطق البدائية، وتتحصن وراء المركز المميز الذى تحصل عليه من الحكومة المحلية.

وفى المناطق المختلفة فإن للإرساليات نفس القوة التى للتجار والمزارعين، والعقبة الرئيسية أمام نجاح دور الإرساليات ربما يختلفان مثل الطباشر والجبن، فإحداهما تمسك بالأفكار القديمة البالية والأفق الضيق، والأخرى أكثر رجاحة عقل ومزاج معتدل، هذه الظاهرة تلفت الانتباه خصوصًا داخل الإرسالية البروتستانتية، حتى داخل الجماعات التى لا تختلف أفكارها كثيراً، فإن هناك تباينًا فيما يتعلق بالعادات الخاصة بالأهالى.

وهناك بعض البعثات الإرسالية تتميز بأقصى درجات الإخلاص والتضحية، فهناك على سبيل المثال: الراهبات الفرنسيات اللاتى أتين إلى أفريقيا، وهن يعرفن تمامًا أنه لن يسمح لهن برؤية بلدهم وأهلهم مرة أخرى، هؤلاء يعملن من أجل صحة وسعادة الأهالى بكل جد، وكأنهم مأجورون من الحكومة، ومع ذلك يعملون فى مستويات معيشية متواضعة، هناك رجال وجدوا أن فى حياة الإرساليات فى أفريقيا حرية أكثر وحياة أفضل من أى حياة كانوا يتطلعون إليها فى بلادهم، وهناك لوردات وأصحاب أراضى ويمتلكون رجالاً ونساء سود يقومون بالعمل عنهم، تركوا كل هذا من أجل المغامرة والجميع يعترفون بصراحة بالمميزات الضخمة لحياة الإرساليات، وهناك بعض الخطوط العامة التى يجب تحديدها ووصفها وأولها هى الخدمات الطبية جميعها بدون استثناء، وهى ممتازة والتى لا يمكن الاستغناء منها.

وتوفِّر الإرساليات الملاجئ للبنات اللاتى يخضعن لتهديد أزواج يكرهنهم أو للأنثى التى تكون ضحية العادات القبليّة القاسية أو الكريهة.

إن الأفريقى ذو طبيعية متسامحة مع الأطفال الصغار، ولكنه يقسو عليهم عندما يكبرون مستخدمًا فى ذلك كل الوسائل الوحشية.

ومن المظاهر الجميلة، أن أول مدرسة فى شرق أفريقيا يعمل فيها مدرسون بروتستانت جنبا إلى جانب، وقد أسسها أحد أهالى أوغندا البارزين، وكان قد

تحول إلى المسيحية، ورفض أن يطبق أى نظام للتفرقة والتقسيم؛ لأنه لا يمكن أن يجلب أى نفع والمدارس ذات الطبيعة المتشابهة ليست إرسالية، ولكنها معاهد حكومية وقد حاول الكاثوليك أبعاد المدرسين عن تلك المدارس.

وفى مدارس تدريب المدرسين الحكومية والمعاهد العليا، بذلت محاولات لبناء أماكن مشتركة ولكن هذه المحاولات فشلت بسبب معارضة الكاثوليك الذين لا يطيقون العيش فى مثل هذه المقاطعات المشتركة.

وبالطبع إذا كانت الإرساليات هى التى ستصبح مسئولة عن التعليم فإن النتيجة هى أن يكون التعليم ذو اتجاه دينى قوى. فالتعليم الدنيوى والذى عم فى أكثر من نصف قرن فى أوروبا الغربية لم يؤسس فى أفريقيا إلا بعد استقلال دولها، وفى كينيا وبالرغم من وجود إدارة تعليمية حكومية، فإن ذلك يجرى مع تلقى المدارس للمنح، وقد اختارت المدارس الكاثوليكية العمل بدون منح، ولهذا كان لها مطلق الحرية أن تدرس ما يعجبها وبأى مستوى تراه، وقد كان هذا موقفًا شاذًا لم يكن ليُسْمَح له بالاستمرار.

بالإضافة إلى الرغبة الطبيعية فى إحراز أكبر قدر ممكن فى التغيير والحاجة إلى التأثير على المشاركين فى الوطن، فإن هذا الاتجاه لا يقدم أى فائدة لتعليم الأهالى.

فكل مجموعة تبشيرية ترغب فى تقديم تقرير بأنها تمتلك المئات من المدارس وأنها تقوم بتعليم الآلاف من الوثنيين الصغار. إن المساهمين بأموالهم فى صناديق التبشير فى الغرب ستتملكهم الدّهشة إذا رأوا الأكواخ البائسة التى تستخدم كمدارس، وسيندهشون أكثر إذا سمعوا عن قيود ومحدودية التعليم وعدم جدواه.

ويمكن القول بأن ما بين ٣٠, ٤٠٪ من عدد الأطفال الذين يحضرون إلى مدارس الإرساليات يتلقون فعلاً ما يمكن أن نطلق عليه تعليم.

ربما يقال أنه فى المرحلة الراهنة من التطور الإفريقى، فإن مجرد معرفة القراءة والكتابة أو حتى الاعتماد فى إمكانية تعلمها يعتبر نوعًا من التعليم. . ربما يكون هذا صحيحًا، ولكن المرحلة الحالية لا يمكن اعتبارها بأى حال مرضية أو كافية فالتعليم الدنيوى بدأ بالتدريج يحل محل الإرساليات وانتشر التفتيش الحكومى.

عندما يكون للتغيير هذا الهدف الأساسى، فإن من المتبع أن يفقد الأهالى كثيراً من عاداتهم القديمة فى هذه العملية والظروف تتغير كثيراً فى هذا السياق، ولكن ليس من الظلم أن نقول: إنه من خلال المبشرين انتشر عدم التشجيع على القبلية والعادات المرتبطة بها لكونها وثنية. والاتجاه العام يميل بقوة للتغيير، فالذين تحولوا إلى المسيحية بدأوا يحتقرون عاداتهم، وتخلصوا من الطاعة العمياء وهجروا احترام القبيلة للأكبر سنًا وكذلك تقاليد القبيلة، ومع ذلك فقد فشلوا فى تشرُّب العادات الغربية، وأنَّى لهم ذلك فى خلال شهور قليلة، وهكذا وقعوا بين قبضتين. وتبذل حكومة كينيا مثلاً جهوداً متواصلة فى مدرسة جينز لتعليم الأهالى الصناعات المحلية وكذلك التاريخ القبلى للمدرسين، ومع ذلك فهناك من ينتقد السماح بمثل هذه «الممارسات الشريرة».

وقد ورد فى تقرير «فيليبس» قوله «من الملاحظ أن عداء القادة المحليين لوسائل التسلية المحلية شديد جدًا».

«واعتقادهم هذا ينبع من معرفتهم القريبة بهذه الوسائل، وما يمكن أن تؤدى إليه من انحطاط».

«وعلينا ألا ننسى أن الأهالى لا يعتنقون المسيحية للأسباب التى يعرضها ويرغبها المبشرون، أن المسيحية هى ديانة الرجل الأبيض وهى تعطى فى كثير من المناطق مكانة اجتماعية، وعلى هذا فإن معتنقى الدين الجديد يحتقرون إخوانهم الذين لم يتحولوا إلى المسيحية. ونتيجة لهاتين النزعتين، فإنه من المؤسف أن يوجد فى أفريقيا بعض أنواع من الأهالى المتعلمين المسيحيين الذين تولوا المسئولية والمناصب العليا، فإنهم يميلون إلى معاملة أهلها بخشونة شديدة».

هناك أيضًا مشكلة الاضطهاد الدينى، فإنه يلاحظ وجود هذا الاضطهاد بين أنصاف المتعلمين الذين تحولوا إلى المسيحية معتقدين أن المسيحية (أو أحد فروعها) تعنى الخلاص بينما بقية الديانات تعنى اللعنة.

وعلى المرء أن يعترف أنه ما زال يوجد الكثير من المبشرين ذوى الأفق الضيق، ومع ذلك فقد حدث تغيير ملحوظ فى خلال السنوات الأخيرة، نتيجة لجهود المجلس الاجتماعى البريطانى وجهود بعض الإرساليات المتنوره التى عقدت عدة

دورات فى إنجلترا فى السنوات الأخيرة لمناقشة أحدث الاكتشافات والأفكار المتعلقة بعلم الأحياء والأجناس والتعليم وعلم النفس وتأثير كل هذا على عمل المبشرين، وهذا سيكون له تأثير على المدى البعيد، رغم أنه لم يستفد منه فى الوقت الحالى سوى عدد قليل من العاملين فى مجال التبشير.

إن الإرساليات التبشيرية فى أفريقيا فى موقع أكثر قوة وتأثيراً من الكيانات الدينية فى أوروبا، ففى إنجلترا هناك تيارات أخرى من التفكير بجانب التفكير الدينى والأدب والعلوم والفلسفة التى تساعد على توهج أفكار البلاد وأفعالها، لكن أفكار الإرساليات فى علم اللاهوت والأخلاق تستخدم نفوذها بقوة وبدون أى منافس تقريبًا.

هناك نتيجتان لأى إرسالية ضيقة الآفق، ففى المقام الأول يصاب الأهالى بالارتباك للفجوة الناشئة بين نوعين متناقضين من التفكير للرجل الأبيض الذى يتصل به الأهالى؛ فهناك المبشرون وهناك موظفو الإدارة، فمعظم الرجال الذين فى الخدمة فى أفريقيا لهم أفكار الرجل الإنجليزى المتوسط، فهم يؤدون أعمالهم بكل قدراتهم ويكرسون جزءًا كبيرًا من اهتمامهم للعب التنس والجولف وأنواع أخرى من الرياضة. فهم يلعبون البريدج ويرقصون حينما تسمح الفرصة، ويعتبرون الكحوليات المنعشة كجزء من روتينهم اليومى. أما فى دائرة المبشرين، فكثيرون منهم يعتبرون لعب الورق هو إنجيل الشيطان، وأن المسرح أو السينما عمل شرير، والرقص كإثم قاتل، وهناك العداء ظاهر وباطن وبين الممثلين الرسميين للقطاعات المسيحية المختلفة.

عندما يكون المبشرون ضيقى الأفق، فإن هذا يترتب عليه نتائج وخيمة، فضيق الأفق يجعلهم غير متسامحين أو حتى عدوانيين تجاه أى ظاهرة جمالية، فى الفن مثلاً فهم يعتبرون الفن مثل المعرفة الدنيوية كبديل للدين أو معادى له، وسوف يمر وقت طويل قبل أن يدركوا أن فكرة الفن للفن والمعرفة هى عوامل محررة للنفس البشرية وليسا أقل من العقيدة. هناك أيضًا يوجد بعض الاستثناءات، ولكن مما لا شك فيه أن نفوذ الإرساليات وتعليماتها قد حطَّما أفكار الأهالى التقليدية بدون أن يقدم البديل، أو إذا وجد البديل دائمًا كان متواضعًا، لقد اعتبروا الفن والجمال

على درجة من الأهمية ولكن ليعبِّروا عن أنفسهم بالقلم الرصاص أو الرسم، فإن ذلك لم يوضع فى الحسبان مطلقًا.

أحيانًا يتم تعليم بعض الأغانى الخفيفة، ولكن من ناحية أخرى فإن الموسيقى قد تم حصرها فى بعض أغانى الترانيم، ومع ذلك فإن النتائج الرائعة التى تحققت فى أماكن مختلفة، تؤكد أن شرق أفريقيا يحتاج فقط إلى تدريب لكى يحبوا الموسيقى، وفى النهاية تبقى الملابس، ففى بعض الأماكن مثل لولينجا فى الكونغو قد أقلعوا عن محاولة جعل الذين دخلوا فى المسيحية يرتدون الملابس الأوروبية؛ لأنهم أدركوا أن عادات الأهالى التقليدية أكثر صحيًا بالرغم من كونها تترك جزءًا أكبر من الجسم غير المغطى. ولكن فى معظم الأماكن سواء كان بدافع الصحة أو اللياقة، فإن الإرساليات تشجع أو حتى تصر على ارتداء الملاس الأوروبية، وخاصة بين الأولاد والبنات فى مدارسهم، وفى أحوال أخرى بالرغم من أنهم يغطون كل الجسم، ولكنهم يفعلوا هذا بطريقة تكشف أو تبرز الجسد، وبهذا تصبح أكثر إثارة للجنس من نصف العرى الصريح.

يجب أن نقول: إن بعض المبشرين يتخيلون أنهم يجب أن يستمتعوا ببعض المميزات المحرَّمة على غيرهم، وهذا يبدو من وجهة نظرهم تجاه العمل والربح من الإرساليات فى كثير من الأوقات، هناك خدمات تقدم للإرساليات والمبشرين أنفسهم بواسطة العمال الوطنيين بالسخرة.

التعليم:

أنشأت الإدارة الأوروبية، وبالتعاون مع المؤسسات الدينية والخيرية عددًا من المدارس الأولية بصفة خاصة، إلى جانب قلَّة من المدارس المتوسطة والثانوية، وبالرغم من القصور الذى شاب هذه السياسة كان للتعليم تأثير كبير فى إذكاء الروح القومية، إذ صار من الميسور الاطِّلاع على ثمار الفكر العالمى، كما أمكن إصدار الصحف، بما يفسح المجال أمام متابعة التطورات العالمية، ولا شك فى أن مادة التاريخ مهما هدفت إلى تمجيد الدولة صاحبة السيطرة، فإنها أتاحت الفرصة أمام الوطنيين لدراسة تاريخ الشعوب الأخرى وكفاحها من أجل الحرية والاستقلال، فطالعوا مبادئ الثورة الفرنسية عن الحرية والإخاء والمساواة وإعلان حقوق الإنسان وقرأوا عن صراع مستعمرات بريطانيا والذى انتهى بانتصار

الوطنيين، والدليل على ذلك قيام الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت دولة مستقلة ذات سيادة، وتحدثت كتب التاريخ كذلك عن جهود ماتريني وغاريبالدى فى طرد الأجنبى، وتحقيق الوحدة القومية فى إيطاليا ونجاح اليابان الإقطاعية فى الأخذ بأسباب التقدم الغربى، فصارت لها قوتها الصناعية والعسكرية، وأساليب غاندى فى مقاومة الاستعمار البريطانى فى الهند والقائمة على أساس المقاومة السلبية، ونشوب الثورة الروسية عام ١٩١٧، **وفى هذا كتب نكروما رئيس جمهورية غانا يقول:**

«لقد خصصت نشاطًا كبيرًا لدراسة تاريخ حياة الثوار وأساليبهم والذين أثاروا اهتمامى أكثر من غيرهم **هانيبال وكرمويل ونابليون ولينين وماتزينى وغاندى وموسولينى وهتلر** ووجدت قيمة كبيرة فى ذلك، والكثير من تلك الآراء كانت ذات نفع لى فيما بعد فى حملتى ضد الاستعمار. فى بداية الأمر لم أستطع أن أفهم كيف كان فى الإمكان أن يكون لفلسفة غاندى بعدم العنف تأثير فعال. إن حل المشكلة الاستعمارية كما رأيته فى ذلك الوقت كان ينحصر فى الثورة المسلحة، وسألت نفسى: كيف يمكن لثورة أن تنجح بغير أسلحة أو ذخائر، وبعد شهور قضيتها فى دراسة سياسة غاندى وملاحظة نتائجها، بدأت أرى أنه فى الوسع بالاستناد إلى تنظيم قوى أن يكون فيها الحل للمشكلة الاستعمارية، وفى وصول جواهر لال نهرو إلى السلطة أدركت نجاح رجل يؤمن بالاشتراكية استطاع أن يفسر فلسفة غاندى بعبارات عملية. ولكن غير نكروما من القادة أدركو أن المقاومة السلبية ليست سلاحًا فعالاً، بل لاحظوا أن الدوائر الاستعمارية لا ترى فيها خطرًا جديًا على مصالحها، وتعلموا أنه عن طريق الثورات المسلحة التى تستند إلى التأييد الشعبى، يمكن حل المشكلة الاستعمارية فى وقت قصير وبصورة حاسمة، وأن الثورة المسلحة أدت إلى استقلال ممتلكات بريطانيا وأسبانيا والبرتغال فى العالم الجديد، وانهيار الاستعمار الهولندى، ونجاح الصين فى التخلص من السيطرة والمؤامرات الاستعمارية وفى تحقيق الوحدة الوطنية، فقامت الثورة المسلحة فى كينيا، والتى عرفت باسم ماوماو، وبالرغم من إخمادها فإليها ترجع التطورات الدستورية التى أُرغمت بريطانيا على إدخالها، ونشبت الثورة فى مصر عام ١٩٥٢ وأسفرت عن تصفية الاستعمار البريطانى، وشن الجزائريون حربًا عنيفة ضد فرنسا، وكبدت الأخيرة الكثير من الخسائر المادية، وأرغمت الحوادث العنيفة التى

وقعت فى الكونغو وبخاصة فى عـامى ١٩٥٨، ١٩٥٩ البلجيكيين على الاعتراف باستقلال البلاد.

وكانت اللغـة الأوروبية أساسـية بل ولغة التـدريس، ودراسة اللغات الأجنبـية فتحت آفاقًا واسعة أمام الأفريقيين لمتابعة التطور العالمى فى العلوم والفنون والآداب والاطلاع على ما حققته الشعوب المتقـدمة فى شتى مجالات الحياة... واستطاعوا أن يكتـشفـوا الأسباب الـتى أدت إلى ارتقاء الشـعوب الأخـرى ماديًا وسـياسـيًا واجتـماعيًا، وزادت هذه الناحـية أهميـة بسبب الزيادة المطردة فى عدد الأفـريقيين الذين استطاعوا إتمام دراسـاتهم بالجامعات الأوروبية والأمريكيـة، ومنهم الكثيرون من القادة الذين تزعموا الكفاح الوطنى بـعد عودتهم. لقد شاهدوا نظم الحكم فى البـلاد التى تتحكم فـيـهم، ودرسوا التنظيـمات الحـزبيـة وراحوا يطبـقونهـا بين مـواطنيهم، واتصـلوا بالآراء والمذاهب الجديدة الـتى تهدف إلى تحـقـيق الفلسفـة الديمقراطية سواء فى الميدان السياسى أم فى المجال الاقتصادى.

ولـم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن مـعرفة اللغات الأجنبيـة أتاحت الفرصة للاستـماع إلى الإذاعـات الأجنبية، وهذه الظاهرة صـارت أشد بروزا بعـد الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت الإذاعة من الأسلحـة الفَعَّالة التى استخدمتها الدول جمـعاء لنشر آرائها وفلـسفاتها، أضف إلى ذلك أن اللغـة الأجنبية كـانت وسيلة التفاهـم بين القادة والمفكرين فى الأقاليم المختلفـة فى مؤتمراتهم واجتمـاعاتهم مما سهَّل تبادل الآراء والأفكار والاتفاق على العمل المشترك.

إن تعدد اللغات واللهجات المحلية كان يجعل الأفريقى فى بلد ما غريبا فى بلد آخر، ولو كان قـريبًا منه أو مجاورا له مما يدعم الانـقسامات القبليـة والعنصرية، ولكن اللغة الإنجليـزية كانت عبارة عن لغـة مشتركـة فى الأقاليم الخاضعـة للنفوذ البريطانى، وكذلك كـان الشأن بالنسبة إلى اللغـة الفرنسية، وبعبـارة أخرى لعبت هذه اللغات الأجنبية دور اللغة اللاتينيـة فى أوروبا خلال العصور الوسطى بالنسبة إلى الفئات المثقفة.

وقد تمكن عـدد متـزايد من الأفريقيين مـن إكمال دراسـاتهم العاليـة سواء فى بلادهم أم فى الخارج، وبذلك تبـددت الخرافة التى أراد الاسـتعمـار إشاعتـها عن قصور الأفـريقى، إذ ثبت أنه من حيث الكفاية الذهنية والاستـعداد العقلى لا يقل عن الرجل الأبيض، وأنه قـادر على بـلوغ مسـتـوى الأخـيـر، لو توافـرت لديه

الإمكانيات، ومعنى هذا أنه يجب انتفاء كل صنوف التفرقة فى جميع الميادين.

وكان للتعليم بالرغم من قصوره والقيود المفروضة عليه، تأثير آخر على جانب كبير من الأهمية، ذلك أن الطبقة المتعلمة سرعان ما وجدت أبواب الرزق موصدة فى وجوهها، فالمناصب الأساسية فى الإدارة والشركات مقصورة على المستعمرين والمستوطنين البيض، كما احتكر الآخرون تقريبًا ميدان الأعمال والمهن الحرة، وكان معنى ذلك ظهور بورجوازية صغيرة مبعدة عن الحكم والامتيازات الاقتصادية، وهذه الطبقة الجديدة رأت فى تحطيم الاستعمار السبيل الوحيد لتنمية مصالحها.

وكانت شكوى الأفريقيين تنصب على قصور التعليم من حيث الكم والكيف، فيما يتعلق بالناحية الأولى لاحظوا إهمالاً متعمدًا للتعليم الثانوى والمتوسط إلى حد كبير كما لم يكن التعليم العالى شيئًا مذكورًا، وهذه الحقائق توضحها الإحصائيات والبيانات الرسمية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. ففى الكونغو لم تكن هناك مدرسة عالية أو كلية جامعية، ولم تنشئ السلطات أيَّة مدرسة عالية فى أفريقيا الغربية الفرنسية، وكان فى أنجولا البرتغالية ثلاث مدارس تلى المرحلة المتوسطة ومعظم طلابها من الأوروبيين والمولدين، وفى نيجيريا مدرسة واحدة من هذا النوع وبها ١٠٨ تلاميذ عام ١٩٤٦، أما كلية خليج فوراة فى سيراليون فاقتصر التعليم فيها على اللاهوت والآداب، كما كان بها قسم لتخريج معلمين للمدارس الأولية. وفى سنة ١٩٢٥ أنشئت مدرسة عالية فى كانجولا، وأعيد تنظيمها عام ١٩٣٩ وتكون لها مجلس يمثل جميع أقاليم أفريقيا البريطانية، وهذه كانت المدرسة العليا الوحيدة لأبناء هذه المنطقة الواسعة كلها. ومما يلفت النظر بصدد التعليم إهمال الدراسات القانونية والهندسية والعلوم الطبيعية، لأن الدراسة القانونية كانت كفيلة بتفتُّق الأذهان بشأن المسائل المتعلقة بالحقوق السياسية والمدنية والحريات، كما أن تخريج طبقة من المهندسين والكيميائيين ليس من المصلحة بسبب سيطرة البيض على الوظائف الفنية فى الحكومة والمؤسسات الاقتصادية.

والبيانات الخاصة بالتعليم الثانوى والمتوسط تشير إلى التعمد فى إهماله. فلم يكن فى نيجيريا كلها عام ١٩٤٩ سوى سبع مدارس ثانوية تديرها الحكومة، وفى ساحل الذهب مدرسة صنائع واحدة وثلاث مدارس متوسطة، وفى أفريقيا

الاستوائية الفرنسية مدرسة ثانوية واحدة عام ١٩٤٦ للبيض، وإن كانت قد ضمت عدداً يسيراً من التلاميذ الأفريقيين، وبلغ عدد المدارس الثانوية بأفريقيا الغربية الفرنسية خمس مدارس عام ١٩٤٦ وبها ٨٦٧ تلميذاً.

فإذا انتقلنا إلى التعليم الأوَّلِي راعتنا الأرقام التالية: ففى أفريقيا الاستوائية الفرنسية التى بلغ عدد سكانها ٤,١٢٠,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٤٦ لم يكن هناك سوى مدرسة حكومية و ١٣٢ مدرسة تديرها الإساليات الدينية، وعدد التلاميذ ١٥,٤٤٢، ١٧,٠٣٤ على التوالى. وكان عدد سكان أفريقيا الغربية الفرنسية ١٥,٩٩٦,٠٠٠ (١٩٤٥)، أما حالة التعليم سنة ١٩٣٦ فكان هناك ٧٧٠٠٠ تلميذ فى المرحلة الدنيا من المدارس الأولية، ١٥٤٦ تلميذ فى المرحلة الراقية منها، ولم يزد عدد التلاميذ فى ساحل الذهب عام ١٩٤٦ عن ٢٠١,٣٨٨، بينما عدد السكان ٣,٩٦٢,٦٩٢، وبينما كان عدد سكام نيجيريا يقرب من ٣٣ مليون عام ١٩٤٦، لم يزد عدد التلاميذ فى المدارس الأولية عن ٦٥٠,٠٠٠، وكان الأطفال الذين بلغوا سن الالتحاق بالمدارس ثلاثة ملايين. أما عن برنامج التعليم فقد اقتصر على تعليم القراءة والكتابة والحساب والدين، والمدارس الفنية لم تخرج عن هذا الحكم، ففى أنجولا مدرسة مهنية لتعليم الحرف البسيطة، وكذا الحال فى الكونغو والمستعمرات الفرنسية وروديسيا واتحاد جنوب أفريقيا (مناطق السود)، والغرض من ذلك تخريج فئة من العمال الذين يتولون العمليات البسيطة ذات الأجور المنخفضة، وكانت السياسة تهدف إلى منع الأفريقيين من مزاولة الأعمال الحاذقة.

وقد حاولت السلطات الاستعمارية الدفاع عن تأخر التعليم بحجة عدم توافر المال اللازم لتنفيذ خطة تعليمية مكثفة، فى حين أن فائض الدخل فى هذه المناطق كان يسمح بذلك، مثلا كانت أرباح اتحاد التعدين فى كاتانجا العليا الصافية ٢٠ مليونا من الجنيهات سنة ١٩٥٣. والأرقام الخاصة باتحاد جنوب أفريقيا يجب أن تنفى مثل هذه الحجة، فحتى نهاية عام ١٩٥٥، بلغت قيمة المعادن التى استخرجت ٤٠,٨٤٧,٤٢٠ من الجنيهات منها ٣,٧٧٤,٣٧٢ من الذهب ٤٦٦,٢٢٧ من الماس ٢٩١,١٢٦ من الفحم، وفى عام ١٩٥٨ بلغ إنتاج جميع المعادن ٣٠٣ مليون جنيه.

وكذلك عـمدت تلك السلطات إلى المغالطات بإيراد الأرقـام عن عدد المدارس وازدياده، وخاصـة فى السنوات التالية للحـرب العالمية الثانيـة، ولكن هذه الأرقام تخفى حقيقة أساسيـة وهى أن المدارس - كما سبق لنا القول - مدارس أولية ذات مستوى تعليمى منخفض، وأنها لاتختلف كثيرا عن «الكتاتيب» التى عرفتها مصر.

تصدع النظام القبلى:

من العوامل التـى تعتبـر مسئولة إلى حد كبـير عن ضعـف القارة الأفريقـية، وتأخرها وتيسيـر استعمارها، والتى ماتزال حتى اليوم تهـدد كيان عدد من البلدان التى ظفرت باستقـلالها، كما حدث فى الكونغو بعد إعلان اسـتقلالها وفى روندا أخيـرا وكذلك فى أنجـولا. . الخ هو النظام القـبلى الذى يقسم البلد الواحـد إلى مناطق تكاد كل منها أن تعنـى باستقلالهـا الذاتى قبل الوحدة القومـية. . فى ظل ذلك النظام نجد ولاء الفرد الأساسى للقبيلة أو العـشيرة التى ينتمى إليها، وعملت الدول الاستعمارية بعد إخضاع الأمـراء والزعماء القبليين التقليديين لسلطانها على الاستفادة من هذا النظام، وكانت النتيجـة أن الآخرين يجدون من مصلحتهم إبقاء الأوضاع القائمة؛ لأن تـغييرها يعصف بامتيـازاتهم وسلطانهم، ونشأت هوَّة بينهم وبين الطبقات المتعـلمة بصفة خاصة والتى أبعدت عـمدا عن الحكم، والإبقاء على القبلية تحت أية صورة يتعارض مع ما أعلنته الدول فى مؤتمر برلين عام ١٨٨٥ مثلا من ناحية واجبها فى تمدين الشعوب الأفـريقية، ذلك أن القبلية مرحلة سابقة على الحضارة ولاتتـمشى معها، وكـما تتعارض مع الفلسفـة الكامنة وراء نظام الوصاية الدولية من حـيث الإعداد للحكم الذاتى أو الاستـقلال، إذ من العسـير بلوغ هذا الهدف فى مجتمع تغلب عليه الانعزالية ويفتقر إلى الوحدة القومية.

وبالرغم من ذلك كله فثَـمّة عوامل أخـرى، وكثيرا منهـا من فعل الاستعـمار نفسه، وهو يسعى إلى تنمية مصالحـه، تضافرت على تمهيد الطريق لتقويض أركان هذا النظام.

أولاً: عنيت الدول المسيطرة بالقـضاء على الحروب والمنازعات التى كـانت تنشأ باستمرار بين القـبائل والعشائر المختلفة؛ لأن سيـادة الأمن والنظام ضرورية لحسن اسـتغـلال الموارد، هذا السلام المفـروض من أعلى عـمل على إضعـاف المشاعـر

العدائية، وأخذت القبائل تحاول الاتجاه إلى منافذ أخرى لنشاطها، وسبل التقارب فيما بينها.

ثانياً: تطلب الاستغلال الاقتصادى، وضمان الإشراف على البلاد إنشاء الطرق والكبارى والخطوط الحديدية واستخدام مختلف أساليب النقل الحديثة، مما يسر انتقال الأفريقيين والتعارف بينهم وتبادل المعلومات والأفكار، وهكذا بدأت عناصر الشك والخوف والتعصب التى يبعث عليها الانعزال، تتضاءل قوتها وفعاليتها بالتدريج.

ثالثاً: ترتب على قيام الصناعات المختلفة والاستخراجية منها بوجه خاص، اشتداد الحاجة إلى الأيدى العاملة بغض النظر عن قبائلها أو أوطانها، فمناجم النحاس بروديسيا تستخدم عمالاً من مختلف اتحاد أفريقيا الوسطى والبلدان المجاورة، وجزء كبير من العمال فى كاتانجا وفدوا من كاساى ورواندا وبورندى، ويتدفق على مناجم الذهب باتحاد جنوب أفريقيا عمال من أفريقيا الجنوبية ومحميات باسوتولاند. بل إن مزارع الكاكاو فى ساحل الذهب، كانت تشجع هجرة العمال من توجولاند للعمل بها.

هذه الظاهرة كانت ثورة بعيدة الغَور، ففى الحزام النحاسى بروديسيا «لم يجد العمال الوافدون من قبيلة بمبا للأقامة فى المناطق السكنية قرى صغيرة تتكون كل منها من ٢٠ أو ٣٠ كوخا، وأنما وجدوا منشآت ضخمة لكن سكانها لاتجمع بينهم رابطة القربى الوثيقة أو الدائرة العائلية التقليدية، وإنما كانوا غرباء، كثيرون منهم لم ينتموا حتى إلى القبيلة الواحدة، أصبح الأعداء التقليديون جيرانا ورفاقا فى العمل، وصار الغرباء ينامون فى مكان واحد»، ونجد نفس الشىء فى اتحاد جنوب أفريقيا إذ بالرغم من العمل على تخصيص أحياء سكنية للعمال الوافدين من قبائل مختلفة، فإن الواحد منهم لم يعد يتحدث عن نفسه بأنه من الزولو أو الأوكسا، وإنما اعتبر نفسه ابنا من أبناء اتحاد جنوب أفريقيا. وفى كاتاناجا، نظرت الطبقة العاملة القادمة من أقليم كاساى على أنها جزء من شعب الكنغو، ولهذا فإنها مثلت حركة المقاومة للمحاولة الانفصالية التى تزعمها تشومبى وحزب كوناكات، لأن الأخيرة تهدف إلى إحياء نزعة التعصب المحلى، ومعنى هذا كله أن الأعداد

الضخمة المشتغلة فى الصناعات قطعت، صلاتها أو كادت بأصولها القبلية وصارت تنظر إلى الأمور من أفق أوسع، لأن اجتماعها وهى التى تنتمى أصلا إلى قبائل متباينة، خلق بينها وعيا عاما ونظرة مشتركة إلى المشكلات تتجاوز النطاق القبلى الضيق.

وأخذ الأفريقيون يدركون أن هذه المشكلات متجانسة؛ لأنها ترجع إلى استغلال قواهم البشرية وموارد بلادهم تحقيقا لأرباح الاحتكارات الأجنبية.

معنى ذلك أن مئات الألوف من أبناء القارة العاملين فى المناجم والمصانع والمرافق العامة والمشروعات العامة وغيرها، خرجوا عن دائرة النظام القبلى، وإذا ما تحطم النظام القبلى أو فقد مقومات بقائه وقوته، فلابد أن يحل محله نظام أرقى منه، أى الوحدة القومية.

الثورة الصناعية:

أشرنا إلى أن الدافع على استعمار أفريقيا كان الاستفادة من مواردها، ووجود ثروة معدنية ضخمة أدى إلى حركة تصنيع لم يسبق لها مثيل فى تاريخ القارة، وفى استغلال مناجم النحاس بروديسيا، والذهب والماس والفحم فى اتحاد جنوب أفريقيا والنحاس والكوبالت والزنك والماس فى الكونغو والذهب فى غانا والفوسفات والمنجنيز والرصاص فى شمال أفريقيا الخاضع للنفوذ الفرنسى، وتوليد الطاقة الكهربائية، وقيام عدد من الصناعات الثانوية فى مصر واتحاد جنوب أفريقيا.

وترتب على ظهور الثورة الصناعية، والتقدم الاقتصادى نشوء قوتين جديدتين تتعارض مصالحها مع المصالح الأجنبية، أولاهما: البورجوازية الوطنية، وتتمثل فى المشتغلين بالتجارة الصغيرة وبخاصة فى صفوف مواطنيهم، وفى الذين يزاولون الحرف التى تتطلب المهارة، وإلى صفوفها تنضم طائفة المتعلمين ممن يشغلون الوظائف الإدارية والكتابية المتواضعة، وهذه الطبقة البورجوازية وجدت أن إمكانيات التقدم المادى محدود بالنسبة لها، بسبب سيطرة الاحتكارات الرأسمالية، وأبواب الحكم موصدة إلى حد كبير نتيجة التحالف بين الإمبريالية والقوى الرجعية.

أما القوة الثانية فتتمثل فى نشوء طبقة عمالية ضخمة يربط بين أفرادها نوع من العمل الرخيص المرهق الذى يؤدونه، والأجور المنخفضة التى تؤدى لهم، وإبعادهم عن الأعمال الحاذقة لصالح العمال البيض، واضطهاد السلطات الاستعمارية لهم وتحريم تكوين نقابات للدفاع عن مصالحهم فى مناطق عدة، مثل: اتحاد جنوب أفريقيا والكونغو، وهذه الطبقة عمدت إلى التجمع ولعبت دورا هاما فى الحركة الوطنية، وأخذت منظماتها تتشبع بالأفكار الديموقراطية والاشتراكية. ويبدو اتجاه المنظمات العمالية من البيان الذى أصدره سكرتير عام «اتحاد العمل فى كينيا» حين رشّح نفسه عن دائرة نيروبى فى انتخابات عام ١٩٥٧ الذى جاء فيه:

«سوف أكافح من أجل حريتنا السياسية والكرامة الإنسانية، والفرص الاقتصادية، وأجور ومستويات معيشة أعلى، وضمان الأمن فى حالة كبر السن، وتقرير تسهيلات ائتمانية أكبر، وإلغاء أية قيود لا داعى لها على فلاحينا وتجارنا ورجال الأعمال منا، وتسهيلات تعليمية أوفر لأطفالنا ومحو الأمية بالنسبة إلى الجميع، وتوفير الفرص أمام الأفريقيين فى مجال الوظائف العامة، وقوات الشرطة والجيش، وإزالة حواجز اللون العنصرى. وسوف أهدف إلى خلق ديموقراطية على أساس: رجل واحد وصوت واحد وحكم الأغلبية».

لقد كان للتصنيع وما صحبه من تيسير الانتقال وقيام المدن، آثار واضحة فى إضعاف القبلية.

فرض سيادة الرجل الأبيض:

السياسة التى طبقها المستعمرون مهما تباينت فى الحدة والقسوة، ومهما اختلفت صورها، فالهدف النهائى منها الإبقاء على «سيطرة الرجل الأبيض» وأن يظل الأفريقيون فى مرحلة التبعية والخضوع.

لقد عمد البرتغاليون إلى خلق فئة من أهل المستعمرات وثيقة الصلة بالبرتغال وموالية لها، وطبقاً لهذه الفكرة يمكن للأفريقى أن يندمج فى المجتمع البرتغالى، ويتمتع بنفس حقوق البرتغاليين إذا استوفى شروطا معينة، مثل معرفة القراءة والكتابة باللغة البرتغالية، واعتناق المسيحية، والموارد الكافية، والاستعداد لنبذ بعض العادات السائدة كتعدد الزوجات، وبمجرد أن يصبح «مندمجا» يتمتع

بامتيازات المواطن الكاملة وواجباته، ويصبح له الحق فى جواز سفر مما يسهِّل له حرية الانتقال، وكذلك التصويت وتعليم أبنائه فى مدارس الدولة والإعفاء من ضريبة الكوخ، كما يخضع للخدمة العسكرية أسوة بالأوروبيين، إلا أنه يجب أن نتذكر أن العملية ليست بالسهولة التى تبدو؛ لأن الشرط المالى عقبة بسبب الفقر».

وتقوم النظرية البلجيكية على منح المزايا الخاصة للأفريقى الذى يتأثر بالحضارة الغربية، وبذلك يمكن أن ينعم ببعض الحقوق القانونية مثل البلجيكيين أنفسهم. هذه الطبقة من «المتطورين» أريد منها أن تعرقل سير الحركة الوطنية.

وعمد الفرنسيون كذلك إلى القبول الأفريقى فى المجتمع الفرنسى على أن تصبح له الحقوق الكاملة للمواطن إذا أصبح متمدينا ومثقفا، ويفهم معنى الحضارة والثقافة الفرنسية.

هذه الفلسفة التى تهدف إلى امتصاص الطبقة المثقفة، والتى تشبعت بقدر من حضارة الرجل الأبيض، يطلق عليها البعض «مشاركة الفئة المختارة» وطبقا لهذه الفلسفة فإن الفرد- بغض النظر عن الجنس أو الدخل أو المركز الاجتماعى- لن يتمتع بحقوق متساوية أو يضطلع بالتزامات متساوية، وبدلا من ذلك، فإن أغلبية الأفراد - لزمن غير محدود فى المستقبل - سوف يرغمون على الخضوع لأقلية تحمى امتيازاتها الخاصة وراء حاجز من المستويات «المتحضرة».

ولكن هذه المشاركة لم يقدر لها النجاح؛ لأنها قائمة على فروض ثلاثة كلها غير سليمة؛ الفرض الأول: أن الأغلبية الأفريقية الضخمة التى ستظل لمدى طويل أو بصورة دائمة محرومة من حق التصويت، سوف ترضى، بالرغم من ذلك، بأن تظل تحكمها هذه «الفئة المختارة»، وهذا لا يحدث. والفرض الثانى: أن الأفريقيين المتعلمين الذين يُقبلون فى المجتمع الأوروبى «المتحضر» سوف يدينون بالولاء له وليس لمواطنيهم، والأدلة بكل تأكيد تنقض هذا؛ لأن «المندمجين» سرعان ما يصبحون منبوذين فيهم وليسوا حقيقة جزءا من المجتمع الأوروبى، وإنما انفصلوا عن مجتمعهم الأصلى ورد الفعل الذى لا مفر منه، أن يرتّدوا إلى المجتمع الذى نشأوا فيه وأن يصبحوا أشد تطرفا وتعصبا. والفرض الثالث: أنه حين يقرب عدد الأفريقيين المتحضرين من عدد الأوروبيين ثم يتجاوزه، فإن الآخرين سوف يكونون

على استعداد لأن يفقدوا احتكارهم للسلطة، وهذا فرض يدل على السذاجة. والواقع أن فكرة إنشاء طبقة حاجزة بين الأوروبيين والأغلبية الأفريقية لم يقدر لها النجاح، وكل ما نجحت فيه أنها أشاعت الشك فى نفوس الأفريقيين واعتبروها أسلوبا لدوام السيطرة عليهم.

وفى الأقاليم التى تضم أقليات كبيرة نسبيا من المستوطنين البيض إلى جانب أقليات أخرى من الآسيويين كما هو الحال فى روديسيا وكينيا، جرى الحديث عن نظام «المشاركة» كوسيلة لقيام «مجتمع متعدد الأجناس» تزول منه المرارة وعناصر الصراع وتعيش فيه الأجناس المختلفة فى وفاق وتعاون، وهذا التعبير يشوبه الغموض وتعددت بشأنه التفسيرات، فبعد المؤتمر الذى دعا إليه المستر جريف عام ١٩٥١ نشرت حكومة روديسيا الشمالية بيانا أرادت فيه إبداء وجهة نظرها بشأن هذه المشاركة، جاء فيه:

«والهدف السياسى الأخير لشعب روديسيا الشمالية، هو الحكم الذاتى فى نطاق الكومنولث. ويجب أن يأخذ الحكم الذاتى فى الاعتبار حقوق ومصالح الأفريقيين والأوروبيين، وأن يتضمّن النص الواجب بشأنهم. والأساس المرضى الوحيد الذى يمكن أن يقوم عليه مثل هذا النص هو المشاركة الاقتصادية والسياسية بين الأجناس، والتطبيق العملى لمثل هذه المشاركة يجب أن يضمن مساعدة الأفريقيين على السير قدما فى طريق التقدم الاجتماعى والاقتصادى والسياسى، الذى بدأوا السير فيه بحيث يضطلعون بدورهم الكامل مع بقية المجتمع فى حياة الإقليم الاقتصادية والسياسية.

«وبوجه عام تنطوى المشاركة على احترام الأوروبيين والأفريقيين الواجب لوجهة نظر كل منهم وعقيدته وعاداته المشروعة ومتاعه. ففى الميدان السياسى، سيكون فى إمكان الأفريقيين التقدم حتى ينتهى الأمر إلى أن يكون لهم فى المجالس التشريعية والتنفيذية نفس العدد الذى للأوروبيين، وفى المجال الاقتصادى يجب أن يكون كل فرد قادرا على الارتفاع إلى المستوى الذى يسمح به نشاطه وقدرته ومؤهلاته وخلفيته. أما أساليب التميز القائمة على الفوارق العنصرية، فإن هذه لاتتفق مع سياسة المشاركة، ويسير الرأى العام فى اتجاه الاعتراف بهذه الحقيقة».

إن أسوأ مظاهر فلسفة سيادة الرجل الأبيض نلقاها فى اتحاد جنوب أفريقيا، ولم يحاول دعاتها إخفاء الغرض الحقيقى منها، وقد عبر عنها ستريديوم بقوله:

«وسياستنا أنه على الأوروبيين الثبات فى مواقعهم، وأن يظلوا سادة فى جنوب أفريقيا، فإذا نبذنا فكرة الشعب السيِّد والمبدأ القائل بأن الرجل الأبيض لايمكن أن يظل سيِّدا ، وإذا منح حق التصويت لغير الأوروبيين. وإذا تطوروا على نفس الأساس الذى تطور الأوروبيون وفقا له، فكيف يمكن أن يظل الأوروبيون سادة»؟.

الفصل الثالث

اقتصاديات أفريقيا

لما كان العصر الحديث يتسم بالمادية، ولما كـانت السياسة تخضع فى هذا العصر لمتطلبات الاقتصاد، فإنه لزاما علينا أن نعرض بشيء من الإيجاز إلى بعض الظواهر الاقتصادية لأفريقيا.

نحن نعلم أن أفريقـيا مستودع للمـواد الخام، يخدم الدول الصناعية المتـقدمة. وكان المفروض، أو بمعنى آخر، المنطق يحتم أن يستفيد كل من الجانبين.. صاحب المستودع له الحق فى أن يستفـيد مما وهبته له الطبيعة، والآخر يستـفيد مما وهبته له الخبرة والـكفاية، ولكن قبل أن نستـرسل فى الحديث، أود الإشارة إلى إحصـائية وردت فى مؤلف غربى على لسان مؤلفة غربية Miss Phyllisdeare والكتاب اسمه Colonial Social Accounting صـدر عام ١٩٥٣ تحت إشـراف المعـهد القـومى للبحوث الاقتصادية والاجتماعية فى بريطانيا.

تحدثت المؤلفة عن ميـزانية مناجم النحاس فى روديسيا الشمـالية، والتى تملكها شركـة بريطانية.. فذكـرت أن مصروفـات صناعة استـخراج النحاس فى شـمال روديسيا كانت كالتالى:

١ - مرتبات وأجور ومكافآت للأوربيين	٤,١٠٠,٠٠٠ جك
٢ - مرتبات وأجور للأفريقيين	١,٤٠٠,٠٠٠ جك
٣ - مقررات تموينية للأفريقيين	٦٠٠,٠٠٠ جك
٤ - مدفوعات للمقاولين	١,٠٠٠,٠٠٠ جك
٥ - مدفوعات لسكة حديد ردويسيا	١,٨٠٠,٠٠٠ جك
٦ - ضريبة دخل ورسوم جمركية	٣,٦٠٠,٠٠٠ جك
إجمالى المصروفات	١٢,٥٠٠,٠٠٠ جك
القيمة الإجمالية للإنتاج	٣٦,٧٤٢,٠٠٠ جك
صافى الربح	٢٤,٢٤٢,٠٠٠ جنيه استرلينى

الأمـر لايحتـاج إلى تعليق، فـنظرة واحدة نجـد أن الشـركة ربـحت ضعـفى المنصرف، وخـرجت تلك الأرباح خارج أراضى البلاد إلى موطن الشـركة، ومن بين المصروفات أكثـر من عشرة ملايين جنيه حصل عليـها الأوروبيون، وأن كل ما وصل إلى الأفريقيين أصحاب الثروة وباذلـى العرق فى استخراج تلك الثروة. كل ما وصل إليـهم مليونان من الجنيـهات فى صورة أجـور ومقـررات تموينية، أى أن أصحاب الثروة عاد عـليهم منها ٦٪ فقط، وحتى هذه النسبة الضئـيلة مقابل عمل وليست منحة.

معنى واحد لهـذا الاستغلال، فقر مدقع فى مـواقع الإنتاج، وثراء لا حدود له فى مواطن المستغلين المستعمرين.

أظن هذا المثل يكفى لكى لانعود إلى الحـديث لتفنيد الأسبـاب التى من أجلها تمسكت الدول المستعمرة بالبقاء فى مستعمراتها بكل قوة مستخدمة فى ذلك القهر، والعنف والحديد والنار. لايهـمها ضحايا ولا مبـادئ أخلاقية ولا مبـادئ إنسانية، ولا تعـير للمنظمـات الدولية وقـراراتها أهمـية، ونظرة أخـرى إلى ما جـرى فى «أنجولا» أو إقليم «ناميبيا» كفيل بتأكيد ذلك.

والآن نعود إلـى الحديث عن اقتـصاديات أفـريقيـا. . فمسـاحـة أفريقيـا تبلغ ١١,٦٩٩,٠٠٠ مـيل مربع، وهى بـذلك تعتـبـر ثانى قارات العـالم من حـيث المساحة، إذ أنها تغطى ٢٣٪ من سطح الأرض، ومع ذلك فـإن نسبة عدد سكانها إلى سكان العالم لايتجاوز ٨٪ والسبب الرئيسى لانخفاض عدد السكان فى أفريقيا يرجع إلى العوامل الطبـيعية، فالمنـاطق السلبية بها تمثل ٥٠٪ من مـساحة الأرض الكلية، وهذه المناطق لاتسمـح بسبب طبيعتهـا القاحلة أو الجبلية بوجود حـياة بها مثل صحراء العطمور بالسودان والصحراء الكبرى كلها و شمال وشرق الحبشة وفى الجنوب توجد صحراء كلهارى ومناطق قاحلة فى بتسوانالاند . . . . إلخ.

وفى مقابل هذه المناطق السلبية توجد مناطق إيجابية كتلك التى يجرى فيها نهر النيل، إلا أنه يلاحظ أن ثلث المناطق الإيجابية تغطيـها الغابات والأدغال (الكونغو بأكمله مثـلا) وهذه المناطق عديمة الفائدة الاقتـصادية؛ لأنها لاتستـثمر ولا تصلح للإنتاج.

ومثل هذا الوضع يعتبر قيدا واضحا على الطاقة الإنتاجية فى الزراعة، وفى استخراج المعادن، وبالإضافة إلى عدم ملاءمة مساحات شاسعة من القارة للاستقرار الكامل والتنمية الزراعية، كانت تجارة الرقيق قيدا يعيق نمو سكان القارة خاصة فى الفترة ما بين عام ١٤٤٤ عندما وصلت أول رسالة كبيرة من الأرقاء إلى البرتغال، وعام ١٧٩٠ ،حيث انتشرت أسواق النخاسة للبحث عن الرقيق فى شرق أفريقيا. ورغم أن تجارة الرقيق قد منعت بناء على اتفاق بين الدول الكبرى عام ١٨٠٧ إلا أننا نجد الإحصائيات تشير إلى أن معدل الشحن (الرقيق) السنوى انخفض من ١٠٠,٠٠٠ عام ١٧٨٨ إلى ٨٥,٠٠٠ عام ١٨١٠، ثم ارتفع إلى ١٢٥,٠٠٠ عام ١٨٣٠، وازداد إلى ١٣٥,٠٠٠ عام ١٨٤٠.

وقد قدر سير «الكسندر كارساندر» عدد سكان أفريقيا فى عام ١٦٥٠ بحوالى مائة مليون نسمة يقابلها مليون نسمة فى أمريكا الشمالية، ومائة مليون نسمة فى جميع أنحاء أوروبا. وهناك أدلة تاريخية تشير إلى تصفية النخبة الممتازة بحكم روح العصر والعمال المهرة فى أفريقيا خلال القرون الماضية، ومن الأدلة على ذلك، أن المؤرخين أكدوا أن الكونغو كان مقر صناعة الدمقس والقطيفة، سجل ذلك المؤرخ «دوارتى لوبيتى» عام ١٥٩٠، غير أنها اليوم صناعة مفقودة فى هذا الجزء من العالم.

ويقدر عدد سكان أفريقيا حاليا بأكثر من ٢٧٠ مليون نسمة (إحصاء تقديرى حيث أن المناطق التى يشغلها ٤٤٪ من السكان، هى وحدها التى تعرف شيئا قريبا من التعداد السكانى الحقيقى.

وقد جرت العادة على اعتبار أفريقيا قارة قليلة السكان، فالكثافة السكانية فيها ٧ أشخاص بالنسبة للكيلو متر المربع يقابلها ١٨ للعالم بوجه عام.

هذا عن الأرض والسكان، فماذا عن التعليم؟

آخر إحصائية ظهرت عن التعليم بصفة عامة، فى ظل الاستعمار، كانت عام ١٩٥١، وهى كالتالى: (النسبة المئوية لعدد السكان الملتحقين بالمدارس).

الصومال البريطانى	٤,٠٪

أفريقيا الغربية الفرنسية	٠,٧٪
أفريقيا الاستوائية الفرنسية	١,٤٪
سيراليون	١,٥٪
غينيا	١,٥٪
الصومال الفرنسى	٢,٨٪
نيجيريا	٣,٠٪
مراكش	٣,٣٪
أوغندة	٣,٩٪
تونس	٥,٦٪
بتسواناالاند	٦,٢٪
كينيا	٦,١٪
سوازيلاند	٦,٤٪
ساحل الذهب	٦,٥٪
الكونغو (البلجيكى)	٨,١٪
روديسيا الشمالية	٨,٣٪
نياسالاند	٩,٤٪
باسوتولاند	١٦,١٪

ولكن النمو السريع فى نسبة المتعلمين يجتاح كثيرا من مناطق أفريقيا، واهتمت به الحكومات عقب الاستقلال، وما أوردت هذا الإحصاء إلا كدليل على أن المستعمر ليس فى مصلحته على الإطلاق أن يهب نور العلم لأبناء المحميات؛ لأنها ليست فى صالحه، وأيضا كدليل على أنه فى النصف الثانى من القرن العشرين والحضارة تواصل أوجها ومجدها، نجد شعوب أفريقيا ترتفع فيها نسبة الأمية، ومع الجهل يتولد كل شىء.. الإحساس بالضياع.. وهذا الإحساس يخدم

المستعمر دائما . . ولولا الصحـوة واليقظة التى هبت على القارة بيد بعض أبنائها، لوجدنا أن نسبة التعليم قد تضاعفت مثـلا خلال العشرين عاما الماضية، ولكن نجد أن هذه الدول منذ استقـلالها قد رصدت فى ميزانياتهـا مبالغ ضخمة ونسـبا عالية للإنفاق على التعليم.

فإذا ما تركنا عامل السكان والتعليم والأرض، وانتقلنا إلى العمل نفسه والإنتاج نجد أن تقدير الأمم المتحدة عن دراسة خـاصة للأحوال الاقتصادية فى المناطق التى لاتتـمتع بالحكم الذاتى (نشـر عام ١٩٥٥) يـبين النسبـة المئوية للعـدد الإجمـالى للسكان العاملين فى الزراعة فى بعض البلاد الأفريقية، على الوجه التالى:

*** وسط أفريقيا:**

الكونغو البلجيكى	٧٩٪
أفريقيا الاستوائية الفرنسية	٧٤٪
روديسيا الشمالية	٧٦٪
نياسالاند	٨٩٪

*** غرب أفريقيا:**

أفريقيا الغربية الفرنسية	٨٤٪
غينيا	٩٨٪
ساحل الذهب (غانا)	٧٠٪
نيجيريا	٨٥٪

*** شرق أفريقيا:**

الصومال البريطانى	٩٥٪
الصومال الفرنسى	٩٥٪
كينيا	٧٤٪
أوغندة	٩٨٪

زنزبار	٧٤٪

*** جنوبى أفريقيا:**

باسوتولاند	٨٥٪
بتسوانالاند	٨٥٪
سوازيلاند	٧٤٪

*** شمال أفريقيا:**

مراكش	٦٧٪
تونس	٦٨٪

وطبعاً يجب النظر إلى هذه الأرقام بمنظار أربعين عاما خلت، ومع ذلك لاتستطيع أن تقدم لنا صورة حقيقية للنسبة المئوية للسكان العاملين فى الزراعة، ولكن الخبراء والاقتصاديين يقدرون أن ٧٤٪ من السكان العاملين فى القارة الأفريقية جميعها يعملون بالزراعة، وأهم الصادرات الزراعية من القارة، تتمثل فى منتجات: النخيل - الكاكاو - الفول السودانى - زيت الزيتون - السمسم - بذرةالقطن - القطن - الفواكه - البن - الموز - السكر الخام - الدخان - الحبوب - المطاط.

وما دمنا قد تحدثنا عن الزراعة، فسوف نعرض إلى التجارة والصناعة فى أفريقيا.. وسوف نهتم هنا، فقط، بالمظاهر البارزة للتجارة والصناعة فى أفريقيا، ولهذا السبب لن نحاول القيام بدراسة التدهور النسبى لاشتراك الأفريقيين المباشر فى التجارة الخارجية، بل سنمر مروراً عابراً على المميزات الاحتكارية لتجارة أفريقيا الغربية، حيث تتولى ست أو سبع شركات أجنبية احتكار حوالى ثلثى أو ثلاثة أرباع التجارة بصفة عامة فى هذه المنطقة، وهناك عدة عوامل ساعدت على التركيز المفرط للنشاط التجارى فى أيدى الشركات الأجنبية القليلة.

وأهم هذه العوامل:

١ - المحاولات القوية التى تبذلها الشركات الأجنبية لدفع الأفريقيين بعيدا عن الاشتراك بطريقة مباشرة فى التجارة الخارجية.

٢ - رفض البنوك الأجنبيــة منح رجال الأعمال الأفــريقيين القروض والتســهيلات التجارية.

٣ - المنافسة الحامــية بين الشركات الأجنبية نفســها، والتى تؤدى إما إلى الفشل أو الاندماج أو تقسيم السوق.

كل هذه العوامل وغيرها أبعدت الأفريقى عن الدخول فى هذا الميدان، والواقع أن عدم وجود المرافق العامة الكافيــة التى تصلح إطارا يستطيع النمو الاقتصادى أن يتحقق فى نطاقه، يجعل من الصعب إنتاج كبير من رأس المال فى البلاد التى تفتقر إليه.

وبالنسبة للموارد الطبيــعية، فإننا نجد أن مناطق التعدين فى أفريقيــا قد اعتمدت على المهــارات الشــخــصيــة والمصــارف العــالميــة ورأس المال عن طريق العناصــر المستوطنة، والمستــثمرين من بلاد المستوطنين الأصلية الذين اعتــبروا مناطق التعدين معاقل لاقتصاديات عواصمهم.

وكان هناك اعتماد كامل فى مناطق التعــدين على العمال الأفريقيين فى الأعمال التى لاتتطلب مهارة خاصــة، وقد استخدمت الطرق المباشرة وغيــر المباشرة لإغراء هؤلاء أو إرغامــهم على العمل فى المناجم والخــدمات الثانوية التى أنشــئت، وقد حدد استعداد المســتثمرين الأجانب والعناصر المستوطنــة لاستغلال الوجود المزدوج للقوى العاملة الرخيــصة والمواد الخام المعدنية الثمينة.. حدد هذان الــعاملان معدل استثــمار رأس المال فى مناطق التعدين، كمــا حدد أيضا معدل النمو الاقــتصادى، كما يعكسه دخل الفرد الإجمالى من السكان.

ويجب أن نأخذ فى الحــسبان أن التعــدين صناعة قديمة فى أفريقــيا، ولكن منذ إدخال الوســائل الرأسمالية الحــديثة لإنتاج المعــادن، تدهورت مشروعات التــعدين الأفريقيــة الوطنية، وذلك بسبب فرض الأوروبيين نظام احتكــار فعليا على مناطق التعــدين المعروفــة، وبسبب انخفــاض الخبرة الــفنية عند الوطنيين، وأيضــا بسبب منافسة السلع الأوروبية التى اتجهت إلى إخراج منتجات صناعة التعدين الوطنية من السوق.. فعلــى سبيل المثال، لاحظ الأوروبيون الــعاملون بالتجارة فى (نيــجيريا) عام ١٨٨٤ أن القصدير الذى تستخدمه قبائل «الهوسا» لتبيض أوانيهم النحاسية قد

استخرج وسبك بأيدى النيـجيريين فى إقليم «ناراجوتا»، ولكن بحلول عام ١٩٢٣ كانت صناعـة القصدير الوطـنى قد اختـفت تماما، وتوقفت عـمليات صهـر خام الحديد كمصادر محلية لاستخراج الحديد فى معظم نيجيريا؛ بسبب منافسة الأسياخ الحديدية المسـتوردة، وبالتالى توقفت صناعـات أخرى، مثل: كبـريتات الرصاص حتى صناعة استخراج الملح تدهورت بسبب إدخال الملح المستورد.

* هذا عرض للاقتصاد الأفريقى فى ظل الاستعمار.

* ومع التطلعات السياسية لهذه الدول.

* ومع الإيمان المطلق بأن الحرية السياسيـة لابد أن تستند إلى واقع اقتصادى صلب وحر.

* ومع استـقلال كل دولة حـديثة، كانت المـشكلة الأولى التى تواجهـها، والتى خلفها المستعمر.. هى الوضع الاقتصادى.

فكانت الصحوة السـياسية الأفريقـية التى شملت أنحاء القارة كـفيلة بأن توجد نوعا من الفهم المشترك والتسنيق فيمـا بينها، فتكونت اللجان الاقتصادية من خلال المؤتمرات التى عقـدت، إلا أن أهم ما حدث هو توقيع وزراء اقـتصاد دول ميـثاق الدار البيـضاء فى الدورة الثـانية للجنة الاقتـصادية بالقـاهرة فى أبريل عام ١٩٦٢ مجمـوعة من الاتفاقات الاقـتصادية، وصدور قرارات وتوصـيات من أجل تنظيم التعاون الاقتصادى وتبادل المعونة وتنظيم المواصلات.

ولأهميـة هذه الاتفاقـات سوف نشـير إليهـا بشىء من التفـصيل، حـيث إنها ساهمت فى تدعيم اقتصاديات الدول المستقلة وأغنتها إلى حد ما، عن الارتماء مرة أخرى فى أحضان المستعمر القديم.

الاتفاقات:

أولاً: اتفاقية السوق الأفريقية المشتركة:

تعتبر هذه الاتفـاقية أساسا لسائر الاتفاقـات التى أبرمت، وهدفها هو الوصول إلى تنمية اقتصادية مستمرة وإلى استـخدام الموارد البشرية استخداما تاما على وجه مُرْضٍ، وإلى استقرار نقدى، وإلى تحقـيق أفضل الشروط لازدهار التبادل التجارى

فيمـا بينها، وأسس الاتفاقـية هى حرية تبادل البـضائع والمنتجات الوطنيـة وحرية الإقامة والعـمل والاستخدام لمـارسة النشاط التجارى، وحـرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانى والمطارات المدنية.

وقد بحـثت وسائل تحقـيق الاتفاقيـة لأهدافها، واتفق على إجـراءات تطبيقـها تدريجيا، كذلك اتفق على إنشاء هيئـة عليا دائمة للإشراف على تنفيذها، وتركت مفتوحة لانضمام أية دولة أفريقية ترغب فى الاشتراك.

ولأسـباب كـثيـرة خارجـة عن إرادة هذه الدول، فى مـعظم الأحيـان، ظلت الاتفاقية قائمة دون تنفيذ.

ثانياً: اتفاقية البنك الأفريقى للتنمية:

شهدت هذه الاتفاقـية النور فعلا، وأسس البنك وأصبح حقيقـة واقعة منذ عدة سنوات، وهدفه الرئيـسى هو إرساء دعائم التعـاون الاقتصادى العـربى الأفريقى، وإيجـاد مؤسـسة أفـريقيـة تسهم فى تمويل التنمـية الاقـتصـادية للدول الأعـضاء وتساعدها على استغلال مواردها، وقد سبق الحديث عنه.

ثالثاً: اتفاقية التعاون الاقتصادى والفنى:

بمقتـضى هذه الاتفاقـية تتعـهد حكومـات الدول الأعضاء، بأن تمنـح كل منها الأخرى المعونة الفنية اللازمة على أوسع نطاق فى جميع الميادين وبكافة الوسائل.

رابعاً: اتفاقية الاتحاد الأفريقى للمدفوعات:

الهـدف من إنشاء هذا الاتحـاد، أن يكون هيـئة مـتـاحة للتـسـويات المتعـددة الأطراف، تقوم بتـسهـيل المدفوعات بين الدول الأعـضاء فى الاتحاد بـإيجاد نظام للتسويات المـتعددة الأطراف، تتم عن طريقه جـميع التسويات المتعلـقة الجارية بين الأعضاء.

خامساً: اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية الأفريقية:

مهـمة هذا المجلس وضع سيـاسة تخطيط وتنسـيق مشتـركة لاستـغلال الموارد الطبيـعية لدى الدول الأعضـاء ومهامه الأسـاسية، هى دراسة المشكلات الخـاصة بالتنمية، وامكانيات تنسيق البرامج المختلفة وإجراء جميع الدراسات المتعلقة بالتنمية

والوحدة الاقتصادية فى أفريقيـا، ونشر المعلومات والبحث عن أنسب الخطط تمشيا مع مصالح البلاد الأفريقية.

سادساً: اتفاقية الملاحة والنقل الجوى:

الهدف منها مضاعفة الجهود لإنشاء تعاون فعلى بين الدول الأفريقية فى الميادين الاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافية بتسـهيل الانتقـال وتيسيره بين البلاد الأفـريقية المختلفة.

سابعاً: اتفاقية هيئة الطيران الأفريقية:

يتم بموجبـها تكوين وكـالة متخـصصـة داخل نطاق اللجنة الاقتـصادية للدول الأعضاء فى الميـثاق، وهدفها العـمل على تقدم النقل الجوى بين الدول الأفـريقية بغـرض النهـوض به وازدهاره وبحث وحل أية مـشـاكل تنشـأ فى هذا المجـال، ومساعدة الدول الأعـضاء فى تنفيذ المشروعات التى تضـعها الهيئة فى اجتـماعاتها الإقليمية.

هذا عرض للاتفاقيـات التى وقعت، بعضها نفذ وثبت نجـاحه، والبعض الآخر لم ير النور بعد، وإن كـان هناك من معنى لهـا، فإنها تدل على مـدى الجدية فى التفكير، وإيمان كل دولة بحاجتها إلى التعـاون مع غيرها فى سبيل رفاهية الجميع، وقد تكون مشاكل التـمويل أو الحدود الإقليمية أو تنافس بعض الزعمـاء سببا فى تأخير تنفيذ بعض الاتفاقـيات، ولكنها إن دلت على شىء، فإنها تدل على الاتجاه نفســه لاستقلال أفـريقيا بحـيث لاتكون فى حاجة إلى الآخـرين، وبذلك تضمن استمرار استقلالها السياسى.

وقد يكون فى قرار اللجنة الاقـتصادية الأفريقية (أبريل ١٩٦٢) بشـأن السياسة الاقتصادية الخارجية لدول الميثاق تفسيرا لما أجملت، فهذا القرار يقضى بما يلى:

١ - يجب أن تحرر أفريقيـا من الاستعمار الاقتصادى بجـميع أشكاله وخاصة من المحاولات التى تبـذلها البـلاد الأخرى، بقـصد حمل البـلاد الأفريقـية على الدخول فى تكتلات اقتصادية بصورة أو بأخرى.

٢ - على الدول الأعضـاء أن تتبادل المشورة داخل المنـظمات الدولية بغيـة توطيد موقفها فيها.

٣ - يجب أن تلتزم الدول الأعضاء بسياسة مشتركة تجاه التكتلات الاقتصادية، بما يكفل المحافظة على مصالحها السياسية والاقتصادية.

٤ - تقبل الدول الأعضاء كل مساعدة أو معونة فنية أو اقتصادية مقدمة من المنظمات الاقتصادية الدولية، بشرط عدم المساس بسيادتها ووحدتها وسياستها.

٥ - تعمل الدول الأعضاء على زيادة نصيب أفريقيا من المعونة الفنية والاقتصادية الدولية.

٦ - العمل على تحسين الشروط الخاصة بالعروض الدولية، وعلى الأخص فيما يتعلق بأسعار الفائدة، وآجال التسديد وعملة سداد القروض.

٧ - العمل على تضافر الجهود فى سبيل تحسين شروط التبادل التجارى بين البلاد الأفريقية والبلاد الصناعية.

وقد تضمن القرار بندا خاصا بمحاربة التفرقة العنصرية بجميع أشكالها فى كل الدول التى تمارس فيها، وتضمن أيضا توصية من الدول الأعضاء باتخاذ كل الإجراءات الممكنة لوضع حد نهائى لسياسة التفرقة العنصرية والقضاء عليها.

مؤتمر « منروفيا » :

إلى جانب دول ميثاق الدار البيضاء، ظهر التعاون بين دول أخرى أفريقية فى شكل تكتل من أجل التعاون، وهى دول مؤتمر «منروفيا» الذى عقد فى ١٢ مايو عام ١٩٦١ بعاصمة «ليبيريا».

ولقد ضم هذا المؤتمر الدول الأفريقية، المنظمة للسوق الأفريقية المشتركة (١٦ دولة) باستثناء مالى والكونجو (ليوبولدفيل) كما ضم ست دول أفريقية أخرى.. ودول «منروفيا» هى: السنغال - ساحل العاج - فولتا العليا - داهومى (بنين) - النيجر - تشاد - جمهورية أفريقيا الوسطى - الكاميرون - الجابون - الصومال - الكونغو (برازفيل) - ملجاش - موريتانيا - توجو - ليبيريا - سيراليون - أثيوبيا - تونس.

وقد اتخذت فى المؤتمر قرارات تضمنت أسس التعاون التجارى والثقافى والاقتصادى بين دول المؤتمر. إلا أنه يجب أن ننظر نظرة واقعية إلى مجموعة

منروفيا. إذا ما وضعنا فى الحسبان ما يلى:

١ - تضم المجموعة عشرين دولة لا يجمع بينها أى ترابط أو تناسق اقتصادى أو سياسى، وتسيطر على توجيه السياسة الخارجية والسياسة الاقتصادية لمعظمها قوى أجنبية.

٢ - تقوم سياسة الدول الأعضاء عل احتفاظ كل دولة عضو بحرية الحركة والاستقلال التام فى المجال الاقتصادى، والتجارة الخارجية، ومقاومة أى فكرة لإنشاء أية هيئات عليا تكون مهمتها رسم وتنفيذ سياسة تجارية خارجية مشتركة تلتزمها الدول الأعضاء، ومرجع هذا الاتجاه هو وجود دول مرتبطة ارتباطا عضويا بالسوق الأوروبية المشتركة، ووجود دول أخرى مرتبطة بالكومنولث، ومصالح كل منها متضاربة أو تتفاوت طبقاً لارتباط مصالحها بالدول الأوروبية المرتبطة بها اقتصاديا.

٣ - من الظواهر البارزة فى اقتصاديات دول منروفيا أنها تخضع خضوعا تاما أو نسبيا - يختلف مداه من دولة لأخرى - للاحتكارات الأوروبية التابعة للدول التى كانت تستعمر تلك الدول من قبل، وتشمل هذه الاحتكارات معظم مجالات النشاط الاقتصادى، مثل: الإنتاج والتسويق والنقل والتأمين والبنوك ومصادر الثروة ذاتها. ولذلك فإن لديها القدرة على فرض سياسة العمل الرخيص على اليد العاملة الأفريقية.

٤ - لاتوجد مقومات السوق المشتركة بين دول هذه المجموعة؛ لأن اقتصاديات دولها يغلب عليه الطابع التنافسى لا التكاملى.

ولهذه الأسباب، لم يكتب لدول هذه المجموعة النجاح فى تحقيق سياستها، وانفصل البعض منها **(الدول الناطقة بالفرنسية)** وكونت مجموعة سياسة اقتصادية، أطلق عليها اسم «منظمة الفرانكوفون» تحت الرعاية الفرنسية.

الاستعمار الاقتصادى والمعونات الدولية:

لايخفف من الصورة القاتمة - التى ولَّدها الاستعمار - برامج المساعدات الفنية والمالية التى تقدمها الدول المتقدمة والمنظمات الدولية.

ولكن الواقع أنه إذا نظرنا إلى تلك المسألة نظرة فاحصة، وجدنا أن المعدل السنوى للمساعدات التى تقدمها المنظمات الدولية (البنك الدولى للإنشاء والتعمير، صندوق النقد الدولى، الهيئة المالية الدولية . . . إلخ) لاتتجاوز مليار دولار سنويا، وأن المعدل السنوى للمساعدات التى تقدمها الدول الصناعية لايتجاوز بحال ثلاث مليارات، ولا شك أن هذه المساعدات فى إجمالها لاتشكل أكثر من قطرة فى محيط احتياجات الدول النامية، هذا وإنَّ صغر المساعدات التى تقدمها الهيئات الدولية منسوبة لمساعدات الدول المتقدمة كثيرا ما يؤثر فى اتجاهات تلك المساعدات. . حتى تبدو بصورة واضحة تعبيرا لاتجاه سياسات الدول المانحة.

ولعل أصدق تصوير لبرامج المساعدات عموما، هو ما قاله مندوب الاتحاد السوفيتى فى مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى الذى عقد بجنيف فى مارس عام ١٩٦٢، من أن المساعدات التى تقدمها للدول النامية أقل بكثير من الضرر الذى يحيق بالدول النامية من جراء انخفاض أسعار المواد الأولية.

وبالإضافة إلى هذه المشكلة «مشكلة انخفاض أسعار المواد الأولية» كان من أثر الاستعمار لأفريقيا، تخلف الاقتصاد الأفريقى . . فأقاليمه المحكومة سابقا، لم يكن لها حق وضع برامج تنمية وذلك لأسباب عدة أولها: ثبات حصيلة العائد من صادراتها من المواد الأولية، وثانيها: عدم وجود الأجهزة الكفيلة بتحقيق تلك البرامج، ثالثها: نقص الخبرة الفنية والعمال المدربين.

فحتى أوائل الستينات من هذا القرن، كانت أفريقيا فى أيدى الأوروبيين وكان التعليم بكل مراحله بطيئا فى كافة أنحاء القارة، وخلال الفترة من عام ١٩٤٤ إلى عام ١٩٦٠، كان هناك ما يقرب من ٧٢٥٠٠ أوروبى فى الإدارات الحكومية يعملون كخبراء فنيين ومدرسين وموظفين لخدمة الاستعمار والإدارات الفرنسية والإنجليزية والبرتغالية والبلجيكية.

وإذا كان أخطبوط الاستعمار الأوروبى، قد استطاع أن يلتف بأذرعه حول شعوب القارة الأفريقية، ومن ثم امتص خبراتها، فإن القارة الأفريقية أبت أن تترك حريتها رهن مشيئة المستعمرين، فكانت تقوم فى بعض أجزائها ثورات شعبية ضد الاستعمار الأوروبى المستغل، حددت - بانتهاء الحرب العالمية الثانية على وجه

الخصوص - معالم اليقظة الأفريقية التى كان لثورة مصر عام ١٩٥٢ وما تلاها من انتصارات للجمهورية العربية المتحدة فى المعترك الدولى، أثرا أكيدا فى دعمها.

لذا، نجد الغرب قد غير مخططاته الاستعمارية، فقد انتهجت الدول الغربية أساليب جديدة تهدف إلى إحكام ربط الدول والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى فى أفريقيا بالاقتصاد الغربى.

ولا يخالجنا الشك فى أن اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة التى تم توقيعها فى ٢٥ من مارس عام ١٩٥٧ بين كل من فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وهولندا وبلجيكا ولكسمبورج، لمن الأمثلة على هذا اللون الجديد من الاستعمار، وذلك برغم حذق واضعى أحكامها فى التعبير عن واجبهم فى تنمية المستعمرات وفى الأقاليم التابعة لبعض دول السوق، فالحقيقة -كما تبدو من الاتفاقية ذاتها ومن تطبيقها بعد ذلك- يتضح أنها مغايرة لما أشيع عنها، وذلك للاعتبارات التالية:

أولاً: لقد ربطت الأقاليم التابعة لدول السوق دون أخذ رأيها؛ لأنها لم تكن حينئذ قد حصلت على شخصيتها الدولية، وإنما كانت مجرد مناطق تابعة، كما أنه لم يتم التصديق على هذا الارتباط فى كل منها طبقا للطرق الدستورية المتبعة، وبرغم استقلال غالبية تلك الأقاليم بعد ذلك لم تدخل منظمات السوق الأوروبية المشتركة مع تلك الدول فى حوار مباشر لتعديل الاتفاقية أو النظر فيها، وإنما اعتبرت منظمات السوق عدم اعتراض الدول الأفريقية المرتبطة بالسوق بمثابة موافقة ضمنية.

والواقع . . أن لهذه الدول الأفريقية عذرها فى ذلك، فالاستقلال السياسى لايعنى الاستقلال الاقتصادى، وذلك لارتباط اقتصاد الدول المتبوعة، مما يصعب معه التنويه بالانفصال عن الاقتصاد المتبوع أو السوق الأوروبية المشتركة. . تلك كانت الصورة الجماعية للاستعمار الاقتصادى.

ثانياً: أن تلك الأقاليم لم تمثل منذ قيام السوق فى أجهزتها حتى بعد استقلالها، مما يجعلها فى وضع غير متكافىء مع دول السوق التى تعتبر نفسها صاحبة الأمر فى تصريف شئون تلك الأقاليم. ولا تعنى بالمثل حق القطاع الأفريقى فى السوق الأوروبية فى التصويت بشأن المسائل الأوروبية، وإنما حقها فى

تقرير المسائل الأفريقية، وحتى فى هذا النطاق الضيق لم يكن للدول الأفريقية الكلمة الفاصلة. وإنما لأجهزة السوق حق الاعتراض أو رفض ما تتقدم به الدول الأفريقية من مشروعات تتعلق بتمويل مشروعات من صندوق تنمية المستعمرات (سابقا).

ثالثاً: إذا نظرنا إلى هيكل التجارة الخارجية لدول غرب أوروبا بدت الحكمة جلية من ربط الدول الأفريقية بالاقتصاد الأوروبى، فدول السوق تعتمد اعتمادا يكاد يكون كليا فى وارداتها من المواد الأولية على الأسواق الأفريقية، ولذلك فإن ربط تلك الأقاليم الأفريقية بالسوق الأوروبية يضمن لدول السوق احتياجاتها من تلك المواد. كما يضمن بقاء الأقاليم الأفريقية مركزا لتصريف المنتجات المصنوعة الأوروبية.

رابعاً: تؤكد تقارير منظمة السوق الأوروبية المشتركة بشأن توجيه الاستثمارات للقطاع الأفريقى فى السوق، أن نسبة كبيرة من تلك الاستثمارات تتجه إلى قطاعى الخدمات والإنتاج الزراعى دون الإنتاج الصناعى، والحكمة من ذلك جلية، وهى رغبة دول السوق فى الإبقاء على الدول المشتركة المرتبطة بالسوق كمزارع للدول الأوروبية، وأسواق لتصريف المنتجات الصناعية، كما كان شأنها منذ أن وطىء الاستعمار القارة السوداء، وكما هو شأن اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة باعتبارها أسلوبا استعماريا اقتصاديا.

وتعتبر اتفاقية «منطقة التجارة الحرة الأوربية» التى تم توقيعها فى عام ١٩٥٩ بين كل من بريطانيا والنمسا والبرتغال وسويسرا والدول الاسكندنافية خير دليل على ذلك، فلقد ربطت هذه الاتفاقية الأقاليم التابعة للدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة، ومن المعروف أن عددا كبيرا من الأقاليم الأفريقية التى استقلت مرتبطة بالكومنولث البريطانى.

ويمكننا أن نقرر أن الاستعمار الاقتصادى لمنطقة التجارة الحرة على درجة أخف منه فى السوق الأوروبية المشتركة، ذلك أن اتفاقية منطقة التجارة الحرة تنظم تحرير انتقال المنتجات الصناعية دون المنتجات الزراعية.. التى تعتبر الصادرات الأساسية للأقاليم الأفريقية المرتبطة بالمنطقة.

وهكذا نرى الطوق محكم حول رقبة الاقتصاد الأفريقى، ولا أمل لها فى التقدم عن طريق الأسياد السابقين فى أوروبا، فاتجهت الأنظار وفكر البعض من أبناء أفريقيا إلى الاتجاه إلى جيرانهم العرب، لعلهم يأخذون بيدهم على طريق التقدم الاقتصادى، خاصة وأن أفريقيا تضم تسع دول عربية هى موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر والسودان والصومال وجيبوتى.

لذلك سأعرض فى الفصل القادم إلى المحاولات العربية وموقف الجامعة العربية، وعلاقاتها بمنظمة الوحدة الأفريقية فى المجال الاقتصادى.

البـاب الثـانى

أفريقيا والعرب

الفصل الأول

العالم العربى فى أفريقيا

العالم العربى يقع جزء كبير منه فى أفريقيا، وتثبت الأرقام أن علاقته أكبر وأعمق مما جرت به ألسنة السياسيين والمثقفين.

وجملة مساحة الدول العربية تقرب من ١/٤ ١١ مليون كيلو متر مربع ٢٨٪ منها فى آسيا و٧٢٪ منها فى أفريقيا، وتبلغ مساحة الجزء الآسيوى ٣,١٣٩,٣٤٠ كم، والجزء الأفريقى ٨,٠٤٩,٥٥٢ كم ويعمر الأرض العربية أكثر من ٢٣٠ مليون نسمة ثلثهم فى آسيا والباقى فى أفريقيا، وهكذا فإن أفريقيا هى الأرض العربية الرئيسية من حيث الامتداد ومن حيث عدد السكان، وعدد سكان القسم الآسيوى حوالى ٧٠ مليون نسمة، وعدد سكان القسم الأفريقى حوالى ١٦٠ مليون نسمة.

مما سبق لايمكن للعالم العربى عامة ومصر خاصة أن تعيش بمعزل عن الصراع الدائر فى أفريقيا بين شعوبها وحركاتها السياسية من جانب، وبين الاستعمار وأعوانه ومؤيديه، من جانب آخر. ولمصر دور فعال فى هذا الصراع، وهذا الدور ليس ابن اليوم أو من نتائج ما بعد الحرب العالمية الثانية، إنه دور قديم منذ موجات الحضارة الأولى فى حوض وادى النيل، ثم دور المسيحية ودور الإسلام وموجات الهجرات العربية الكبرى فى أفريقيا، وتوسع الحكم فى عهد مصر العلوية جنوباً إلى منابع النيل، ودخل هذا الدور فى مرحلة جديدة ذات مفاهيم سياسية، وتنظيمات ثورية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة بعد مؤتمر باندونج ومؤتمر التضامن الآسيوى الأفريقى، وأخيراً مؤتمر أكرا.

إن الشعارات السياسية والسلوك السياسى فى المجتمع الدولى الذى أخذت به مصر نفسها، والمعونات الأدبية التى قدمتها لقضايا الشعوب الأفريقية وشمال خط الاستواء وجنوبه يدل دلالة واضحة، على حقيقة هذه المرحلة، ومدى ما جنته أفريقيا الثائرة من دور مصر الثورى فى مرحلة الكفاح الثورى التى هزت العالم

العربى فى آسيا وأفريقيا.

والهجوم الاستعمارى على قناة السويس وجمهورية مصر، وما نتج عنه من آثار خطيرة وسمات انقلابية فى الموقف الدولى وفى العلاقـات السياسية الدولية، يثبت أن الشعوب تنهض بسرعـة وتقف على قدميها وترفع رأسها أمـام الاستعمار، وأن أعلام الاستـعمار انطوت فى أفريقيا. . وقـد تم هذا فى معارك دامية سالت فـيها الدمـاء، وطارت فـيــهـا الرؤوس ونمت بعـدها ـ إلى الأبـد - شـجـرة الحـرية والديموقراطية والاشتراكية فى أفريقيا.

التعاون العربى الأفريقى فى الزراعة والغذاء منذ منتصف السعبينات وحتى الآن:

شهد عام ١٩٧٣ تطوراً كبيراً فى العلاقات العربية الأفريقية، بعد قيام عدد كبير من الدول الأفريقية بقطع علاقتها الدبلوماسية مع الدولة الصهيونية، وقد بلغ عدد تلك الدول التى قطعت علاقاتها بإسرائيل ٢٩ دولة خلال عامى ١٩٧٢، ١٩٧٣، ومن هذه الدول بلغ عدد من قطعت عـلاقاتها مع إسرائيل بعد حـرب أكتوبر ١٨ دولة، وقد ترافقت حرب ١٩٧٣، وما اتخذته الدول الأفريقية بالذات فى الحالات التى كـانت المساعـدات المخصـصة لقطاع الـزراعة تتـوجه لإنتـاج الغذاء النبـاتى والحيوانى على وجه التحديد. . ومما لاشك فيه أيضا أن المساعدات العربية لإفريقيا منسوبة للناتج القومى للأقطار العربية المانحة كانت أكـبر من أى مساعدات قدمتها أى دولة فى العالم لأفريقيا إذا ما قورنت مساعدات أى دولة بناتجها القومى. .

لكن برغم ذلك فإن هناك عدداً من الملاحظات على المساعـدات العربية لأفريقيا بصفة عامة وفى مجال الزراعة بصفة خاصة:

أ - أن المساعدات العربيـة لأفريقيا والمقترنة بمشـروعات معينة تفقد وجـهها العربى عندما تقوم بإنجازها شركات أجنبية، فعلى سبيل المثال أقيم فى بورندى طريق طوله ١٢٠ كم وسط الجـبـال يسـمى «طريق الصـين»؛ لأن الصين هى التى تولت تنفيذه، فى حين أن السعودية هى التى دفعت تكاليف إنشاء هذا الطريق بالكامل، أى أن المساعدة العـربية المخصصة لمشروعـات معينة يمكن أن تنسب للمقاول الذى سيقوم بتنفيذ هذا المشروع كما فى المثال السابق، لذلك كان من الضرورى أن يقدم الـعرب مساعداتهم مـقترنة بقيـام شركات عربية بتـنفيذها

مثلما تفعل كل الدول المانحة للمساعدات، ويمكن أن تشترط الدول العربية، أن تتم مناقصات لتنفيذ أى مشروع يموله العرب فى أفريقيا بين الشركات العربية العامة والخاصة، وشركات الدول الأفريقية المتلقية للمعونة فقط، وذلك لتحقيق أمرين، أولهما: أن لا تفقد المعونة وجهها العربى إذا ما نفذت المشروعات المخصصة لها من خلال شركات أجنبية بما يفقدها الدور المنوط بها فى تعزيز أواصر الصداقة، وتوطيد أسس التعاون بين العرب وأفريقيا، بإشعار الشعوب الأفريقية مباشرة من خلال العون المالى والشركات العربية والوجوه العربية التى تنفذ المشروعات المخصص لها هذا العون مدى ما يقدمه العرب لأفريقيا. ثانيهما: أن وذلك سوف يساعد على خلق مجالات عمل للشركات العربية بما يشكل دافعا لنمو الاقتصاد العربى، وزيادة الخبرات العربية وجعل التعاون العربى الأفريقى مفيدا لطرفيه بالفعل.

ب - بالرغم من أن الزراعة تمثل عماد غالبية الاقتصاديات الأفريقية جنوب الصحراء، إلا أن العون الإنمائى العربى لأفريقيا الذى خصص لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية كان أقل بكثير من وزن هذا القطاع فى الاقتصاديات الأفريقية ومن كون أنه ذات أهمية فى تدعيم الأمن الغذائى الذى تفتقر إليه الدول الأفريقية التى تعانى من المجاعات.

جـ - أن المعايير التى حكمت توزيع المساعدات العربية بين الدول الأفريقية، كانت بصفة عامة إعطاء الأولوية لمساعدات الدول الأفريقية الإسلامية، أو التى بها غالبية مسلمة حاكمة، مثل: السنغال، مالى، غينيا، النيجر، أوغندا، تنزانيا، وقد تلقت الدول الست آنفة الذكر ٣٠٥٧,٤ مليون دولار من إجمالى المساعدات العربية لأفريقيا البالغة ٨١٩٠,٧ مليون دولار خلال الفترة من ٧٥ - ١٩٨٣ بما يوازى ٣٧,٣٪ من إجمالى المساعدات العربية لأفريقيا خلال الفترة المذكورة، فى حين أن الدول الست المذكورة، لاتمثل سوى ١٦,٧٪ من عدد سكان أفريقيا غير العربية وبدون جنوب أفريقيا. كذلك كان هناك تفضيل واضح لإعطاء المساعدات للدول التى تطبق نوعاً من «الليبرالية» الاقتصادية والوثيقة الصلة بالغرب، مثل: كينيا وزائير اللتين تلقتا خلال الفترة من ٧٠ - ١٩٨٣ على الترتيب ٣٨٧,٣ مليون ٣٥٩,٦٠ مليون دولار،

وغيرها من الدول، في حين لم تتلق أثيوبيا وأنجولا سوى مساعدات هزيلة لم تتجاوز للدولتين على الترتيب ٢٢,٩ مليون ٥١,٧٠ مليون دولار خلال الفترة ٧٥ ÷ ١٩٨٣، وهذا على الرغم من أن أنجولا عانت من اعتداءات جنوب إفريقيا عليها.. وتلك الاعتداءات التي شملت إحراق المحاصيل، مما تسبب في بعض المجاعات هناك، خاصة في ظل الصراع الضاري بين الحكومة الشعبية الشرعية، وبين حركة يونيتا المدعومة من جنوب أفريقيا، كذلك فإن اثيوبيا لم تتلق سوى مساعدات هزيلة من العرب، وهي تعاني من مجاعات طاحنة أودت بحياة ملايين البشر بصفة خاصة في إقليم تيجرى وفى أرتيريا، ومن المؤكد أن ضعف المساعدات العربية لأثيوبيا في محنتها في مواجهة المجاعة قد دفعها لتعديل مواقفها من إسرائيل بصورة لايرتضيها العرب، حيث أمكن أن تتسلل الدولة الصهيونية لإثيوبيا من منفذ مساعدتها في محنتها بصورة أكثر فعالية مما فعله العرب، وهذا ما حدث فعلاً، وأثيوبيا واحدة من أهم الدول المجاورة جغرافياً للعرب ينبع منها أهم روافد النيل واهب الحياة لمصر والسودان، لذلك فإن إقامة علاقات طيبة معها والوقوف معها بجدية في مواجهة المجاعة أمر حيوى لتدعيم مثل هذه العلاقات المنشودة لصالح أثيوبيا، ولصالح العرب ولإبعاد أثيوبيا عن محاولات الاستقطاب الصهيونية التي لاترمى إلا إلى محاولة إبعاد أثيوبيا عن إقامة علاقة طيبة مع العرب، والموافقة على تهجير باقي اليهود فيها إلى إسرائيل، وقد تم ذلك فعلاً، ومن الممكن أن تدفع أثيوبيا إلى صراعات مع جيرانها العرب، وبالتحديد السودان ومصر على أمل أن تغرق مصر في همومها ومشاكلها الأفريقية حول المياه ونهر النيل غالباً بما يبعدها عن الصراع العربي/الإسرائيلي الذي لاحسم له في أي إطار لمصلحة العرب بدون مصر.. ويمكن أن تركز أى مساعدة لأثيوبيا في مجال الغذاء على المساهمة في الإيقاف المباشر لآثار نقص الغذاء المدمرة من خلال تقديم الغذاء فوراً، ثم العمل بعد ذلك على تطوير المشروعات الزراعية في الشرق والوسط والجنوب والغرب حتى يمكن سحب الكثافة البشرية إلى مناطق بعيدة عن منابع النيل في غرب أثيوبيا، ويمكن أن ترتبط هذه المساعدات بعقد اتفاقيات تعاون إقتصادى أشمل وإقراراً للاتفاقيات السابقة التي تتوزع مياه النيل بموجبها.

د - أن المساعدات العربية لأفريقيا قدمت فى صورة اعتمادات مالية، وليس فى صورة استثمار مباشر أو مشاركة، وهو ما سهل لبعض الأجهزة الحاكمة الفاسدة فى بعض الدول الأفريقية أن تستغل تلك المساعدات لصالحها الخاص بعيداً عن مصالح شعوبها بما قلل من إفادة هذه المساعدات للشعوب الأفريقية ومن إمكانية تعزيزها أواصر الصداقة بين العرب وأفريقيا، والأفضل أن يقدم العرب مساعداتهم مخصصة لمشروعات معينة أو بالمشاركة فى المشروعات أو بالاستثمار المباشر.

هـ - أن المساعدات العربية لأفريقيا فى مجال الزراعة اقتصرت على المساعدات المالية، ولم تقدم مساعدات فنية عربية لأفريقيا سوى تلك التى قدمتها مصر، ولو كان هناك تعاون عربى فى تقديم العون لأفريقيا، لتم تنظيم تمويل تقديم مصر لمساعدات فنية لخبراتها الزراعية الهائلة، بما يمكن أن يكون له تأثير كبير على الزراعة فى أفريقيا التى تفتقر للعون الفنى والخبرات الزراعية.

و - لم يتجاوز نصيب أفريقيا من إجمالى المساعدات العربية عامة خلال الفترة من ٧٥ - ١٩٨٣ سوى حوالى ١٠٪ وبصرف النظر عن المساعدات التى ذهبت لدول عربية، فإن نصيب المساعدات العربية بلغ أضعاف المساعدات التى ذهبت لأفريقيا على الرغم من أن المواقف الحرجة التى تعرض لها العرب أثبتت أن إفريقيا هى الأقرب لهم، فضلاً عن كون الكثير من دولها أكثر حاجة من أى دول أخرى.

إمكانيات التعاون بين العرب وأفريقيا فى مجال إنتاج الغذاء

بالرغم من أن الدول العربية قدمت لأفريقيا عوناً مالياً خصص جانب منه لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية، مما يعنى أن جزءاً منه قد ذهب لإنتاج الغذاء إلا أنه فى ظل الأزمة الغذائية الطاحنة التى تتعرض لها كثير من الدول الأفريقية، يجب أن يركِّز العرب فى مساعداتهم لأفريقيا على قطاع الزراعة والثروة الحيوانية وإنتاج الغذاء بالذات، وعلى مشروعات البنية الأساسية الضرورية للزراعة؛ فإن أفضل شكل للتعاون العربى مع أفريقيا فى مجال الغذاء هو التعاون معها للقضاء على المجاعات، وبالتالى تتحدد الخطوط الرئيسية لهذا التعاون فيما يلى:

أ- المساهمة فى تمويل وتنفيذ مشروعات السدود والخزانات متباينة الأحجام؛ لاستقبال مياه الأمطار الموسمية وتخزينها لاستخدامها فى الزراعة فى الفصول التى لايسقط فيها المطر، أو فى السنوات التى يقل أو ينعدم فيها المطر، وكذلك المساهمة فى تمويل وتنفيذ السدود على الأنهار؛ لحفظ مياهها من التبدد فى المحيطات، ولاستخدامها فى تكوين مخزون استراتيجى من المياه لايستخدم إلا فى سنوات الجفاف.

ب - تمويل إنشاء مراكز أبحاث لتحسين السلالات، ولتطوير الأمصال المضادة لأمراض الحيوان والمبيدات المضادة لآفات وأمراض النبات، وكذلك تمويل وإنشاء مركز التنبوء بمستوى الأمطار، بما يساعد الدول الأفريقية على الاستعداد للاحتمالات المختلفة، ومواجهتها، وكذلك تمويل إنشاء مراكز للتدريب والإرشاد الزراعى التى يجب أن تعمل على نشر الوعى الزراعى بين الفلاحين والرعاة، وإرشادهم إلى وسائل مواجهة مشاكل الزراعة، وتوعيتهم بمشكلة التصحر وأسبابها وكيفية تلافى حدوثها، ويمكن لمصر أن تسهم بصورة فعالة فى إمداد كل هذه المراكز بخبراء على مستوى جيد بشرط أن يتوافر التمويل من الدول العربية المانحة للمساعدات.

جـ - أما أهم مجالات التعاون بين العرب وأفريقيا لمواجهة الأوضاع المأساوية للمجاعات فى القارة السمراء، فهو التعاون لاستخدام الإمكانيات الزراعية المتاحة وغير المستخدمة فى أفريقيا من أرض ومياه لوضعها محل الاستخدام، سواء من خلال التمويل أو الاستثمار المباشر أو المشاركة مع الدول الأفريقية فى زراعة أجزاء من المساحات الشاسعة القابلة للزراعة فى القارة، والتى تتوافر فيها المياه اللازمة لزراعتها، إذا تم تخزين مياه الأمطار وإقامة السدود لمنع مياه الأنهار من التبدد فى المحيطات، وتغطية أسطح البحيرات بسوائل زيتية مانعة للبخر أو معالجتها بأى وسيلة لتقليل تبخر المياه، ومن المؤكد أن التعاون فى هذا الجانب يمكن أن يأتى بنتائج مبهرة تمكن أفريقيا من الخروج من المآسى المروعة للمجاعات التى تضرب دولها من حين لآخر، بل ويمكن أن يتحول الكثير من الدول التى تعانى المجاعة إلى دول مصدرة للغذاء، إذا استغلت الإمكانيات الزراعية المتاحة لديها وغير المستخدمة فى إنتاج الغذاء.

وجدير بالذكر، أن العديد من الدول الأفريقيــة تتميز بقلة عدد سكانها مما يضع ضمن إطار التـعاون المنشود، نقل قوة عـمل زراعية عربية من الـدول ذات الكثافة السكانية العالية؛ لزراعة مساحـات من الأراضى الأفريقية ضمن اتفاقات بين الدول العربية والأفريقية المعنية.

* عوائد التعاون الاقتصادى العربى الأفريقى:

إذا كان لأى تعاون بين أى طرفين عائد يدفع كلا منهما للتمسك بهذا التعاون، فإن التعاون العــربى الأفريقى له عوائد كفيلة بدفع العرب والأفارقـة نحو التمسك به، نجملها فيما يلى:

أ - العائد الاقتصادى على أفريقيا:

إن التعــاون المنشود مع أفريقــيا فى مجــال إنتاج الغذاء، والــذى سينصب على استخــدام الإمكانيات الزراعية المتاحة وغــير المستغلة فى إنتاج الغــذاء، إضافة إلى مشروعات البنية الأساسية الضرورية والمساعدة الفنية. . كل هذه المساعدات العربية من شأنها أن تساهم فى إنقــاذ أفريقيا من المجاعات المدمرة التى يعــانى منها الكثير من الدول الأفريقيــة، وأن تساهم فى تدعيم الأمن الغذائى الأفريقى بصــفة عامة، كما أن المشــروعات التى سوف ينصب التعاون الـعربى مع أفريقيا حــول تنفيذها، سوف تســاهـم فى تطوير قوة العمل الأفــريقية، وفى تطوير المجتــمعات الأفريقــية وتسهم فى تطويرها ودفعها للأمام.

ب - العائد الاقتصادى على العرب:

إن التعاون المنشود مع أفريقيــا سوف يساهم فى تطوير العديد من الصناعات فى الوطن العربى التى تنتج السلع التى ستكون لازمة لتنفيذ الاستثمارات والمشروعات المشتركة التى سينصب حولها هذا التعــاون، وبصفة خاصة صناعة الآلات الزراعية التى يوجد لها أساس قوى فى مصر، والتى يمكن بالمشاركة مع دول عــربية أخرى أن تتوسع بصورة أكثــر اعتماداً على وجود الأسواق الأفريقيــة إضافة إلى الأسواق العربيــة، مما يسهم بدوره فى تطوير قوى العمل العــربية وزيادة الطاقات الإنتــاجية للاقتصاديــات العربية، كذلك فإن قيــام شركات المقاولات العربية العــامة والخاصة

بتنفيذ المشروعات التى سينصب التعاون العربى حولها، سوف يساهم فى توسيع نطاق أعمالهما وزيادة خبراتها فى العمل الخارجى، هذا بالإضافة إلى أن هناك عائدًا للاستثمار العربى المباشر أو المشاركة أو الإقراض للدول الأفريقية، إذ أن المساعدة الاقتصادية العربية لأفريقيا لا تطرح باعتبارها عملاً خيريًا رغم الخير المرجو من ورائها، وإنما باعتبارها عملية اقتصادية مفيدة لطرفيها، ويستحسن أن يتجه العرب بالاستثمار المباشر، أو المشاركة على أن تقتصر عملية التمويل المالى على الطرق والسدود ومشروعات البنية الأساسية بصفة عامة.

وإضافة إلى ما سبق، فإن التعاون العربى مع أفريقيا فى مجال إنتاج الغذاء لانقاذ أفريقيا من المجاعات وتحقيق الأمن الغذائى لها، يمكن أن يفتح الباب أمام تعاون واسع بين الطرفين فى مجال الصناعة اعتمادًا على قاعدة الموارد المعدنية الهائلة المتوافرة فى أفريقيا بالاشتراك مع رأس المال العربى والعمالة الماهرة والخبراء من البلدان الأكثر تطوراً فى الطرفين، والتكنولوجيا التى يتوفر جانب منها فى بلدان الطرفين، ويمكن الحصول على ما تكون هناك حاجة إليه بأى وسيلة من الدول الأكثر تقدمًا.

جـ- العائد السياسى للتعاون العربى الأفريقى:

بالرغم من أهمية العائد الاقتصادى للتعاون العربى الأفريقى كحافز لتدعيم هذا التعاون، إلا أن العائد السياسى لهذا التعاون سيزيد من أواصر الصداقة العربية الأفريقية التى تعززت منذ الموقف الأفريقى المساند للعرب عام ١٩٧٣، والمواقف العربية المساندة لأفريقيا ضد كافة أشكال التفرقة العنصرية، وضد عدوانية النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا، ومن المؤكد أن قيام العرب بمساعدة أفريقيا على تجاوز المجاعات سوف يترك أعمق الآثار لدى الشعوب الأفريقية التى لن تنسى بالتأكيد من وقف معها فى صراعها ضد الجوع ومسبباته وآثاره، وسوف ينعكس ذلك على تقريب وتوحيد مواقف العرب وأفريقيا من القضايا التى تهم الطرفين، سواء فيما يخص الموقف من الدولة الصهيونية العنصرية، أو الموقف من الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا، أو الموقف من التغيرات فى العلاقات الاقتصادية الدولية، وتحديدا بالنسبة لقضايا التجارة الدولية والديون والنظام الدولى العادل المستهدف تحقيقه

بديلاً للنظام الحالى، الذى يراعى بالأساس مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة دون الدول النامية التى ينتمى العرب والأفارقة إليها.

وتأكيداً لهذا الدور سوف أعرض فى هذا المجال إلى كلمة الرئيس «ليوبولد سينجور» رئيس جمهورية السنغال التى ألقاها فى افتتاح المؤتمر الوزارى العربى الأفريقى عام ١٩٧٧، والذى تناول فيها بالشرح العلاقات العربية الأفريقية:

«نحن ندرك جميعًا أهمية هذا التعاون، وهذا من الدلائل الأولى على نجاحنا فى مهمتنا، إننا بالفعل كما قلت: نمثل تسعًا وخمسين دولة ليست فقيرة بالضرورة، ولكننا نعد فيما يتعلق بالتنمية أكبر تجمع للأمم بعد مؤتمر دول عدم الانحياز مع اختلاف إيجابى، وهو أن الأسباب التى تربطنا دائمة ومتينة».

«لقد أتيحت لى الفرصة فى عام ١٩٦٣، أن أقول أمام المؤتمر التأسيسى لمنظمة الوحدة الأفريقية: أن النضال ضد الأمبريالية والاستعمار الجديد أيًا كانت ضراوته، ليس هو أمتن رباط يربطنا نحن العرب البربر والزنوج الأفريقيين؛ لأنه ليس هو الرباط الأساسى، وكذلك الحال بالنسبة للصراع ضد تدهور شروط التبادل، ومن أجل اقامة نظام اقتصادى عالمى، أستطيع أن أقول الآن: أنه منذ أغسطس عام ١٩٦٤ أى بعد أقل من عام على انتخابى فى البرلمان الفرنسى كنائب للسنغال، حددت علنا الاستقلال الوطنى كهدف أساسى لكافة الدول الخاضعة لفرنسا، وندمت أيضًا فى نفس هذا البرلمان (بالاقتصاد المدين)، وتدهور شروط التبادل، وبلقنة أفريقيا إلى دويلات».

«وبالطبع شعرنا فى جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية فيما يتعلق بالأزمة العالمية الراهنة التى سميت خطأ بأزمة البترول، أنها ترجع إلى عام ١٩٧١، وكان من الضرورة أن نتحد، ولكن الحقيقة أنه منذ وقت طويل ومنذ قرون شعرنا نحن السودانيين الساحليين الذين يقيمون على حدود نطاقين من الحضارة العربية البربرية والزنجية الأفريقية بهذه الضرورة، ولا سيما أننا وعلى طول التاريخ وما قبل التاريخ أثرنا على بعضنا البعض. وأود أن أتحدث قبل أن أصل إلى موضوع اجتماعنا عن التقارب الناتج عن التأثير المتبادل.

«إن بعضنا يذكر المؤتمر الذى تحدثت فيه فى القاهرة فى عام ١٩٦٧ أمام الرئيس جمال عبد-الناصر عن أسس (الأفريقيانية) أو الزنجية والعروبة، وأريد أن ألخص

هذه النقاط الأساسية؛ إذ أن النتائج التى توصلت إليها لا تزال تبدو لى ماثلة.

إن الجزء الأول من كلمتى يتناول التقارب العنصرى فى عصور ما قبل التاريخ، وكما قال البروفسور (دول ريفى) الذى كان أثناء الثلاثينات يقوم بتدريس علم الأجناس لعدد كبير من طلبة العالم الثالث: أنه عندما يلتقى شعبان فهما قد يتقاتلان فى أغلب الأحيان، ويتزاوجان دائمًا، وكان ذلك هو الحال بالنسبة للعرب والسود أينما التقوا فى آسيا وأفريقيا، وكما يمكن أن نرى الآن فى شمال وجنوب الصحراء مباشرة، وكذلك فى شبه الجزيرة العربية، ولكن يعد الاختلاط الثقافى الذى نما بين العرب والسود أكثر اتساعًا من الاختلاط البيولوجى، وما هو أهم من ذلك أن الثقافة وهى إحدى المقومات الأساسية للأنثولوجيا تسمو فوق الأجناس، كما أن حرية الفكر تسمو على أوتوماتيكية المادة، وكانت هذه الظاهرة هى ما تناولته فى الجزء الثانى من كلمتى.

وأشرت عندئذ - مارا من علم الأجناس إلى الأيثنولوجية - إلى أن علم الطباع العنصرى يبرز الصفات بين سكان حوض البحر الأبيض المتوسط، ومن بينهم العرب البربر وسكان أمريكا اللاتينية وبعض الشعوب الأخرى، ومن بينها كافة الشعوب الزنجية الأفريقية. إن ما يتسم به هؤلاء كما كتب البرفسور (بول جيريجر) هو طاقة الحساسية وثراء الخيال الداخلى والمشاعر والصور والأحكام، ومن هنا كان الاختلاف بين الأفكار وطرق التعبير بين العرب والسود، لقد تحدثت عن أفكار، وكان يجب أن أقول «مشاعر أفكار» إذ أن ما يميز الشعبين هو قوة التعبير، وهو أن الفكرة والمبدأ تنعكس على صورة رمزية يطلق عليها العرب كلمة (التضمين).

«وإذا ارتفعنا من (المشاعر الفكرة) إلى التعبير، وهو الفكرة المنطوقة فإننا نكتشف أمورًا متطابقة وتقاربًا، كما وجدت فى الأساليب وحتى علم تشكيل اللغة العربية واللغات الزنجية / الأفريقية».

«وهذا أوصلنى إلى أن الفن العربى والزنجى بصورة عامة يتسمان بوحدة أصولهما بالرغم من الاختلاف الظاهرى بين شكليهما الحالين.

وليس هناك أمران يختلفان مثلما تختلف للوهلة الأولى الموسيقى العربية والموسيقى الزنجية.

«ولكننا إذا ما قمنا بتحليل الأمر، لوجدنا فى النهاية أوجه التقارب البارزة فى النغم والنظم العربية وللأنغام والضربات».

ويمكن أن أعدد الكثير من الأمثلة، ويمكن أن ترجعوا فى ذلك مرة أخرى إلى الكلمتين اللتين تمت ترجمتهما إلى العربية، والتى كانت تستهدف أساسًا التدليل على أوجه التقارب هذه.

«وعلى هذه الأوجه وحدها نستطيع بالفعل أن نقيم أساسًا للتعاون، يصمد أمام تجارب الأحداث فى نهاية القرن الحالى».

«واليوم لكى أتناول موضوعًا اجتماعيًا؛ فإن الأمر لا يتعلق بحل المشكلات بقدر ما يتعلق بطرحها، وتحديد أسس إيجاد وسيلة لحلها».

«وبالفعل فإن النقطة الأساسية المدرجة فى جدول أعمالكم تحمل عنوان (بحث وإقرار مشروع إعلان وبرنامج العمل بشأن التعاون العربى الأفريقى)».

«إن هذا المشروع كما تعلمون قامت مجموعة الأربع والعشرين التى اجتمعت فى القاهرة فى يوليو عام ١٩٧٥ بإعداده».

«وأدخلت منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية تعديلات طفيفة عليه، وأمامى الآن النص المعدل فى مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد فى فبراير عام ١٩٧٦، وبالتحديد مجلس الإثنى عشر، ولذلك فهو ليس نهائيًا ولكن انطلاقًا من هذا النص سوف أعبر أمامكم عن بعض الأفكار حول الإعلان من ناحية، وبرنامج العمل من ناحية أخرى.

«إن الإعلان يحمل عن حق عنوان (مبادئ) وفى كثير من الأحيان نترك أنفسنا نتأثر بالأحداث بدلاً من أن نؤثر فيها، ونتحكم فيها مستندين بقوة على المبادئ ذات الطابع العالمى، وهذا الطابع العالمى هو الذى جعلنى أتوقف عند أهم مبدأين:
أولاً: «عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى يفترض احترام السيادة التى تقوم على أساس المساواة أيًا كان حجم أو عدد سكان الدولة المعنية، ولدى الشجاعة لكى أقر بأن بلادنا فى كثير من الأحيان لا تحترم مبدأ عدم التدخل الذى بدونه لا يمكن أن يتحقق تعايشًا سلميًا، أو تعاونًا ديناميكيًا ولا تمتنع عن التدخل

فى الشئون الداخلية لجيرانها وأشقائها.

«ويحدث ذلك فى أغلب الأحيان بمساندة المعارضة عن طريق النصائح والإعانات المالية والأسلحة أيضًا».

«والمبدأ الآخر الذى ينبغى أن يكون بالنسبة لنا جميعًا مبدأ ذهبيًا، هو (التسوية السلمية للخلافات). ومن المدهش أننا نولى محكمة العدل الدولية فى لاهاى أهمية أكثر من الأهمية التى نوليها لمنظمتنا الخاصة التى تتولى المصالحة والتحكيم».

«كيف تريدون من الآخرين ولا سيما الدول المتقدمة، أن تحترمنا فى حين أننا لا نحترم أنفسنا؟».

«ومن الإعلان أنتقل الآن إلى برنامج العمل، وأشير إلى أهم حيثياته، وهو إذ ندرك أن الجغرفيا والتاريخ والقيم الثقافية قد خلقت بين الشعوب الأفريقية والشعوب العربية روابط متعددة، سواء على الصعيد السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى، وهى الروابط التى دعمها الصراع المشترك ضد السيطرة الاستعمارية».

«وهكذا أكدت مجموعة الأربع والعشرين النظرية التى عرضتها وهى التقارب بين العرب والسود، ولكن بعد أن اعترفنا بأسبقية الثقافة لم تخصص لها فى البرنامج سوى مكانًا صغيرًا، وسوف أعيد إذن للثقافة مكانتها وهى الأولوية والأسبقية».

«إن الصراع من أجل الاستقلال لم يكن له أى معنى إذا لم نكن قد حددنا له كهدف أساسى إعادة إحياء ثقافتنا القديمة».

«وفيما يتعلق بالثقافة، لقد تحدثت حتى الآن عن أوجه التقارب والتماثل، كما لو لم تكن هناك خلافات حتى فى أفريقيا بين العرب البربر والزنوج الأفريقيين يقارن بين العرب البربر والأثيوبيين، وهو الاسم الذى يطلقه على الزنوج الأفريقيين، ليس هناك من هو أكثر منى إحساسًا بالفارق بين الصحراء التى يدفعنا سكونها إلى السمو فوق الماديات؛ لكى نستغرق فى الروحانيات، والغابة التى تدفعنا إلى تعميق جذورنا فى الأرض، إن هذين الموقفين يتكاملان، وهذا هو السبب الذى يدعو إلى تنمية حضارات الزنوج الأفريقيين والعرب والبربر، لأن كل

حضارة تعد مكملة للأخرى».

«وهكذا، وقبل تحقيق الاستقلال أدخل تعليم اللغة والحضارة العربية فى برامج التعليم الثانوى السنغالى، كما أن لدينا اليوم قسم للغة العربية بجامعة داكار، وقسم للغات والحضارات السامية - الحامية فى معهد أفريقيا، بل أنه ابتداء من أول السنة الدراسية القادمة يتعين على جميع طلبة القسم الأدبى أن يختاروا بين لغتين إما العربية أو اللاتينية».

وخلال حديث دار بينى وبين مجموعة من المثقفين المصريين فى شهر نوفمبر سنة ١٩٧٥، اقترح هؤلاء تلقائيًا إنشاء قسم فى الجامعات العربية للغات والحضارة الزنجية الأفريقية.

حيَّاك الله يا مصر التى منذ عصور ما قبل التاريخ تربطين فيما بيننا لحسن الحظ، كما كنت أول من أسس حضارة تاريخية فى العالم.

أختتم كلمتى عن هذه النقطة محاولاً توجيه عنايتكم إلى حقيقة أن تعاوننا حتى فى المجال الاقتصادى، مهما كان مثمرًا لن يصمد أمام المحن ما لم نتعارف أولاً ونتحاب، ولن نستطيع تحقيق ذلك إلا بدراسة وتذوق حضارتنا التى تعتبر الثقافة جوهرًا لها، أصل إذن إلى التعاون الاقتصادى، منتقلاً من الأهم إلى المهم أى من الثقافة إلى السياسة مارًا بالاقتصاد، وهذا أيضًا، فقد وضعت الديباجة هذه القضية فى إطارها الصحيح، إذ أشارت إحدى الحيثيات إلى مبادئ وأحكام ميثاق الجزائر العاصمة وإعلان ليما والإعلان الأفريقى بشأن التعاون والقرارات وبرامج العمل الخاصة بالتعاون الاقتصادى والصادرة عن مؤتمر القمة الرابع لبلدان عدم الانحياز، وبرنامج العمل الخاص باقامة نظام اقتصادى دولى جديد، الصادران عن الدورة غير العادية السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول والإعلان عن برنامج العمل الصادر عن مؤتمر داكار للمواد الأولية والتنمية، ويجب ألا يغيب عنا أن الأزمة العالمية الحالية، تعتبر كارثة للبلدان النامية بما فيها البلدان البترولية، فقد ازداد تدهور شروط المبادلة التجارية منذ سنة ١٩٧١ بطريقة لا يمكننا نحن تحملها، ففى خلال عامين (من سنة ١٩٧٣ إلى سنة ١٩٧٥) لم تزد أسعار صادراتنا فى السنغال إلا نسبة تزيد قليلاً عن ٥٠٪ فى حين

أن أسعار وارداتنا التى تأتينا من البلدان المتقدمة قد تضاعفت، وقد ذكر لى الأستاذ «كريستيان جو» وهو أحد الخبراء فى تدهور شروط التبادل، ويصدر نشرة اسمها (شمال/ جنوب)، ذكر لى أن أوروبا تبيع فى بعض الأحيان نفس السلع إلى الأفريقيين بسعر يزيد ثلاث مرات عن السعر الذى يتعامل به الأمريكيون.

«ويضطرنا هذا الموقف إلى أن نركز جهودنا الرئيسية على التعاون المالى والتعاون التجارى، وأن نبدد بعض الأفكار التى تؤدى بنا إلى حلول تعتبر أسهل من غيرها».

«ففيما يتعلق بالتعاون المالى، نميل نحن الأفريقيين إلى مطالبة البلدان العربية المنتجة للبترول بكل شىء، ونتناسى أن هناك بلدانًا منتجة للبترول فى أفريقيا السوداء وغيرها من البلدان الغنية بالمواد الأولية، وبالتالى ينبغى على جميع البلدان التى وهبتها الطبيعة والتاريخ أن تساعد البلدان الفقيرة من بيننا. خاصة وأنه من مصلحة البلدان الغنية - كما أثبت ذلك خبراؤنا -أن تستثمر أكثر أموالها فى المصارف العربية والأفريقية، أو بالأحرى العربية/ الأفريقية، دون أن يمنعها ذلك من توظيف أموالها فى بنوك الغرب وإننى أشير خاصة إلى البنك الأفريقى للتنمية، والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا، والصندوق العربى لأفريقيا، وصندوق المعونة الفنية العربى/ الأفريقى».

«إننى أعرف أن بلداننا البترولية قد بدأت بالفعل فى ذلك، كما تدل على ذلك الأربع مؤسسات المشار إليها آنفًا، ويعتبر ذلك من الأعمال المشجعة التى تبشر بالخير فى إطار التعاون العربى/ الأفريقى.. هذا يجب ألا يمنعنا نحن البلدان المقترضة أن نعد ملفاتنا بجدية، وإننى أعلم ذلك عن خبرة شخصية، فهنا يكمن خطؤنا عادة على الرغم من أن هناك -كما ذكرت- صندوقًا للتعاون الفنى العربى/ الإفريقى».

«أما فيما يتعلق بالتعاون التجارى، فلم تكن التجارة الخارجية بين البلدان الأفريقية، منذ سنوات مضت تمثل سوى أقل من ١٠٪ من تجارتها الشاملة، وكان ذلك من شأنه رفع أسعار وارداتنا وبوجه عام إعاقة تنميتنا، إنه إذن لمن مصلحتنا أن نطور التجارة العربية الأفريقية مع الربط بين النقل والمواصلات من جهة

والتجارة من جهة أخرى».

«فمن المعروف أن النقل يرفع الأسعار، خاصة وأنها تعتبر حكرًا على البلدان المتقدمة التى تستغل ذلك استغلال بشعًا».

· «ومن بين المقترحات الأخرى التى استعرتها من رئيس المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا، الاقتراح الذى يقضى بتنظيم اجتماعات دورية للمديرين التنفيذيين الاقتصاديين من البلدان الأفريقية والعربية».

وطالما أننى ما زلت أتحدث عن الميدان الاقتصادى فإننى أود أن أقول كلمتى عن التعاون الأوروبى العربى الأفريقى، الذى يفرض نفسه لسببين:

أما السبب الأول: فهو أنه يوجد تعاون أوروبى- أفريقيى يرجع إلى ١٥ عامًا مضت أثمر من ناحية، ومن ناحية أخرى هناك تعاون أوروبى- عربى بدأ يتضح، ومن هنا جاءت فكرة الربط بين هذين التعاونين، وجعلهما تعاونا أوربيا/ عربيا/ أفريقيا. إن مواقفنا تفرض علينا هذه الخطوات والسير إلى الأمام وعلى عكس الدول الثلاث العظمى، فإن أوروبا تمتلك العلم والتكنولوجيا ورؤوس الأموال، ولكنها لا تمتلك المواد الأولية، فى حين أننا نمتلك المواد الأولية ولا نمتلك التنكولوجيا والموارد المالية الكافية.

«وسوف أنتهى بالتعاون السياسى، باعتباره أقل الميادين أهمية فى الوقت الحاضر».

«لقد قلت (فى الوقت الحاضر)؛ لأنه قبل الاستقلال كان الكفاح من أجل التحرر السياسى هو الكفاح الذى له أولويته القصوى، إننى لم أقل الكفاح الجوهرى، ولكن اليوم ومع استقلال معظم دول أفريقيا، فإن العلاقات السياسية أصبحت من الممكن التحكم فيها».

التعاون العربى الأفريقى

تتضح الحقيقة بالنسبة للتعاون العربى الأفريقى أكثر من أى دول أخرى، فليس من المحتم على جميع العرب أن يتعرفوا على جميع الأفريقيين، ولذا كان من الضرورى خلق تيار من التعاون المتبادل، ومن التوعية وتهيئة المناخ الملائم للتفاهم والثقة؛ لأن التعاون لا ينمو إلا فى جو من الوضوح؛ كى يتعرف كل طرف من الأطراف على الفوائد والمصالح المشتركة الناجمة عن هذا التعاون، وهذا ما قام به رئيس دولة السنغال، كما يدل على ذلك السبيل الذى سلكه لتأكيد هذا التصور، والذى بدأ بالبيان الشهير الذى أدلى به فى جامعة القاهرة، وانتهى بالزيارة التى قام بها لعدد من البلدان العربية، مروراً بسلسلة من أعمال التعاون الإيجابية على المستوى الثنائى بين السنغال والعديد من بلدان العالم العربى.

فقد ساهمت هذه المبادرات بلا أدنى شك، بالإضافة إلى ما قامت به المنظمات المتخصصة، والتى ساهمت فى إلقاء الضوء على حوار تفنن البعض فى إظلام جوانبه، كما ساهمت فى تيسير تنفيذ مشروع ارتضاه الطرفان واتفقا على ضرورته الملحة.

إذا كان التعاون الأفريقى الذى يأخذ شكل التضامن السياسى والتبادل الثقافى أمراً غير جديد، فإن الحديث عنه لم يبدأ بالفعل - ولو على الأقل فى إطار شامل - إلا بمناسبة ضائقة معينة وهى أزمة الطاقة.

فالإنسان لا يبدأ فى تنظيم شئونه إلا فى أوقات الشدة.

فمما لا شك فيه، أن الاقتصاديات الحساسة قد تأثرت أكثر من غيرها بمناسبة رفع أسعار المنتجات البترولية.

وأدى هذا الموقف المثير للقلق إلى قيام الحكومة الجزائرية فى شهر ديسمبر عام ١٩٧٣، بمبادرة دعوة الدورة الثامنة غير العادية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية.

وصدر عن هذه الدورة الطارئة القرار رقم ٢٠ الذى يعتبر فى الواقع أول علامة على طريق تنظيم التعاون بين الدول العربية ممثلة فى الجامعة العربية وبين الدول الأفريقية ممثلة فى منظمة الوحدة الأفريقية، فقد نص هذا القرار على إنشاء لجنة مكونة من سبعة أعضاء بمنظمة الوحدة الأفريقية لإجراء الاتصالات بالدول العربية من خلال جامعة الدول العربية، بهدف:

أ- دراسة آثار الحظر البترولى على البلدان الأفريقية.

ب- البحث عن أفضل الوسائل للحد من آثار هذا الإجراء على البلدان الأفريقية، وذلك بالتعاون مع الدول العربية.

كما أوصى هذا القرار، بإقامة تعاون اقتصادى بين دول الجامعة العربية والدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية، وكلف الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بإنشاء جهاز لدعم وتطوير هذا التعاون بالتشاور مع أمين جامعة الدول العربية، وأخيراً أوصى هذا القرار بإجراء مشاورات منتظمة بين الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية لضمان استمرار هذا التعاون.

والجدير بالذكر، أن مؤتمر القمة السادس لجامعة الدول العربية الذى انعقد فى مدينة الجزائر فى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٣ استجاب بصورة ملائمة لهذا القرار الصادر عن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية.

ففى قرار مناسب وضع مؤتمر القمة العربى شروط التعاون الضرورى سواء فى الميادين السياسية أو الاقتصادية، كما طلب القرار من الدول الأعضاء بالجامعة العربية التى لم تكن قد قطعت علاقاتها بعد بالنظم الاستعمارية والعنصرية فى جنوب القارة الأفريقية أن تقوم بذلك، وأوصى بفرض الحظر البترولى على هذه الأنظمة، وأخيراً وضع القرار مبدأ إنشاء صندوق لتقديم القروض للدول الأفريقية التى تأثرت بارتفاع أسعار البترول، ومصرف للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا وصندوق عربى للتعاون العربى الأفريقى.

وقد تم إنشاء الصندوق العربى لتقديم القروض للدول الأفريقية برأسمال قدره ٢٠٠ مليون دولار فى شهر يناير ١٩٧٤ بالقاهرة تحت إشراف لجنة السبعة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، والعشرة دول الأعضاء بمنظمة البلدان العربية المصدرة

للبترول.

أما المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا، فقد ظهر بالفعل إلى الوجود فى يناير عام ١٩٧٥ برأسمال قدره ٢٣١ مليون دولار، ساهمت فيه ثمانى عشرة دولة من دول الجامعة العربية.

وتم إنشاء الصندوق العربى للتعاون العربى/ الأفريقى، برأسمال قدره ٢٥ مليون دولار فى أكتوبر ١٩٧٤.

والجدير بالذكر، أن مؤتمر القمة العربى السابع الذى اجتمع فى الرباط من ٢٦-٣٠ أكتوبر عام ١٩٧٤ قرر تمديد صندوق الطوارئ لسنة ثانية، وأدخل تحسينات على شروط الانتفاع به، وهكذا امتدت مدة استرداد القروض إلى ٢٥ عاماً بدلاً من ٨ سنوات، أما فترة السماح فأصبحت ١٠ سنوات بعد أن كانت قاصرة على ثلاث سنوات، وسعر الفائدة هو ١٪، إلا أنه من المفارقات العجيبة أن يكون الصندوق العربى لتقديم القروض للدول الأفريقية- وهو أول مظهر من مظاهر التضامن التلقائى الملموس -مصدر الشعور بخيبة الأمل والتردد، مما أعاق ولا شك التحرك الذى كانت تود المجموعتان القيام به لدعم تعاونهما متعدد الأشكال، فنتيجة السباق الذى بدأ على الدولار البترولى بين دول العالم الغربى التى كانت تأمل فى الإبقاء على سياسة السيطرة، لم يكن من الطبيعى أن يلقى هذا التعاون استحساناً.

وعندما بدأ هؤلاء الذين يعملون جاهدين للإقلال من قيمة أفريقيا والبلدان العربية، بدأوا يوعزون بأنه لما كان ارتفاع أسعار البترول هو المتسبب الرئيسى فى خلخلة موازين مدفوعات الدول الأفريقية، ومن ثم من إفقار الاقتصاديات الأفريقية، فإن الكرم العربى يعتبر لا قيمة له إذا ما قورن بهذه الأضرار، كما أنه لا يتفق أبداً فى حجمه مع المساندة الأفريقية لقضية فلسطين الذى راحت ضحية للعدوان التوسعى الصهيونى، إلا أن مثل هذه الحملة المهينة التى ربطت بين التعاون العربى/ الأفريقى، وجعلت منه مسألة اعتراف بالجميل من لدن الدول العربية إزاء أفريقيا، وهى الحملة التى استغلتها استغلالاً شديداً بعض الصحف التى تتلقى توجيهاتها من المستعمر، إلا أن هذه الحملة لم تلق كل ما تستحقه من تجاهل،

وبالتالى فقد زعزعت إيمان بعض الأوساط الأفريقية.

فى حين أن أية دراسة متعمقة للمسألة، ستثبت ميل البعض إلى المغالاة فى التأثير الحقيقى للبترول على موازين مدفوعات الدول الأفريقية، ويبدو أن هذا البعض قد نسى فجأة الاضطرابات النقدية التى راحت الدول الأفريقية ضحية لها، كما أنهم تناسوا عن عمد أن أرتفاع أسعار الطاقة ومختلف العوامل الأخرى اللازمة للإنتاج ستبقى على الدوام غير متكافئة، وبالنسبة لأفريقيا تناسى البعض أيضا العقبات التى وضعت لأحباط الجهود الرامية إلى تثبيت أسعار المنتجات الأفريقية.

بل وصل بهم الأمر إلى أنهم تجنبوا وضع الأمور فى أطارها الإحصائى الحقيقى، فالواقع أنه إذا ما رجعنا إلى دراسة أعدها المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا لاتضح لنا أن الصندوق العربى لتقديم القروض للدول الأفريقية، وزع فى عام ١٩٧٥ حوالى ١٧٠ مليون دولار على ثلاث دول أفريقية، فى حين أنه فى أطار التسهيلات البترولية التى يتولاها صندوق النقد الدولى بموارد شاملة تزيد على ١٠ مليار من الدولارات (تسهم الدول العربية فيها بنسبة قدرها ٤٧٪ تقريبا) لم يتعد نصيب البلدان الأفريقية ٢٠٠ مليون دولار لم يسحب منها بالفعل سوى ٥٧ مليون دولار لصالح أربعة بلدان.

وفى الحقيقة قد يكون الجانب الأفريقى قد شعر بنوع من خيبة الأمل بسبب طريقة التصرف فى الشريحة الأولى من أموال الصندوق.

وفى واقع الأمر، فإن التسيب فى بعض عمليات الصندوق يرجع إلى الصعوبات الأولية فى التنسيق بين إجراءات تنفيذ قرارات المنظمتين المستقلتين عن بعضهما، وقد ازدادات هذه الصعوبات عمقاً نتيجة لعدم التعرف على العقليات المختلفة بالقدر الكافى، فالأمر لا يرجع أبدا، كما يحاول البعض أن يوعزوا به إلى مناورة متعمدة من المتبرعين لإهانة المنتفعين.

ولما كانت الأمانتان تدركان هذه الصعاب، فقد قامت كل واحدة منهما بالبحث عن حلول ملائمة من شأنها تبديد أية أخطار تهدد مثل هذا المشروع الذى يبشر بكل خير.

فالقرار الذى اتخذته الجامعة العربية، بتكليف المصرف العربى للتنمية الاقتصادية للدول الأفريقيـة بإدارة الصندوق العربى للقروض، على أن تتولـى منظمة الوحدة الأفريقـية مسـئولية تحـديد المقاييس الخـاصة بتوزيع أمـواله، يعتبـر ولا شك حلا مرضياً.

وقد سبق لنا أن قلنا أنه إذا كانت إجراءات إدارة صندوق تقديم القروض للدول الأفريقية قد أثارت بعض الاستياء والتذمر، فإن هذا الصندوق لا يشكل أبدا جوهر التعاون العربى الأفريقى، فما هو إلا مظهر عرضى ومؤقت لهذا التعاون.

والواقع أن هذا الصندوق يجب أن يتـحول عن شكله الأول، ليـصبح مـصدرا دائما لأموال توضع تحت تـصرف المصرف العربى للتنميـة الاقتصادية الأفـريقية أو المصرف الأفـريقى للتنمية، إذ أنه يسـهل على المصرفين تمويل المشروعـات المدرجة ضمن خطط تنمـية البلدان الأفريقيـة، وفى نهاية الأمر مـواجهة الصعـاب الخاصة بالاقتصاديات الأفريقية.

إن أهم ما فى الأمـر هو أولا وقبل كل شئ، تخطيط كل مـا يتعلق بالهـياكل وبإنشاء مؤسسات ملائمة، وتحديد ميادين العمل بصورة واقعية.

لقد أثبتت المنظمات على الدوام عزمهما على السير قدما على طريق تنظيم هذا التعاون.

وهكذا طلب مجـلس وزراء منظمة الوحدة الأفـريقيـة بموجب قراره رقم ٣٣٧ الصادر عن الدورة الثالثـة والعشرين، من الأمين العام الاتصال بأمين عـام جامعة الدول العربيـة لدراسة إمكانيات عقـد مؤتمر عربى أفريقى على المسـتوى الوزارى؛ بهدف مناقشـة احتمالات التعاون ومـيادينه، وبذل جهود مشتـركة فى هذا الصدد وخاصة فيـما يتعلق بالتعاون المشتـرك من أجل التنمية ولوضع استراتيجـية عربية أفريقية للتنمية.

وقد ذهب مؤتمر القمة العربى فى الرباط إلى أبعـد من ذلك، عندما اقترح عقد مؤتمر قمة عربى أفريقى على أن يسبقه كالعادة مؤتمر على المستوى الوزارى.

وهكذا أعدت الأمانة العامة لكل من الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية،

مشروع اتفاقية للتعاون بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحد الأفريقية.

: كما أصدر مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية فى دورته العادية الرابعة والغشرين القرار رقم ٣٩٥ الذى سجل بارتياح قرارات مؤتمر القمة العربى فى الرباط، وأعرب عن اقتناعه بأن التعاون العربى/ الأفريقى يعتبر ضرورة ومطلبا، كما أنه ينبع عن أخلاقيات التضامن كنتيجة لوحدة المصير والأهداف، وقرر توسيع إطار لجنة السبعة ونصوص التفويض المعطى لها، بحيث أصبحت لجنة الاثنى عشر تعمل كلجنة لتنسيق التعاون العربى/ الأفريقى، والبحث عن آفاق جديدة لهذا التعاون والإعداد لمؤتمر القمة العربى الأفريقى.

وقد بدأت كل من لجنة الإثنى عشر التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمانة العامة للجامعة العربية، منذ شهر فبراير عام ١٩٧٥، بإنجاز المهمة الموكلة إليهما بهدف إعداد مشروع أولى، لوثيقة تتضمن المبادئ الرئيسية للأسس التنظيمية للتعاون العربى/ الأفريقى.

وبعد اعتماد هذا المشروع الأولى فى الرباط يوم ٨ يونيو ١٩٧٥ على المستوى الوزارى للجنة الـ١٢ التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، نوقش بالقاهرة فى يومى ٩ , ١٠ يونيو ١٩٧٥ خلال اجتماع مشترك على المستوى الوزارى للجنتى الإثنى عشر التابعتين للجامعة العربية ولمنظمة الوحدة الأفريقية، وانتهى هذا الاجتماع الأول المشترك عن (الإعلان وبرنامج العمل) بشأن التعاون العربى/ الأفريقى.

إن الغرض الرئيسى من هذا اللقاء كان أصلاً لكى يتم رسمياً اعتماد هذا المشروع الأول المشترك للإعلان، وبرنامج العمل للتعاون العربى/ الأفريقى المطروح على الدول أعضاء المنظمتين منذ حوالى تسعة أشهر لدراسته، وحينما تمت الموافقة عليه على هذا المستوى عرض على مؤتمر القمة العربى/ الأفريقى بعد ذلك.

ويجب الإشارة إلى أنه بالنسبة لبعض البلدان مازال الأمر غير واضح، كما أنها تشعر بنوع من التردد والحيرة بالنسبة للطبيعة القانونية أو السياسية للوثيقة وبالنسبة لهدفها النهائى.

فهل هى إعلان للنوايا؟ هل تعتبر إطار عمل؟ هل هى وثيقة تعاقدية؟ ولاشك أن المراحل التنفيذية للمشروع تعتبر فى الوقت نفسه صعبة ومثيرة للحماس لمشروع

مليئ بالآمال، كما أنه قد يؤدى إلى أوهام.

والواقع أنه أمام تراكم التحديات، وبلبلة الأفكار، تعتبر هذه الوثيقة بالنسبة لأفريقيا مظهرا من مظاهر التعبير عن إرادتها السياسية المشتركة فى تقاسم أوجه نشاطها، لكى يكون لهذه الأنشطة مستقبلا فى الغد.

ففى الوقت الذى يقوم فيه كل من العالم الأفريقى والعالم العربى، اللذين ينتميان إلى أسرة عدم الانحياز، وإلى مجموعة السبعة والسبعين، وإلى العالم الثالث ببذل جهود حميدة من أجل تمويل هياكل تنميتهما فى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، نرى أنه من العاجل والملح بذل كل جهد ممكن لإقامة تعاون اقتصادى وفنى نشط ومتعدد الأشكال، يعود بالفائدة على اقتصاديات الدول الأفريقية والدول العربية.

وتتوقف هذه الجهود على وعى العرب والأفارقة وإدراكهم لمبدأ الاعتماد على الذات أولاً وقبل كل شئ، ثم على قواهم الذاتية وعلى مواردهم على مستواهم القومى وعلى المستوى الأفريقى وعلى مستوى المجموعات، التى يتيح الواقع الجغرافى والسياسى فيها العديد من جوانب التكامل التى ينبغى خلقها وتنظيمها.

فالأمر لا يتعلق فى الواقع بالتصديق على معاهدة أو قبول أغلال تثقل الكاهل أو تحد من الحرية؛ لأن ذلك لا يتفق مع مبادئ عدم الانحياز التى يلتزم بها الجميع.

فالجدير بالذكر، أن الإعلان وبرنامج العمل للتعاون الاقتصادى الصادر عن مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز، والإعلان وبرنامج العمل لإقامة نظام اقتصادى دولى جديد الصادر عن الدورة السياسية غير العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة، ونكتفى بهاتين الوثيقتين اللتين صادقت عليهما جميع الدول ولم يعتبرهما أحد من المعاهدات.

وقد تمت الإشارة بصراحة فى مقدمة مشروع الإعلان وبرنامج العمل المعروض على الدول العربية الأفريقية إلى اللقاءات الدولية الكبرى التى تمت، وإلى البيانات الصادرة عنها وإلى برنامج عملها وقرارتها، الأمر الذى يوضح دون أى لبس إطار هذا التعاون.

فالأمر يتعلق برؤية شاملة لمشروع سياسى يقضى بإنشاء هياكل متخصصة ملائمة ودائمة، وقد يؤدى ذلك إلى تحقيق الأمل فى القيام بتحرك حاسم فى إطار هذا التشاور الواسع الذى بدأ تحت ضغوط العالم الثالث، والذى سيؤدى بالضرورة إلى إقامة نظام اقتصادى دولى جديد، لتنظيم تعاون يزول فى أطاره مفهوم (الحد الأقصى) أو (النهاية الكبرى) الذى يتفق مع التصرفات التى تمليها القوة لتحل محله فكرة (غاية الجودة) التى تتفق مع مبدأ (المشاركة) وهو المبدأ الذى يتوقف عليه السلام العالمى.

إن الحاجة تدعو إلى بَدء عقد للتعاون (العربى/ الأفريقى) يوكل على سبيل المثال أمر تحريكه وتنفيذه إلى وكالة عربية أفريقية للتنمية والتعاون تستند بدورها على هياكل تنفيذية وعملية قائمة أثبتت نشاطها وتحركها، مثل البنك الأفريقى للتنمية، والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا وغيرها من الهيئات الفنية. إنها مجرد فكرة من بين العديد من الأفكار التى تبرز على طول الطريق نحو بناء تضامن حقيقى.

الفصل الثانى

مصـــر وأفـــريقيا

علاقة مـصر ببعض الدول الأفريقية، عـلاقة قديمة ومتوارثة وثابتـة قدم التاريخ منذ أيام الفراعنة؛ لأن مصر نفسها جـزء من أفريقيا، ولن نعود إلى التاريخ القديم لكى نحلل وندقق، فذلك يحتاج إلى مراجع ومجلدات، والبحث حينئذ يجب أن يتجه إلى كل منحى من مناحى الحياة.

دور مصر الذى سنتحدث عنه سأبدأه بثوره ١٩٥٢ . . .

حينما قامت هذه الثورة عبَّرت عن مفهومها بالنسبة لأفريقيا فى الكلمات التالية للرئيس جمال عبد الناصر:

«لن نسـتطيع بحال من الأحـوال -حتى لو أردنا- أن نقف بمعزل عن الـصراع الدامى المخيف الذى يدور اليـوم فى أعماق أفريقـيا بين خمسة مـلايين من البيض ومـائتى مليون مـن الأفريقـيين. . لا نسـتطيع لسبـب هام وبديهى. . هو أننا فى أفريقيا».

ولسـوف تظل شعـوب القارة تتطلع إليـنا نحن الذين نحرس البـاب الشمـالى للقارة، والذين نعتبر صلتها بالعالم الخارجى كله.

ولن نستطيـع بحال من الأحوال أن نتـخلى عن مسئـوليتنا فى المعـاونة بكل ما نستطيع على نشر النور والحضارة حتى أعماق القارة العذراء.

ويبقى بعـد ذلك سبب هام، هو أن النيل شـريان الحياة لوطننـا، ينبع ماؤه من قلب القارة، ويبـقى أيضاً أن السـودان الشقيق تمتـد جذوره إلى أعـماق أفريقـيا، ويرتبط بصلات الجوار مع المناطق الحساسة فى وسطها.

والمؤكد أن أفريقيـا الآن مسرح لفوران عجيب مـثير، وأن الرجل الأبيض الذى يمثل عدة دول أوربيـة يحاول الآن إعادة تقسـيم خريطته، ولن نسـتطيع بحال من الأحوال أن نقف أمام الذى يجرى فى أفريقيا، ونتصور أنه لا يمسنا ولا يعنينا.

ولسوف نظل نحلم باليوم الذى نجد فيه معهـدا ضخما لأفريقيا، يسعى لكشف مختلف نواحى القارة أمام أعيننا، يخلق فى عقولنا وعـيا أفريقيا مستنيرا، ويشارك مع كل العاملين من كل أنحاء الأرض على تقدم أفريقيا ورفاهيتها.

وبدأ صوت مـصر يرتفع فى المؤتمرات الدولية، يطالب الدول الكبـرى بالتخلى عن سيـاسة القـوة، وعن اتخاذها الأمم الصـغيرة أدوات لخـدمة مآربهـا وتصفـية الاستعمار؛ لأنه كان دائما موضع النزاع وعدم الاستقرار.

حدث ذلك فى مـؤتمر باندونج الذى عقـد عام ١٩٥٥، وأعادت مـصر تأكـيد موقفها من تصفية الاستعمار والقواعد العسكرية فى مؤتمر بريونى سنة ١٩٥٦.

ولم يكن الأمر بالنسبـة لمصر مجرد شعـارات ومبادئ حماسيـة، ولكنها أكدت القول بالعمل، فوقفت بجانب ثورة الجـزائر منذ بدايتها سنة ١٩٥٤، وقفة جعلت مصر نفسها تتعرض للعدوان الثلاثى عام ١٩٥٦، ورغم ذلك لم تتراجع بل ظلت على العهد وفية إلى أن تحقق الاستقلال للجزائر سنة ١٩٦٢.

وتواصل الدبلوماسية المصرية فى أفريقيـا السير فى نفس مجراها الذى أصبحت تتميز به منذ فترة ليست بالقصيرة، مما جعل السياسة المصرية فى أفريقيا واحدة من أكثر مناطق السياسة الخارجية المصرية استقرار ونجاحا، وسوف ينقسم تناول التحرك الدبلوماسى المصـرى فى أفريقيـا إلى شقين، يعنى أولهـما: بالحديث عن قـضايا العمل الأفريقى المشترك، والثانى: بالتنسيق الثنائى بين مصر والدول الأفريقية.

شهد عام ١٩٨٨م الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية، وقد تمثلـت مشاركة الدبلوماسية المصرية فى هذا الاحتـفال فى مناسبتين أساسيتين فى يناير ومايو.

ففى يناير عـام ١٩٨٨ عقد فى مصر مـؤتمر دولى بمبادرة من الخارجيـة المصرية دعى إليه العـديد من قادة الفكر فى أفريقـيا ومن أساتذتهـا، وباحثيهـا إلى جانب مفكرين ومثـقفين من أمريكا اللاتينية وآسيـا وأوروبا، وكان الهدف من المؤتمر هو القيـام بعمليـة مراجـعة شاملة لسـجل إنجازات منظمـة الوحدة الأفـريقيـة بهدف استـشـراف التطورات المسـتقـبلية الـلازمة لانطلاق أفـريقـيا نحـو القرن الحـادى والعشرين.

وفى شهر مايو من نفس العام شارك الرئيس «حسنى مبارك» فى احتفالات المنظمة ليوبيلها الفضى، وفى كلمته التى ألقاها أمام مؤتمر القمة الرابع والعشرين لرؤساء الدول، وحكومات الدول أعضاء المنظمة، أشار الرئيس «مبارك» إلى أن التبادل التجارى بين الدول الأفريقية لا يزيد عن ٤٪ من حجم تجارتها الخارجية، ونوه إلى المكاسب الكبيرة التى يمكن لهذه الدول تحقيقها من توسيع حجم التبادل التجارى بينها، كما دعا «مبارك» إلى مواصلة الجهود لحل مشكلة الديون الأفريقية سواء فى إطار المؤتمر الدولى، أو من خلال الاتصالات التى تجرى مع الدول والمؤسسات المعنية بهذا الموضوع، ودعا لإقامة مركز فى إحدى العواصم الأفريقية لمتابعة تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب. وفى إطار دعوته العامة لحل المنازعات والخلافات بين الدول الأفريقية، أشار الرئيس «مبارك» بصفة خاصة إلى وجوب وقف التدخل الخارجى فى تشاد، وإنهاء الحرب الدائرة على أطرافها.

وبالإضافة إلى ذلك انتهز الرئيس «مبارك» فرصة حضوره للمؤتمر لإجراء اتصالات مكثفة مع الرؤساء الأفارقة المشتركين فى اجتماع القمة فى إطار المساعى المصرية لتعزيز التقارب الأفريقى، وقد قام الرئيس «مبارك» فى سياق هذه الاتصالات بجهود لدعم المصالحة بين السودان وأثيوبيا، وكذلك بين الصومال وأثيوبيا.

وفى إطار الجهود الرامية إلى تعزيز وتشجيع الوحدة والتضامن بين الدول والشعوب الأفريقية بواسطة أنشطة وبرامج التعاون والتكامل بين اقتصادياتها التى تعد من التطلعات والأهداف الثابتة لمنظمة الوحدة الأفريقية، بادرت مصر إلى الدعوة إلى عقد ندوة التعاون الإقليمى بين الاستشاريين الأفارقة، خلال الفترة من ٧-٩مارس عام ١٩٨٨ بمشاركة اتحاد الاستشاريين الأفارقة، والعديد من المندوبين من الدول الأفريقية بما يحمل معنى الالتزام بضرورة العمل على تعبئة كل الطاقات، وتجميع كافة الخبرات من أجل تكثيف التعاون وحشد الإمكانات داخل الأسرة الأفريقية، وبما يحقق المصالح المصرية فى ذات الوقت.

وفى هذا الإطار أيضا، واصل الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع الدول الأفريقية المنشأ عام ١٩٨٠ جهوده فى تقديم الخبراء لأكثر من ٤٠ دولة أفريقية،

وتقديم المنح التدريبية لأبناء القارة الأفريقية فى مختلف المجالات، وقد بدأت الخارجية المصرية فى عام ١٩٨٨ بالإضافة إلى ذلك، الاهتمام بتشجيع الاستشاريين ورجال الأعمال المصريين على الإسهام بخبراتهم وطاقتهم فى عمليات التنمية الاقتصادية فى القارة الأفريقية، وذلك عن طريق اشراكهم فى الوفود التى تتوجه إلى الدول الأفريقية، كما حفزتهم على عقد الاتفاقات التى تساعد على إنشاء وتوثيق العلاقات بينهم وبين نظرائهم الأفريقيين فى مختلف الدول بما فى ذلك تبادل المعلومات المفيدة بينهم.

وقد شهد شهر مارس عام ١٩٨٨ أيضا تحركا مصريا متميزا بخصوص قضية النضال ضد النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا، ففى ذلك الشهر حمل الدكتور «بطرس غالى» وزير الدولة للشئون الخارجية فى مصر، رسالتين من الرئيس «حسنى مبارك» إلى الرئيس «روبرت موجابى» رئيس جمهورية زيمبابوى الذى يتولى رئاسة حركة عدم الإنحياز، والرئيس «شيسانو» رئيس جمهورية موزمبيق، وقد أكدت الرسالتان- فضلا عن زيارة الدكتور «بطرس غالى» ذاتها- تأييد مصر ودعمها الكامل لنضال شعوب جنوب أفريقيا فى مواجهة ما تتعرض له من عدوان، وفى معركتها الحاسمة ضد سياسات التمييز العنصرى التى تهدد مستقبل القارة الأفريقية كلها، وتزعزع استقرارها، وتحول بينها وبين التفرغ للتنمية والبناء.

وفى لوزاكا عاصمة زامبيا، رأس د «بطرس غالى» يومى ١٩، ٢٠ مارس ١٩٨٨ مؤتمراً لسفراء مصر فى دول خط المواجهة، ضم السفراء المصريين فى كل من أنجولا وموزمبيق وزامبيا وزمبابوى وسوازيلاند وليسوتو وبتسوانا وتنزانيا إلى جانب السفير المصرى فى مالاوى، وقد عكس ذلك المؤتمر مدى اهتمام الدبلوماسية المصرية بقضية الجنوب الأفريقى التى تعتبرها مصر قضية أفريقيا كلها، وخلال هذا المؤتمر قام سفراء مصر فى دول خط المواجهة بعرض احتياجات البلدان المعتمدون لديها من الخبرات المصرية، والمساعدات المطلوبة لرفع كفاءتهم القتالية، ودعم اقتصادهم المهدد، كما تم تقييم الأداء الذى تقوم به الخبرات المصرية العاملة والموفدة إلى هذه البلدان، وكيفية تحقيق أقصى استفادة ممكنة منها الآن وفى المستقبل.

وتعبيرا عن اهتمام مصر بقضية الجنوب الأفريقى، وبالكفاح من أجل استقلال ناميبيا بصفة خاصة، استضافت القاهرة الجولة الثانية للمفاوضات الرباعية بين كل من أنجولا وكوبا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة فى يونيو عام ١٩٨٨، كما كانت مشاركة مصر فى الاحتفال الذى أقيم يوم ٢٢ ديسمبر عام ١٩٨٨ فى مجلس الأمن للتوقيع على برتوكول برازافيل بين أطراف التفاوض الأربعة، رمزا لدور مصر فى الكفاح الطويل من أجل استقلال ناميبيا.

كذلك كانت مشاركة مصر فى اجتماعات مجموعة الاتصال الأفريقية فى لوزاكا، ومن المعروف أن هذه المجموعة قد تكونت فى أعقاب مؤتمر القمة الأفريقى الاستثنائى الذى عقد فى ديسمبر عام ١٩٨٧ فى أديس أبابا، والذى خصص لتناول الأزمة الاقتصادية المتفاقمة التى تسببت فيها ديون أفريقيا الخارجية، والتى تعد أحد أبرز مظاهرها، وقد جدد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية فى هذا المؤتمر دعوتهم إلى عقد مؤتمر دولى بشأن المديونية الخارجية للدول الأفريقية، وفوضوا رئيس منظمة الوحدة الأفريقية فى عرض وثيقة تعبر عن الموقف الأفريقى الموحد على المجتمع الدولى، ونتيجة لهذا التفويض قام الرئيس «كينث كاوندا» بتشكيل مجموعة اتصال أفريقية ضمت اثنتى عشرة دولة من بينهم مصر.

وقد أكد الدكتور «غالى» فى اجتماعات مجموعة الاتصال التى عقدت فى لوزاكا الموقف المصرى القائم على أساس أن السبيل الوحيد لتسوية أزمة الديون الأفريقية، هو معالجتها بمنهج شامل ومنصف فى إطار استراتيجية تعاونية متكاملة تتجه نحو التنمية، وتراعى فيها الخصائص المميزة لأزمة الديون الخارجية الأفريقية، وأن التكامل بين اقتصاديات البلدان الدائنة يستوجب أن تكون مثل هذه الاستراتيجية الرامية إلى حل مشكلة الديون على أساس التعاون والحوار الحر والمسئولية المشتركة، وأن يتم تنفيذها فى إطار من المرونة ومناخ التعاون الدولى المكثف، كما أكد الدكتور «بطرس غالى» فى كلمته التى ألقاها أثناء اجتماعات مجموعة الاتصال، أن الجهود ليست منصبة فقط على عقد المؤتمر الدولى للمديونية خلال عام ١٩٨٨، ولكن أيضا على ضمان اتخاذ عدد من الإجراءات العاجلة والعادلة للتخفيف من حدة مشكلة المديونية.

وخلال الفترة من ١٧ - ١٩ أكتوبر عام ١٩٨٨، استضافت القاهرة الدورة الرابعة لاجتماعات اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وكانت مصر من أوائل الدول التى صادقت على الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان، وانتخب ممثلها نائبا لرئيس اللجنة.

وكذلك شهدت القاهرة بدء اجتماعات المؤتمر الوزارى الخامس لمجموعة «اندوجو»، وقد تميز هذا المؤتمر بمشاركة ثلاث منظمات فنية أفريقية هى، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، واتحاد جمعيات الطرق الأفريقية، ومنظمة إدارة وتنمية حوض نهر كاجير، فضلا عن ممثل لمنظمة الوحدة الأفريقية، إلى جانب المنظمات الأربع التى سبق أن شاركت فى المؤتمر الوزارى للمجموعة الذى عقد فى كينشاسا عام ١٩٨٧ وهى، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، والاتحاد الأفريقى للمواصلات السلكية واللاسلكية، والاتحاد الأفريقى للسكك الحديدية، والمكتب الأفريقى للعلوم والتربية، الأمر الذى أضفى على أعمال المؤتمر بعدا فنيا أكثر شمولا، وأثرى المناقشات التى دارت فيه.

ويمكن القول بأن مؤتمر القاهرة الخامس قد عنى بالتركيز أساسا على تعميق أوجه التعاون فى مختلف المجالات الفنية والاقتصادية والثقافية جميعا، والخروج بهذا التعاون إلى حيز التنفيذ العلمى الذى يتجسد فى مشروعات إقليمية، تعطى الأولوية للبنية الأساسية، وبوجه خاص للنقل البرى والجوى والنهرى والطاقة والموارد المائية والمواصلات السلكية واللاسلكية، ومع النهوض -فى الوقت نفسه- بالتبادل التجارى وتحقيق السوق الأفريقية المشتركة كهدف تسعى إليه أفريقيا بموجب خطة لاجوس التى تهدف إلى التنمية الاقتصادية الشاملة للقارة الأفريقية.

وقد قدم الوفد المصرى تقريرا للمؤتمر عن الاتصالات التى قامت بها مصر مع رئاسة برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تنفيذا للتكليف الذى عهد به مؤتمر كينشاسا الرابع للمجموعة إلى مصر، وهو التكليف الذى يتمثل فى الطلب المقدم إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعمل دراسة جدوى فنية اقتصادية شاملة يمكن اتخاذها كخطة عامة للتعاون الإقليمى بين دول المجموعة، وقد وافق برنامج الأمم المتحدة على الاستجابة لهذا الطلب.

ولم يقتصر النشاط الدبلوماسى المصرى فى مجال العمل الأفريقى المشترك على المستوى الرسمى فحسب، فقد استضافت القاهرة فى الفترة من ١٦ - ١٧ نوفمبر عام ١٩٨٨، اجتماعات الدورة الثانية للمجلس العام لرابطة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية برئاسة الرئيس السنغالى «عبده ضيوف» وقد شارك فى هذه الدورة، إلى جانب الأحزاب، أعضاء الأحزاب المراقبة وحركات التحرير الأفريقية والتى بلغ عددها ستة وأربعين حزبا، تنتمى إلى أربعين دولة أفريقية وأوروبية وآسيوية.

٢ - التنسيق السياسى على المستوى الثنائى:

قامت الدبلوماسية المصرية بنشاط واسع على مستوى التنسيق الثنائى مع الدول الأفريقية، فقد شهدت القاهرة عديدا من اجتماعات اللجان المشتركة مع الدول الأفريقية، حيث استضافت القاهرة الدورة الأولى للجنة المشتركة مع جمهورية الكونجو الشعبية، ثم الدورة الرابعة للجنة المشتركة مع جمهورية مالى، وفى الفترة من ١٨ - ٢٠ يوليو عام ١٩٨٨ الدورة الثالثة للجنة المشتركة مع جمهورية تشاد، ثم الدورة الثالثة للجنة المشتركة مع جمهورية الكاميرون، وكذلك الدورة الثانية للجنة المشتركة مع سيراليون، وعلى الجانب الآخر تم فى كوناكرى خلال الفترة من ١١ - ١٤ يناير عام ١٩٨٩ عقد الدورة الثانية للجنة المشتركة مع جمهورية غينيا، وفى بورت لويس خلال الفترة من ٢٧ أبريل - أول مايو عام ١٩٨٩ عقدت اجتماعات الدورة الأولى للجنة المشتركة مع دولة موريشيوس.

وعلى المستوى الرئاسى، استقبلت القاهرة العديد من رؤساء جمهوريات أفريقيا، كان من بينهم الرئيس «اندريه كوليمبا» رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، كما استقبلت الرئيس «عبده ضيوف» رئيس جمهورية السنغال، باعتباره رئيسا لرابطة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية التى عقدت اجتماعات الدورة الثانية لمجلسها العام فى نوفمبر فى القاهرة فى عام ١٩٨٩.

وإلى جانب تلك الدول التى ترأس وزراء خارجيتها اللجان العليا المشتركة التى عقدت اجتماعات فى القاهرة، كما استقبلت العاصمة المصرية أيضا وزراء خارجية كل من رواندا وجمهورية التوجو وجمهورية بوتسوانا وجمهورية ساوتومى، وعلى الجانب الآخر قام وزير الدولة للشئون الخارجية إلى جانب ترأسه للجانب المصرى

فى اجتماعات اللجنة المشتركة مع كل من زامبيا وموزمبيق وسوازيلاند بزيارة إلى تنزانيا وموريشيس وجزر القمر، وكذلك زائير وزمبابوى وبتسوانا وبورندى ورواندا وأوغندا.

وقد كانت زيارة الدكتور «بطرس غالى» إلى كل من بوروندى ورواندا وأوغندا فى سبتمبر عام ١٩٨٩ كمبعوث من الرئيس «حسنى مبارك» الذى حرص على أن ينقل للرئيس البوروندى مشاعر المشاركة فى الأزمة التى تمثلت فى التوتر العرقى بين عنصرى البلاد من التوتسى والهوتو، الأمر الذى يعكس اهتمام مصر بالتطورات فى هذه الدولة الصديقة، والاستقرار فيها نظرا للروابط المشتركة، والانتماء الواحد لحوض نهر النيل الذى تعمل مصر على أن يسوده السلام والرخاء والتقدم، كما عبرت رسالة الرئيس «مبارك» إلى الرئيس الرواندى عن تأييد مصر السياسى والمعنوى لبلاده، وحرصها على دعم حسن الجوار وتعزيز الأمن والاستقرار فى منطقة وسط أفريقيا.

كما قام رئيس الوزراء الأثيوبى «فكرى سيلاس» بزيارة إلى القاهرة حاملا رسالة من الرئيس الأثيوبى «منجستو» إلى الرئيس «مبارك» ردا على الرسالة التى كان الدكتور «بطرس غالى» قد حملها إليه فى زيارته لأديس أبابا فى وقت سابق، وقد تمت هذه الاتصالات كلها فى إطار الجهود المصرية المكثفة لدعم أسس السلام السودانى - الأثيوبى، وتوالت الزيارات من رؤساء جمهوريات ورؤساء ووزراء خارجية ووزراء فنيين إلى القاهرة خلال الأعوام التالية، حتى إنه ليمكن القول: بأنه حتى نهاية عام ١٩٩٢ كانت القاهرة قد استقبلت معظم ممثلى القارة الأفريقية على مختلف المستويات.

الفصل الثالث

التعاون العربى الأفريقى

بفضل جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة الأمم المتحدة، ومؤتمر البلدان غير المنحازة والمحافل الدولية الأخرى. . حاربت الشعوب العربية والأفريقية، جنبا إلى جنب، الاستعمار والتفرقة العنصرية فى شتى أشكالها. حاربت الصهيونية وحاربت العنصرية فى جنوب أفريقيا وفى روديسيا فى غيرها، ومن خلال هذه المحافل الدولية شجبت وأدانت البلدان العربية والأفريقية تدخل القوى الأجنبية فى الشئون الداخلية، والاستيلاء على الثروات الأفريقية والعربية التى نجم عنها التدهور الدائم فى معدلات التبادل للدول الأفريقية والعربية. ومن ثم افتقار اقتصادياتها وربطها بفلك المراكز الصناعية بالعالم المتقدم.

وواقع حركات المقاومة الأولى التى قامت بالقارة ضد «النظام الاستعمارى» أى منذ أكثر من خمسين عاما، وحتى تاريخ حركات النضال الحالية ضد التفرقة العنصرية والصهيونية، فإن العالم العربى والقارة الأفريقية يقومان بمواجهة مستمرة معا ضد المحن والنوائب المشتركة، وما أكثر هذه المحن وتلك النوائب، والأمل معقود على أن يأتى الغد وقد أحرزت أفريقيا النجاح المنشود، عندما يسترد الشعب الفلسطينى الشريد حقوقه وعندما تصبح أفريقيا أرضا أفريقية خالصة.

ومنذ أن أشير بالاتهام إلى الهياكل الاقتصادية الاستعمارية حتى معركة النفط مرورا بحوار الشمال والجنوب، فإن العالم العربى والأفريقى لم يتوقف عن مواجهة التحديات المتلاحقة. ولكن لابد أن يأتى يوم عندما يصبح النظام الاقتصادى الدولى الجديد حقيقة، وعندما تكفل المجموعة الدولية للبلدان العربية والأفريقية ولبلدان العالم الثالث عامة الظروف المهيئة للتنمية المنظمة المستقرة والدائمة.

إن ما نود الإشارة إليه، هو أنه بنفس قدر معركة استقلال أفريقيا وفلسطين

ترتفع معركة النفط والمواد الأولية وهى معارك - عربية - أفريقية ومعارك العالم الثالث.

ومن خلال رؤية التاريخ المعاصر للعالم العربى الأفريقى، تتضح لنا المؤامرات التى ترمى إلى خلق نوع من الصراع أشبه بصراع الطبقات بداخل دائرة العالم الثالث نفسه، وذلك بتصوير عالم ثالث «ثرى» بالنفط والمواد الأولية، يواجه بعالم رابع أو خامس «بروليتارى» شديد الفقر؛ مدعين أن النفط سببه. إنها لمؤامرات لكنها لا تدوم، ولا ينبغى لها البقاء.

والبلدان العربية النفطية منها وغير النفطية، مثلها فى ذلك مثل البلدان الأفريقية الغنية بالمواد الأولية، وتلك التى لا تملك شيئا كبقية بلدان العالم الثالث.. خضعت جميعها طوال عشرات السنين لنفس أسلوب الاستغلال والسلب والإفقار، ولن يوقف هذا الأسلوب، ويضع له النهاية سوى قيام نظام اقتصادى دولى جديد، ونجاح حوار الشمال والجنوب، وخلق ظروف تنمية دائمة، تدعمها البلدان العربية والأفريقية وبلدان العالم الثالث عامة.

حقيقة إن معركة النفط وبعض المواد الأولية، قد نتج عنها خلال الأعوام السابقة انتقال للسيولة من البلدان الصناعية المتطورة إلى مجموعة من بلدان العالم الثالث الفقيرة التى يشكل جزء منها بعض دول العالم العربى والأفريقى.

وعملية انتقال السيولة هذه تمت فى وقت كانت تواجه فيه البلدان الصناعية -لأسباب داخلية وخارجية خاصة بها- مصاعب مالية فى حساباتها الخارجية والداخلية، وفى مواجهة مع دوامة المشكلة التقليدية (التضخم أو التنمية)، كما كانت عرضة لاختلال توازن النظام النقدى الدولى الذى يعايش الأزمة منذ عام ١٩٦٠.

وقد يكون لعملية انتقال السيولة هذه دور فى تفاقم اختلال التوازن المالى لبعض البلدان المتطورة، بيد أن التطورات الأخيرة فى اقتصاديات البلدان الصناعية تؤكد جيدا حقيقة واضحة، ألا وهى إن أزمة النظم الصناعية الغربية ترجع لعوامل اقتصادية ونقدية واجتماعية هيكلية أكثر منها إلى العجز الناتج عن زيادة أسعار النفط وعدد من المواد الأولية.

غير أن ما يجدر ذكره هو أن معركة النفط قد أدت - وللمرة الأولى فى تاريخ

العلاقات بين البلدان الغنية والفقيرة - إلى بروز العالم الثالث فى الحظيرة الدولية، وتأكيد ذاتيته كمجموعة ضغط على الصعيد العالمى، إذ أصبح لهذا العالم ثقل سياسى واضح بوسعه - إن ظل متحدا - أن يجتاز معركة التحدى الحقيقية، ألا وهى معركة التخلف.

وإذا كان لمؤتمر البلدان غير المنحازة بالجزائر عام ١٩٧٣، والدورة غير العادية للأمم المتحدة حول المواد الأولية (مايو ١٩٧٤)، وحوار الشمال والجنوب الذى انعقد مؤخرا، دور فى خلق أبعاد سياسية جديدة فى العلاقات الدولية، فإن الفضل فى ذلك يعود إلى حد كبير إلى «الصدمة» التى نتجت عن معركة النفط والمواد الأولية، والنتيجة الحتمية لذلك، أن الدول الأفريقية والدول العربية وبقية دول العالم الثالث هى الرابحة حاضرا ومستقبلا.

ولا يخفى أن وحدة بلدان العالم الثالث، ووحدة البلدان العربية والأفريقية بوجه خاص، ستسمح «بفرض» النظام الاقتصادى الدولى الجديد، وكفالة النجاح لحوار الشمال والجنوب الذى أسهم العالم العربى الأفريقى فى قيامه بصورة حاسمة وقاطعة.

ومن هنا، فإن التعاون العربى - الأفريقى، مدعو الآن وليس غدا للقيام بدور نشط، ليس فحسب فى التنمية المتبادلة للبلدان العربية والأفريقية، بل وفى تجديد النظام الاقتصادى الدولى بجعل المجموعة العربية الأفريقية أحد الأطراف الرئيسية فى التعاون الدولى الجديد.

ولدراسة «التعاون العربى/ الأفريقى.. حاضرا ومستقبلا»، فإنه يجب تقييم مختلف المساعدات المالية التى قدمتها البلدان العربية الثنائية منها والمتعددة الأطراف لمجموعة بلدان العالم الثالث ولا سيما لأفريقيا، فإذا أرجعنا هذه المساعدات لصافى الناتج القومى للبلدان العربية المقرضة للأموال أو إلى فائضها المالى، أو إذا قيمنا هذه المساعدات على أساس ما تحتوى من هبة، فإن الجهد الذى بذلته البلدان العربية فى صالح البلدان الفقيرة هو رأى الهيئات- مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية- هو أمر مرموق وفريد فى تاريخ التعاون بين دول العالم الثالث، كما أنه فريد فى بعض جوانبه فى تاريخ التعاون الدولى.

ويكفى التذكير، بأنه ليست ثمة دولة فى العالم قد كرست العون للتنمية بقدر ما فعلت دولة «الكويت»، أو أنه ليست ثمة مجموعة من البلدان المقرضة للأموال قد أسهمت فى التسهيلات النفطية لصندوق النقد الدولى مثلما فعلت «المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية»، كما أنه ليست ثمة مجموعة من البلدان النفطية، قد خصصت مساعدات نفطية مباشرة لبلدان العالم الثالث الأخرى ولأفريقيا بوجه خاص، مثلما فعلت البلدان العربية المصدرة للنفط.

وهناك أحيانا، بعض الحقائق غير المعروفة؛ نظرا لعدم تسجيل بعض الأرقام، على الرغم من أن البيان الإحصائى عن التحويلات المالية العربية فى صالح بلدان العالم الثالث وأفريقيا أمر غير يسير اليوم لانتفاء توفر المعلومات عنها.

وأن ما يعنى الأفريقيون، وما يسعون إلى تحقيقه اليوم، هو الاهتمام بالمستقبل، وتشييده على أسس استراتيجية للمدى المتوسط والطويل للتعاون العربى الأفريقى.

وإنه ليتعين أن ترتكز استراتيجية التعاون العربى/ الأفريقى على أسس ثلاثة هى:

١ - اختيارات سياسية أساسية.

٢ - برامج عمل ملموسة.

٣ - مؤسسات تعاون فعَّالة وحيوية.

وفى هذا المسعى يتجلى دور المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا.

اختيارات سياسية أساسية:

التعاون العربى الأفريقى سياسيا واقتصاديات ليسا وليدى صدفة، كما أنهما ليسا بمسألة تعويض، بل هما أمران يضربان بجذورهما فى أعماق التاريخ، ولقد تجلى ذلك خلال الخمسين عاما الأخيرة فى وحدة الجبهة العربية الأفريقية فى النضال ضد الاستعمار والاستغلال الاقتصادى.

ومن الخطأ الاعتقاد بأن إنشاء الصندوق العربى لتقديم القروض للدول الأفريقية، أو المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا، أو الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية، أو زيادة العون الثنائى العربى لأفريقيا خلال الأعوام العشرين الماضية، هو نتيجة ظروف سياسية انتهازية.

ولعله من الواضح، أنه إذا تمكنت البلدان العربية من إنشاء نظم تعاون عربية/ أفريقية جديدة، وزادت من تحويلاتها المالية لأفريقيا ابتداء من عام ١٩٧٣ - وليس قبل ذلك - فهذا مرجعه أنه منذ نهاية هذا العام (١٩٧٣) فقط؛ أحرزت بعض البلدان العربية النفطية فى أعقاب نضال تضامنى مضن مع بقية بلدان العالم الثالث مداخيل جديدة، بالمثل فإن التطور الحديث لميزان مدفوعات بعض البلدان العربية المصدرة للنفط، أضحى أكثر ملاءمة مما كان عليه قبل ذلك.

وتطور مستوى طلب النفط، والضغوط التى تمارسها احتكارات المراكز الاستهلاكية على أسعار هذه السلعة من جهة وزيادة قدرته على استيعاب البلدان العربية نفسها لرؤوس الأموال بغرض التنمية من جهة أخرى، يؤدى بصورة محسوسة إلى التقليل من الفوائض المالية للبلدان المصدرة للنفط.

وعلى الرغم من ذلك، ومهما يكن مستوى الأموال المتوفرة رهن التصرف والتى يمكن توجيهها لتكون عونا للتنمية، ومهما يكن القدر الذى يتعين على البلدان العربية توفيره فى مجال التعاون المالى الدولى، فإنه يتعين أن يصبح التعاون العربى الأفريقى أمرا دائما لا رجعة فيه.. وهذا يقتضى بالقطع، رغبة سياسية راسخة، واختيارا سياسيا يتعين على ميثاق التعاون العربى/ الأفريقى تجسيدهما، وهذه الرغبة والاختيار السياسى لمرتبطان ببعضهما البعض عبر مبدأين أساسيين هما:

١ - أن التعاون العربى الأفريقى هو الأساس الصلب للتضامن العربى الأفريقى، الذى بدوره يعتبر ضمانة لتلاحم وقوة العالم الثالث بأسره.

٢ - أن التعاون العربى الأفريقى وسيلة لتأمين التطور المتبادل للبلدان العربية والأفريقية.

التعاون والتضامن العربى الأفريقى وتلاحم العالم الثالث:

بيد أن هذه الرغبة وهذا الاختيار السياسى، يرتكزان بادئ ذى بدء على حقيقة أن التضامن والتعاون العربى الأفريقى، يرتبط كلاهما بالآخر ارتباطا وثيقًا.

إن مستقبل العالم الثالث عامة، ومستقبل العالم العربى الأفريقى بصفة خاصة، لا يزال معرضا لتحديات عديدة، ولتجارب ومحن سياسية واقتصادية.

وتحرير جنوب أفريقيا وفلسطين من نير الاستعمار والعنصرية، يقتضى أكثر من أى وقت مضى وحدة عربية/ أفريقية.

إن استقلال البلدان العربية الأفريقية، واستعادتها لثرواتها الطبيعية، ورفع أسعار موادها الأولية، وحصول هذه البلدان على وسائل التقدم، يعنى مزيدا من خوض غمار النضال ومواجهة المحن، الأمر الذى يتطلب من الجميع وحدة وتضامنا وتلاحما عربيا/ أفريقيا.

كما أن التلاحم والتضامن والقدرة على التفاوض بالنسبة للعالم الثالث بأسرة يعتمد- إلى حد كبير- على التلاحم والتضامن العربى/ الأفريقى، ذلك أن العالم العربى/ الأفريقى يشكل- بفضل موارده وثرواته- ثقلا، ومجموعة قوية من العالم الثالث قادرة على تغيير دفة التعاون الدولى فى اتجاه رحب نحو العدالة الحقَّة.

ومسئولية التضامن العربى/ الأفريقى مسئولية تضامنية، تتحملها الدول العربية نحو العالم الثالث الذى وقع فريسة لتجربة التخلف المرير. ولهذا يتعين أن يصبح التعاون العربى الأفريقى قويا وراسخا، إذ بدونه سيفقد التضامن العربى/ الأفريقى نقاط ارتكازه ودعمه، ومن ثم سيضعف ذلك ويخل بقوة وتلاحم بلدان العالم الثالث.

التعاون العربى/ الأفريقى وتأمين التنمية المتبادلة للبلدان العربية والأفريقية:

العالمان العربى والأفريقى فى طور التنمية، والتنمية تتطلب موارد طبيعية وموارد مالية وأسواقا وتقنية، وهذا كله بحوزة العالم العربى/ الأفريقى، أو بالإمكان أن يكون بحوزته.

وعلى خلاف المجموعات الأخرى فى العالم، فإن المجموعة العربية/ الأفريقية تتمتع بكافة الظروف اللازمة، والمهيئة لتنمية ذاتية، وبالإمكان أن تصير فى المستقبل القريب قوة اقتصادية عالمية.

ومن هنا يتعين تصور التعاون العربى/ الأفريقى، باعتباره وسيلة تأمين للتنمية المتبادلة للبلدان العربية/ الأفريقية، وليس بحسبانه عملية تحويل مالى فقط.

وهذه الرؤية المتجددة للتعاون العربى/ الأفريقى، تتطلب بصفة خاصة اختيار

الاستثمارات سواء بالبلدان العربية أو الأفريقية، وضرورة التشاور حولها وتنسيقها، بحيث تكفل خلق صورة للتكامل بين كافة الاقتصاديات المعنية، تكاملا فى التمويل، واستخدام المواد الأولية، وفى نظم الإنتاج، وفى رفع الطاقة والقدرة البشرية الهائلة المتعلقة بالمجموعة العربية/ الأفريقية.

واقتصاديات الدول العربية والأفريقية تتجه فى معظمها نحو العالم الصناعى عبر التجارة والاستثمار والتقنية والمهارات الفنية والثقافية، فيصبح من العسير تطوير البلاد العربية والأفريقية إلا بالشكل الذى يؤدى إلى المزيد من الربط بالمراكز الصناعية والمالية للعالم المتقدم.

وإنه لمن المعلوم أن مثل هذا الوضع لا يخلق دوما مؤثرات إيجابية للاقتصاديات العربية والأفريقية، بل على العكس من ذلك فإن نزوح الاقتصاديات العربية والأفريقية للخارج يشكل «إفقارا» لهما. بالنسبة للبلدان الصناعية الذى يكون لها زمام المبادرة فى توجيه الأنشطة الاقتصادية، وتحديد طبيعة ومستويات الإنتاج بالبلدان التى تبسط السيطرة عليها.

وبقبولنا وموافقتنا على توجيه التعاون العربى/ الأفريقى فى اتجاه التأمين الذى سبق بيانه بتنويع محاور وآفاق ومجالات التنمية بالعالم العربى/ الأفريقى، إنما نمنح فى الوقت نفسه مراكز اتخاذ القرارات العربية/ الأفريقية، سلطة أكبر وحكما ذاتيا أكثر شمولا.

ومثل هذا الأمر لا يقتضى وضع مجموعة هياكل ومؤسسات جديدة فحسب، وإنما يفترض أيضا التزاما سياسيا، تتعهد به البلدان العربية/ الأفريقية المقتنعة بهذا المبدأ وجدواه.

التعاون العربى/ الأفريقى - وخطة العمل:

* غنى عن البيان التأكيد على ضرورة ترجمة وتحديد هذه الرؤية الجديدة للتعاون العربى/ الأفريقى وفق برامج عمل وتخطيط تتم على هدى التفكير والتشاور، ومن المهم فى هذا الصدد الإشارة إلى:
* أن التعاون العربى/ الأفريقى هو بُعد من أبعاد التعاون الدولى فى مجمله، وهذا

يعنى بالضرورة، أن تكون مسئولية وعبء التنمية فى البلدان الأفريقية والعربية مسئولية جماعية، تتحملها المجموعة الدولية كلها.

* ضرورة تحديد وتقييم احتياجات الدول العربية/ الأفريقية من موارد التنمية، وحين تعقد البلدان العربية والأفريقية العزم على تأمين التنمية المتبادلة بينها إنما تحرص على التضامن مع المجتمع الدولى وفى إطاره، الأمر الذى ينجم عنه تحديد البرامج والموارد اللازمة للتعاون العربى/ الأفريقى، وهذا يتطلب جهدا جماعيا، تتضافر فيه الدول والمنظمات، كبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وبلدان مجلس التعاون الاقتصادى لبلدان شرق أوربا، بالإضافة إلى المجموعة العربية/ الأفريقية وبقية دول العالم الثالث، وبعبارة أخرى، يتعين أن تتدرج استراتيجية وخطة التعاون العربى/ الأفريقى فى إطار استراتيجية وخطة التعاون الدولى. وهذا يعنى أن الأطراف الأخرى، ولا سيما البلدان الصناعية لا يسعها بما لديها من موارد، وما تحظى به من مستوى تنموى أن تتخلى عن مسئوليتها الكبرى تجاه تنمية البلدان العربية والأفريقية، وإنما يتطلب الأمر وجود خطة شاملة يمكن بمقتضاها تحديد الجهد اللازم الذى ينبغى على البلدان العربية والأفريقية أن تبذله من أجل تنميتها الخاصة.

احتياجات البلدان الأفريقية والعربية من رؤوس الأموال للتنمية:

حصر احتياجات الدول العربية والأفريقية لرؤوس الأموال اللازمة للتنمية لفترة تتراوح بين خمس وعشر سنوات أمر هام للغاية، إذا أريد إعداد برامج عمل ملموسة، ومدعمة فى إطار استراتيجية التعاون العربى/ الأفريقى.

وما تجدر الإشارة إليه، هو ضرورة حصر احتياجات وإعداد البرامج، الأمر الذى يتطلب المزيد من الدراسة المتعمقة، وإعادة التقييم، ذلك أنه للأسف، لا نملك المعلومات الدقيقة والخاصة باحتياجات البلدان العربية ذاتها من موارد للتنمية، سواء كان ذلك بالنسبة للتنمية الطويلة الأجل أم المتوسطة المدى، ومع هذا فالمهم مواصلة الجهد رغم عدم توفر المعلومات الإحصائية اللازمة، وقد يرى فى هذا الصدد وضع المؤسسات المالية المتخصصة العربية منها والأفريقية تحت الرعاية المزدوجة لمنظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية بغرض إعداد الدراسات

اللازمة، وبرمجة الأهداف، وحصر الموارد الضرورية لتنمية شاملة ومنسجمة، يتم التشاور بصددها بين البلدان الأفريقية والعربية.

مؤسسات التعاون العربية الأفريقية:

التعـاون العربى الأفريقى المتجـدِّد الذى يقوم على رؤية واضحـة واستراتيجـية محددة، تدعمه برامج عمل ملموسة، لا يتحقق إلا عبر نظام دقيق وفعال.

وتعدد المؤسـسات العربـية والأفريقـية للتعـاون لا تشكل ضعـفا فى نظام هذه المؤسسات، وإنما انتفـاء التنسيق فيما بينها أمر خطـير، ومن هنا يتعين وجود شكل من أشكال التنسيق، وتبادل الرأى على مستويين:

الأول: مستوى الجامـعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وبنك التنمـية الأفريقية واللجنة الاقتصادية فى أفريقيا.

* على مستوى المصرف العـربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا ومـؤسسات التعاون العربية الأخرى.

* تبادل وجهـات النظر بين الجامعة العـربية، ومنظمة الوحدة الأفريـقية، واللجنة الاقتصادية لأفريقـيا وبنك التنمية الأفريقى والمصرف العربى للتنمـية الاقتصادية فى أفريقيا.

والهيئات السياسية مثل الجامعـة العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والمؤسسات الاقتصادية والمالية، مثل: بنك التنمية الأفريقى، المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريـقيا مـدعوة للتـشاور فـيمـا بينها حـول كل ما يتصـل بالتعاون الـعربى/ الأفريقى، وقـد حدث بالفعل أن تم التـشاور وتبادل وجهـات النظر لأول مرة بين المنظمتين السياسيتين وبين بنك التنمية الأفريقية، والمصرف العربى فى إطار الإعداد لاجتـماع وزراء خـارجيـة البلدان الأفريقـية للإعـداد لمؤتمر قمـة منظمة الـوحدة الأفريقـية، إلا أنه لا ينبغى أن يقـتصر الأمـر على مثل هذا اللقاء والتـفاهم على مجرد الإعداد لاجتماعات رؤسـاء الدول، بل ينبغى أن يتسع المجال ليشمل تحديد المهام فيـما بين مختلف هذه الهيئـات والمؤسسات، بل ليمتـد كذلك إلى أبعد من ذلك، ليـشمل بصـفة خاصـة إدارة برامج التـعاون الاقتـصادى والمالى العـربى/ الأفريقى.

وفى هذا الصدد يتضح جليًا ضرورة توضيح البيانات الخاصة بالنشاطات ذات الطابع الاقتصادى والمالى التى اضطلعت بها الجامعة العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبنك التنمية الأفريقى، والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا.

ومن نافلة القول التأكيد على أن اللقاء والتفاهم وتبادل وجهات النظر حول توجيه برامج التعاون الاقتصادى والمالى العربى/ الأفريقى على مستوى المؤسستين المتخصصتين، بنك التنمية الأفريقى والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا ليشكلا دعامة أساسية نحو حل فعال من شأنه الإفادة القصوى من الموارد الموضوعة تحت تصرف التعاون العربى / الأفريقى.

لقد قرر مجلس الجامعة العربية إبان انعقاد دورته فى شهر مارس ١٩٧٦ بأن يعهد للمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا أمر الصندوق العربى لتقديم القروض للدول الأفريقية، والذى أنشأته بلدان النفط العربية لتقديم العون للبلدان الأفريقية المتضررة من ارتفاع أسعار النفط، وهنا تجدر الإشارة إلى الأسلوب الذى اتبعه مؤخرًا مجلس الجامعة العربية للتنسيق وإعادة توزيع المهام بين المؤسسات العربية والإفريقية، الأمر الذى يكفل إدارة أكثر فعالية للموارد المالية الموضوعة تحت تصرف التعاون العربى / الأفريقى، هذا الأمر الذى يجد كل قبول لدى كافة الدول الأفريقية.

المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا ومؤسسات التعاون العربية الأخرى:

دور المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا:

الاهتمام بضرورة تنسيق الأعمال، وجدولتها، كان من المسببات الأساسية لقيام المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا، والذى كان لفضل وجوده عدم تشتيت جهد الدول العربية فى العمل المنفرد وما يواجهه من مشاكل التنمية الحديثة، والصعوبات ذات الصبغة الإدارية لعمليات التعاون، فالمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا، قد قام بالتوفيق بين احتياجات اقتصاديات أفريقيا وضرورة الاستجابة العربية السريعة لها فى إطار تكريس الجهود نحو مسار هدف

محدد. ودليل الصداقة والتعاون بين عالمين متقاربين ومتفاهمين، يتمثل فى وجود المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا، الذى يطمح فى أن يصبح مصرفًا للمعطيات والمعلومات والإعلام ومركزا للخبراء والتدريب والتأهيل والتوجيه، وفى إيجاز، فإن الهدف، هو جعل المصرف العربى، للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا مؤسسة تنموية دولية محددة الأهداف تتحدث باسم أفريقيا فى العالم العربى، وتمثل صوت العالم العربى فى أفريقيا.

والنتائج التى أحرزها المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا خلال أول عام من قيامه لتستحق أن يشار إليها بالبنان، حيث قد تعهد بما قدره ١٢٠ مليون دولار أمريكى لتمويل مشروعات تنموية فى أفريقيا، أى بما يعادل ٥٢٪ من رأسماله المكتتب الذى يبلغ ٢٣٠ مليون دولار، مقدمة لتمويل مشروعات لتعود بالفائدة على ١٩ بلدا أفريقيا.

ووفاء للعهد الذى قطعه على نفسه بضرورة العمل الجاد قبل نهاية عام ١٩٧٥، فإن المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا، قد كرس جهده ومنح لفكرة التعاون العربى/ الأفريقى عنصرًا ديناميكيًا فعالاً، وأسبغ على التضامن العربى/ الأفريقى إيمانًا متجددًا به، هذا بالإضافة إلى ما تم تقديمه بصفة عون نفطى عربى، مقداره ١٧٠ مليون دولار أمريكى، بالإضافة إلى زيادة العون الثنائى العربى لأفريقيا (الصندوق الكويتى- الصندوق السعودى - صندوق أبو ظبى. . . الخ).

ولقد وضح تعهد المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا بتقديم ما قيمته ١٢٠ مليون دولار أمريكى، لتمويل مشاريع التعاون العربى/ الأفريقى على أسس جديدة.

ويمكن توسيع دائرة عمل المصرف بأسلوب مبرمج، ومنظم، خلال الأعوام المقبلة عندما يتوفر للمصرف موارد جديدة. وفى هذا الصدد فإن مجلس محافظى المصرف دائمًا ما يحاول زيادة رأس المال لتحقيق أغلبية أهدافه، وخاصة التنسيق بين نشاطات المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا مع مؤسسات التنمية العربية الأخرى.

والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا والعضو بمجموعة مؤسسات تنموية عربية ووطنية وعالمية، قد أبرم عدداً من اتفاقيات التعاون مع البنك الدولى وبنك التنمية الأفريقى وصناديق التنمية الأوربية. كما أقام علاقات متميزة مع معظم المؤسسات العربية المالية (الصندوق الكويتى - صندوق أبو ظبى - الصندوق السعودى - بنك التنمية الإسلامى)، وقد تم الاتفاق معها على تنظيم جداول زمنية للتنسيق والتشاور وتبادل الدراسات والمعلومات، ولهذا فإنه من المناسب الإشارة والإشادة بالعزم المعقود على ضرورة التعاون، الأمر الذى بدا واضحًا بين أفريقيا والعرب، وكذلك الإشارة بالصيغة التى تم الاتفاق عليها والتى تقتضى عقد اجتماعات دورية بين كبار المسئولين بالمصرف وبالمؤسسات المالية العربية، حيث يتم تدارس شتى المسائل ذات الصلة بتوجيه السياسة العربية الحالية والمستقبلية نحو المزيد من تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية فى أفريقيا.

وإنه لمن المؤكد جدوى وأهمية هذه اللقاءات، وما ستسهم به من صيغ وأفكار تسمح بسباق الزمن، وأخذ المبادرة فى السيطرة على المصاعب التى تواجه تمويل المشاريع فى أفريقيا.

وقد تجسَّد تعاون المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا مع صناديق التنمية العربية الأخرى فى عدة مشاريع تنموية بأفريقيا، وبهذا يؤدى المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا دوره كمحرك نشط ومبدع للتعاون العربى/ الأفريقى.

وسوف أعرض فيما يلى إلى كل من المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا، وبنك التنمية الأفريقى.

المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا

تأسس هذا المصرف فى الفترة من ٢٦-٢٨ نوفمبر عام ١٩٧٣، أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربى السادس بالجزائر، برأس مال قدره ٢٣١ مليون دولار أمريكى، تسهم فيه جميع الدول الأعضاء بالجامعة العربية بما فى ذلك فلسطين، وباستثناء الصومال ودولتى اليمن (١٨ دوله عربيه). ومجال الاستفادة منه يضم جميع البلدان الأفريقية غير الأعضاء بالجامعة العربية، والأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية. وقد تكون مجلس للمحافظين برئاسة وزير مالية المملكة الأردنية الهاشمية، وعضوية جميع وزراء المالية بالدول السبعة عشر الأخرى.

مجلس الإدارة:

يتكون مجلس إدارة المصرف من أحد عشر عضواً يمثّلون:

«المملكة العربية السعودية - الكويت - ليبيا - الجزائر - المغرب - قطر - فلسطين - العراق - دولة الإمارات العربية المتحدة - مصر - سوريا»، واتفق على أن تكون الخرطوم عاصمة جمهورية السودان الديمقراطية مقراً للمصرف، علمًا بأنه قد تم التوقيع على اتفاقية المصرف العربى للتنمية الاقتصادية.

وقد بدأ العمل بالاتفاقية بعد التصديق عليها من جانب ست من الدول الموقعة عليها، وقد بلغ اكتتابها فى رأس المال ١١٧ مليون دولار، وهو ما يزيد على ٥٠٪ من رأس المال المكتتب، وفى مؤتمر القمة العربى السابع الذى عقد بالرباط فى الفترة من ٢٦-٢٩ أكتوبر عام ١٩٧٤، وافق المؤتمر على مبدأ زيادة رأس المال، واختيار مدينة الخرطوم مقراً للمصرف.

وقد عقد مجلس محافظى المصرف أول اجتماع له فى القاهرة فى ١١ يناير عام ١٩٧٥، وانتخب وزير المالية السودانى رئيسًا له، كما انتخب وزير التخطيط التونسى أول رئيس ومدير عام للمصرف لمدة خمسة أعوام قابلة للتجديد، وقد وقّع

المدير فى ٧ أبريل ١٩٧٥، مع رئيس البنك الدولى للإنشاء والتعمير اتفاقية للتعاون بين الجانبين، وفى الشهر التالى عقد اجتماع هام فى القاهرة تحت رعاية الجامعة العربية، ضم العديد من المؤسسات المالية بهدف إقامة تعاون وثيق بينها وبين المصرف فى مجال التنمية، وفعلاً وقع مدير المصرف اتفاقيات تعاون بينه وبين كل من بنك التنمية الأفريقى وصندوق التنمية الأفريقى.

وفى أول اجتماع لمجلس إدارة المصرف فى الخرطوم يومى ٢٨-٢٩ نوفمبر عام ١٩٧٥، وافق على أول مجموعة من المشروعات فى الدول الأفريقية وعددها ١٢ مشروعًا، قدمت لها قروض بلغت ٨٥,٥ مليون دولار.

وفى أول مارس عام ١٩٧٦، أعلنت منظمة الوحدة الأفريقية عن رغبتها فى التعاون مع المصرف والعمل معًا، كما صدر قرار من الجامعة العربية فى ٢٠ مارس ١٩٧٦ تم بموجبه وضع الصندوق العربى لتقديم القروض للدول الأفريقية تحت الإشراف الفنى والإدارى للمصرف، وكانت جامعة الدول العربية هى التى تقوم بالإشراف عليه.

وفى الفترة من ٢١-٢٣ مارس عام ١٩٧٦، اجتمع مجلس إدارة المصرف للمرة الثانية حيث وافق على ست مشاريع، بلغت قيمة القروض المقدمة إليها ٢٩ مليون دولار.

وبدأ المسئولون فى البنك المصرفى فى التحرك على الصعيد الدولى بعد أن نجحوا فى توقيع اتفاقية مع البنك الدولى للإنشاء والتعمير، حيث وقعوا بعد ذلك اتفاقية مع صندوق الاعتماد اليوغسلافى للتصدير والتأمينات، كما وقعت اتفاقية أخرى للتعاون مع اليونسكو.

واستمر البنك يسير بخطوات واسعة، إلا أن إمكانياته المادية أقل من أن تواجه كافة طلبات الدول الأفريقية التى تحتاج فعلاً إلى إقامة مشروعات حيوية، ويلاحظ أن الدول الغنية لم تحاول أن تمد يد العون للمصرف لمساعدته على أداء مهمته.

بنك التنمية الأفريقى

تأسس هذا البنك فى عام ١٩٦٤، وقد ساهم فى تغيير وجه الحياة فى أفريقيا إلى حد ما، ومنذ مولده والبنك يعمل داخل إطار خطة تهدف، أولاً، وقبل كل شىء، إلى دعم التضامن الأفريقى رغم كل ما واجهه من صعوبات، كاختلاف اللغة والاتجاهات السياسية، وذلك للنهوض بالشعوب الأفريقية اقتصاديا واجتماعيا، والعمل على تحقيق التكامل التدريجى للاقتصاد الوطنى للدول الأعضاء.

والبنك يضم ٣٩ دولة من أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية، البالغ عددهم ٥٣ دولة، ويبذل بنك التنمية الأفريقى قصارى جهده لحماية الشخصية الأفريقية للمنظمة، وأهمية هذه الجهود التى لا يتوانى البنك فى بذلها، والتى ستنعكس بوضوح عندما نمعن النظر فى هيكل رؤوس الأموال المساهمة، فهناك ١٦ دولة من الدول الأعضاء فى البنك لا زالت طبقًا لتقرير هيئة الأمم المتحدة، ضمن أفقر ٢٥ دولة فى العالم.

وفى البداية بلغ حجم المال المساهم به رسميًا فى البنك ٢٥٠ مليون وحدة حسابية، أى ما يعادل ٣٠٠ مليون دولار تقريبًا، أما الآن فقد قفز هذا الرقم إلى ٤٠٠ مليون وحدة حسابية، أى ما يعادل ٤٨٠ مليون دولار تقريبًا، وقد ساهمت الدول الأعضاء - مساهمة أولية - بحصص متساوية من الأسهم الإسمية والقابلة للتحويل، وقد قفز الحجم الإجمالى لرأس المال المكتتب (المساهم) به فى ٨ أغسطس سنة ١٩٧٤ ما يعادل ٤٤٥,٠٧١,٠٠٠ دولار، وأصبح البنك قادرًا على أن يخلق أو يدير رؤوس الأموال الخاصة على أن تستخدم طبقًا لما تنص عليه اللوائح الخاصة بالبنك.

ويمثل كل دولة من الدول الأعضاء محافظ، ويتم اختيار محافظى البنك من وزراء المالية التابعين للدول الأعضاء، ويقوم المجلس الحاكم (التأسيسى) باختيار أعضاء المجلس التنفيذى الذى يتكون من ٩ أعضاء لمدة ٣ سنوات، ويتحمل هذا

المجلس المسئولية كاملة عن نشاط البنك، ويخصص لكل مدير من ينوب عنه أو يقوم بمساعدته، كما يقوم المجلس الحاكم باختيار الرئيس أيضًا الذى تستمر مدته فى الرئاسة خمس سنوات، ويتلخص عمله فى الإشراف على المجلس التنفيذى، ويعتبر الرئيس الممثل الرسمى للبنك، هذا بجانب رئاسته لكافة العاملين، ويقوم بمساعدته نائب أو أكثر.

والبنك يستغل كافة الإمكانات والمصادر المتاحة من أجل تمويل المشروعات وبرامج الاستثمارات التى من شأنها دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول الأعضاء، ويعطى البنك الأولوية للمشروعات التى من شأنها أن تزيد التعاون والتقارب الإقليمى ودعم العلاقات المتبادلة بين الدول الأعضاء فى شتى وجوه الحياة؛ ويقوم البنك بتشجيع استثمارات القطاعين العام والخاص فى أفريقيا بقصد تسهيل عمليات الدراسة والتمويل والتنفيذ الخاصة ببرامج التنمية، وأنشطة البنك المتعددة لا تقتصر على التعامل مع الهيئات العامة والدول، بل يمكن أيضًا للشركات الخاصة أن تستفيد من قروض البنك بشرط موافقة الدول الأعضاء التابعة لها هذه الشركات.

وكان حجم القروض والاستثمارات التى وافق عليها البنك حتى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٧٤ : حوالى ١٩٢ مليون دولار، استغلت فى تنفيذ ٩٨ مشروعًا فى ٣١ دولة، أما الحجم الإجمالى للمشروعات التى ساهم البنك فى إقامتها والتى تمثل استثمارات عالمية فقد بلغ ٦٠٠ مليون دولار.

وحرصًا من البنك على تجنيد كل ما يمكن تجنيده من رؤوس الأموال لخدمة القارة، قام بإنشاء صندوق التنمية الأفريقى فى يوليو عام ١٩٧٢، وقد سارع بالإسهام فيه دول متعددة من جنسيات مختلفة، بلغ عددها ١٥ دولة من جميع أنحاء العالم وهى بلجيكا والبرازيل وكند والدانمرك وفنلندا واليابان وإيطاليا ونيوزيلندا والنرويج وأسبانيا والسويد وبريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا الغربية ويوغسلافيا.

وبدأ الصندوق نشاطه فى أغسطس عام ١٩٧٣، حيث قام بتمويل ١٠ مشروعات رئيسية، ويمنح صندوق التنمية الأفريقى قروضًا دون فوائد تسدد على

فترات طويلة تستغرق أحيانًا أكثر من ٥٠ عامًا ، ويعمل بنك التنمية الأفريقية على تطويرها من خلال ما يقدمه لبلدانها من دعم وعون.

ومعروف أن عددًا كبيرًا من الدول العربية الواقعة فى إفريقيا أعضاء مؤسسون فى هذا البنك.

ولقد تلقى بنك التنمية الأفريقى - مثله فى ذلك مثل كافة البلدان الأفريقية - ومنذ البداية، مبادرة الدول العربية لإرساء أسس تعاون متميز مع البلدان الأفريقية بكل حرارة وترحاب.

والصلات التاريخية والثقافية وتشابه الظروف الاجتماعية وتماثل التطلعات والأهداف من شأنها -بلا ريب- أن تقود العرب والأفارقة إلى التعاون من أجل مصالحهم المتبادلة.

وحيث إن العلاقات العربية / الأفريقية لا تقوم على أساس أهداف سياسية أو تسلطية، فإن البلدان العربية والبلدان الأفريقية تجمع فيما بينها الظروف الملائمة لقيام تعاون مثمر، يفتح المجال أمام آفاق هامة لأفريقيا والبلدان العربية المهتمة - وهذا حقها المشروع - لضمان حفظ ثرواتها.

لقد تجلت وحدة الآراء فى عدة مناسبات شهدتها محاولات دولية كبرى، وقد حددت مختلف تصريحات وقرارات رؤساء الدول العربية والأفريقية أهداف هذا التعاون فى دعم الاستقلال الاقتصادى وترقية التنمية الاقتصادية.

ومختلف التصريحات ومواقف المسئولين بالحكومات والمنظمات فى البلدان العربية والأفريقية، تشكل الأسس التى ينبغى قيام هذا التعاون عليها والتى يمكن توسيع مجالاتها. وهذا التعاون ينبغى أن يحتذى إذا أردنا حقًا تغيير العقليات والهياكل والإجراءات التى تحكم حاليًا التعاون الدولى.

لقد أبديت عدة اقتراحات حول مجالات مختلفة للتعاون ولا سيما التعاون الاقتصادى والمالى. ومن الضرورى دراسة تلك المقترحات بصورة مستفيضة من أجل تأكيد الأهداف، واتخاذ الإجراءات المناسبة للعمل.

إن هناك إمكانات واسعة للتعاون بين بنك التنمية الأفريقى والهيئات العربية

الوطنية منها والمتعددة الأطراف، ولقد تبين للمسئولين السياسيين العرب ورؤساء المنظمات العربية إمكانات ملموسة للتعاون، وفى هذا الصدد، فإن بنك التنمية الأفريقى لهو أكثر قدرة بما له من تنظيم ملائم، كما أنه لديه الكثير من المشاريع التى تتطلب الإنجاز حيث إن الإمكانات التى بحوزة المنظمات العربية وخبرتها الواسعة، من شأنها أن تتيح المجال للقيام معًا بعدد كبير من الأنشطة.

وفى إيجاز؛ فإن الأهداف الرئيسية التى يسعى بنك التنمية الأفريقية لتحقيقها والمشكلات التى تواجهه كثيرة.

لقد تم التفكير فى قيام بنك التنمية الأفريقية فى لحظة كانت بعض البلاد الأفريقية، حتى ذلك الوقت، أقاليم مستعمرة، وقد أضحت الآن أمما مستقلة عازمة على تشكيل مصير شعوبها بنفسها.

وكان العديد منها فى ذلك الوقت - مثلما هو حادث اليوم - قد اقتنعوا بأن أفضل وسيلة للحفاظ على استقلال بلادهم يكمن فى خوض غمار معركة تأييد ضد التخلف والفقر الاقتصادى والاجتماعى، وغير ذلك، واستشعاراً بمحدودية الإمكانات المالية والموارد من الأيدى العاملة المؤهلة فقد توصلت الدول الأفريقية الوليدة إلى أن هذه المعركة لها فرص أكثر للنجاح من خلال إطار من التعاون المشترك على صعيد إقليمى أكثر من العمل على أساس الجهود الفردية المبعثرة فى غير ما تلاحم.

ولتلبية الآمال المعلقة على البنك، تحتم عليه صياغة فلسفة للتنمية تتلاءم واحتياجات دول أفريقيا، وتحديد شتى الطرق المفتوحة بالقارة مع الاجتهاد فى تعبئة موارد جديدة، زيادة على الموارد المتاحة فى ذلك الوقت، والتى هى أساسًا موارد أفريقية.

تلك هى المبادئ الأساسية التى أدت إلى قيام بنك التنمية الأفريقى.

لقد وجدت كافة البلدان الأعضاء نفسها عند قيام بنك التنمية الأفريقى نهبًا لنفس مشكلات التخلف؛ فقد كانت هياكلها الأساسية والمادية غير متطورة فى المراحل الأولى من التكوين، كما ان إنتاجها كان أساسًا للمواد الأولية، ويعتمد اقتصادها إلى حد بعيد، على مجموعة المنتجات الأساسية، كما أن تصنيعها لم

يكن متكاملاً أو مـدروساً، وكانت تلك البلاد تعـانى من نقص فى الأيدى العاملة المؤهلة، وافتقرت للمعلومات الكافية الخاصة بطبيعة وحجم مواردها الطبيعية.

واليوم، فإن مشكلات التخلف لم تحد شـيئًا من ضراوتها، بل قد تدهورت فى كثير من البلدان بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية.

والأمر الذى يَرِد فـوراً على الأذهان اليوم، هو معرفـة إلى أى مدى نجح البنك فى تحقيق آمال مؤسسية طوال السنوات الأخيرة.

وبنك التنمية الأفـريقى - مثله فى ذلك مثل أى مؤسســة بشرية -لم يصل حد الكمال وتشوبه بعض النواقص، بيد أنه قد أحرز نتائج باهرة.

ففى سـبتمبـر ١٩٦٤، وهو التاريخ الرسمى لإنشـائه، كان عدد أعـضاء بنك التنميـة الأفريقى ٢٠ عضـوا، وأصبح اليـوم ٤١ بلدا أفريقيـا مسـتقلا، ونتيـجة للإسراع فى مستوى نشاط عمليات البنـك، ولتلبية رغبة الدول الأعضاء فى إيجاد موارد جـديدة، تم رفع رأسمال البنك إلى ١٠٠ مليـون من الوحدات الحسـابية، وأضحى صندوق التنميـة الأفريقى حقيقة ودليـلا ينهض على أن البنك - مثله فى ذلك مثل كافة مـؤسسات التمويل الأخرى- أصبح له دورا هام يقـوم به فى تعبئة واستخدام الموارد من أجل تنمية وتنسيق العون الدولى.

لقد بذل بنك التنمية الأفريقى جهده على ألا يقتصر دوره على تعبئة واستخدام الموارد من أجل تمويل المشاريع التنـموية فقط، وإنما ليمـتد محيط عـمله فى تصور أكثر اتساعـا؛ ليكون هيئة تنموية قادرة على إطلاق ونشر الأفكار الخـاصة بالتنمية الاقتصادية لأفريقيا والتعاون على مستوى القارة.

ولتقـييم إنجازات البنك، فـلا ينبغى مطلقا غض النظر عن أن الأفـارقة- ومنذ البداية- قد رغبوا فى إقامة مؤسسة أفريقية خالصة، تتخطى أى نفوذ سياسى وهيئة للتضامن تترجم رغبتهم فى الاعتـماد قبل كل شىء على أنفسهم. فالأفارقة، إذن قد اختاروا وعن طواعـية الطريق الصعب، ولا سيما فى وقت اعتـبر فيه حق كل بلد فى الاستقـلال السياسى والاقتـصادى وحرية التصرف فى ثرواتـه، بمثابة عمل مضاد على الصـعيد الدولى. ويعد بنك التنمـية الأفريقى، إذن مؤسسـة خاصة لا يمكن مقارنتها بالمؤسسات الدولية الأخرى.

والبنك حين شارف على عقده الخامس منذ إنشائه، إنما يمر بلحظة تحتاج فيها الدول الأعضاء. أكثر من أى وقت مضى فى تاريخها لهيئة تنموية قوية وديناميكية، هيئة لها الدراية التامة لمشكلات وتطلعات الشعوب الأفريقية.

والمصاعب والعوائق التى يعانى منها البنك، هى نفسها التى تقع على كاهل كافة الدول الأعضاء، وأفريقيا، تلك القارة التى - وإلى مدى طويل من الزمن - كانت فى خضم النسيان بالنسبة لتوزيعات العون الدولى، تنقصها بصورة ملحة الوسائل المالية لاستغلال ثرواتها الكبيرة بغية تأكيد الاستقلال الحقيقى لدولها. هذا وتعد البلدان الأفريقية من أكثر البلدان التى عانت من عدم التوازن الاقتصادى الخطير الكامن فى العلاقات بين البلدان المتطورة والبلدان النامية.

لقد أوضحت المحاولات الدولية حول الوضع الاقتصادى والمالى فى أفريقيا وضرورة إحداث زيادة محسوسة فى العون الدولى وتحسين شروط منحه، وللأسف فإن شيئا جادا فى هذا الصدد لم تقم به الأسرة الدولية بعد، وبالمقابل فإن العون الجديد الذى منحته بلدان العالم الثالث ولا سيما البلدان المنتجة للنفط، قد بلغ وبسرعة مستوى هاما، سمح للبلدان الأفريقية بالتغلب على بعض المصاعب الخطيرة التى واجهتها.

وعن البحث عن حل لمشكلة تمويل موارد حقيقية وجديدة لصالح أفريقيا، فإنه من المهم عدم غض الطرف عن مبدأين أساسين:

أولاً: يتعين تقديم العون وبدون تمييز فيما بين مجموعات الدول آخذين فى الاعتبار مستوى التنمية لتلك المجموعات.

ولقد ناضل البنك دوما فى صالح منح عون خاص للبلدان الأكثر احتياجا بشروط سخية للغاية ومتلائمة بالضرورة - كما وكيفا - مع الاحتياجات الحقيقية لتلك البلدان، كما أن الاهتمام الخاص الذى يتعين توجيهه لا ينبغى أن ينسينا مع ذلك الآخرين؛ فلقد أصابت الأزمة الاقتصادية كافة البلدان النامية بغض النظر عن مستوى النمو فيها، وقد يكون من الوهم والخطر الاعتقاد فى أن حل أزمة شاملة يكمن فى إيجاد حلول قاصرة على حلول مجموعة من الأمم.

وإنه يتعين ترك الباب مفتوحا أمام جميع الدول النامية بما فى ذلك الدول التى نجحت بإصرار فى انتهاج طريقة ديناميكية للنمو، كى تحظى بنصيب من الموارد الجديدة التى يمكن استخلاصها، إذ أن الطريق لازال طويلا أمام هذه البلدان؛ لتحقيق هدفها النهائى، وعدم مساعدة تلك البلدان يعنى المخاطرة بتدهور اقتصادياتها، وتعريض النتائج التى تحققت للخطر.

وفى وضع اقتصادى خطير على هذا النحو يتعين - مهما كلف الأمر - الحفاظ على معدل الزيادة الذى حدث خلال السنوات الأخيرة، ويتعين أن تهدف الأعمال التى سيشرع فيها على الصعيد الدولى إلى خلق مصادر أخرى من الموارد الجديدة، وليس الاقتصار على ما هو موجود من تمويلات بسيطة من الموارد الجديدة الموجودة من مجموعة من البلدان النامية إلى مجموعة أخرى.

ثانياً: يتعين أن تسهم البلدان المستفيدة مباشرة أو بواسطة مؤسساتها المتخصصة، وعلى أساس من المساواة، فى توزيع وتشغيل الموارد الموجودة تحت تصرف التنمية.

هذا، ويركز البنك على المشاريع الزراعية التى تشكل مع النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية القطاع ذو الأولوية. وقد كان لدخول صندوق التنمية الأفريقى المرحلة العملية فضل كبير فى اتساع عمليات البنك، لتشمل قطاعات جديدة تشكل التنمية لها مقدمة (الانطلاق) الاقتصادى لعدد كبير من الدول الأعضاء.

التعاون مع مؤسسات التمويل التنموية الأخرى:

يقيم بنك التنمية الأفريقى علاقات وطيدة سواء مع المنظمات الإقليمية والفرعية الأفريقية، أم مع الهيئات الدولية التى بوسعها إعانتها فى إنجاز أهدافها، ولقد وقع البنك اتفاقيات تعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، والمصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا، وهيئة تطوير زراعة الأرز بأفريقيا، وكذلك مع الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وهى:

* برنامج الأمم المتحدة للتنمية.
* اليونيسكو.
* منظمة العمل الدولية.
* منظمة الصحة العالمية.

ولقد أعد البنك، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، لعقد المؤتمر الأفريقى الوزارى الأول حول التجارة والتنمية والمشكلات النقدية، هذا المؤتمر الذى انعقد بابيدجان، فى مايو عام ١٩٧٣، واقترح فيه الوزراء الإعلان الأفريقى حول التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادى وهو الإعلان الذى تبناه فيما بعد، رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية خلال اجتماعهم بأديس أبابا فى نفس العام.

تكوين المؤسسات المتعددة الجنسيات:

استشعارا بعدم كفاية موارد البنك الذاتية لمواجهة احتياجات القارة الكبيرة؛ فان البنك لم يتوان عن بذل جهود كبيرة للبحث عن موارد أخرى خارجية، وقد أدت هذه الجهود إلى قيام هيئتين متعددتى الجنسية، يتم عبرهما تصريف رؤوس الأموال الخاصة والعامة، وهما:

صندوق التنمية الأفريقى:

صندوق التنمية الأفريقى الذى أنشأه بنك التنمية الأفريقى فى يونيو عام ١٩٧٢، يعتبر هيئة متعددة الجنسيات، اكتتب إلى جانب بنك التنمية الأفريقى فيها، ١٧ دولة غير أفريقية مصدرة لرؤوس الأموال:

وحتى ٣٠ يونيو عام ١٩٧٦، بلغ مجموع تعهدات الدول المشتركة بالصندوق ٣٦١ مليون وحدة حسابية (أى حوالى ٤٠١ مليون دولار أمريكى) تم إيداع ما قيمته ١٣٣ مليون وحدة حسابية (حوالى ١٤٨ مليون دولار أمريكى).

ولقد بدأ الصندوق فى عملياته فى أغسطس ١٩٧٣، وبلغت تعهداته فى ٣١ ديسمبر ١٩٧٥، ما يقرب من ١٤٠ مليون دولار أمريكى مقسمة على ٤٠ مشروعا ودراسة لا سيما بالمناطق المتأثرة بالجفاف. وهذه المشاريع وزعت تبعا للقطاعات المختلفة على النحو التالى:

الزراعة ٤٢,٢٪، النقل ٢٦,٨٪، معدات المياه والاتصالات السلكية واللاسلكية ١٦,٧٪، الصحة ١٠,٣٪، التربية ٤٪.

إن هذه الإنجازات السريعة دليل ملموس على ديناميكية سياسية الإقراض التى

تبناها الصندوق، لتعميم نشاط البنك الرامى إلى التعجيل بالنمو الاقتصادى للبلدان الأعضاء به، ولكفالة تطور إقليمى متوازن.

علما بأن القـروض التى منحها الصندوق بشروط مـجزية، معفـاة من أية فائدة وتسدد خلال خمسين عاما.

لقد أدت الجهـود التى بذلها بنك التنمية الأفريقى لـتعبئة موارد إضـافية بداخل القارة الأفريقـية، إلى قيام صندوق (نيـجيريا) الخاص والذى عـهد أمر إدارته إلى البنك، وهذا الصندوق الذى حـددت قيمـته المبدئيـة بما مقـداره ٨٠ مليون دولار أمريكى، مـخصص لتمـويل مشاريع تنمـوية مكرسة لتشجـيع النمو الاقتـصادى والتقدم الاجـتماعى بأفريقـيا، ولا سيمـا بالبلدان الأعضاء ببنك التنميـة الأفريقى الأقل تطورا، أو التى تأثرت بصورة خطرة نتيجـة للظروف الاقتصادية الدولية ذات الأثر السلبى على اقتصاديات تلك البلدان.

فضلا عن ذلك، فـلقد شرع البنك فى استـغلال مصادر أخرى للتـمويل لدعم قدرته العملية، ومن هنا فقد أصـدر البنك سندات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل بالأسواق الأفريقية والدولية.

ولقد كانت مختلف ردود الفعل على هذه المبادرة إيجابية للغاية.

ثانيًا: شركة سيفيدا:

قد أنشأ بنك التنميـة فى نوفمبر عام ١٩٧٠، بمبادرة من شركة (سـيفيدا) التى تعتبر نموذجـا آخر للتعاون المتعدد الجنسـيات المكرس لتشجيع التنميـة فى أفريقيا، وهذه الشركة القائمة (بجنيف) تعتبـر شركة تجارية ترمى إلى تجميع رؤوس الأموال الخاصة الدولية لتشـجيع قيام وتوسع الشركة الانتاجية بأفريقـيا، والمساهمون بهذه الشركة يضمون، بالإضافة إلى المؤسسـة المالية الدولية، حوالى مائة من المؤسسات المالية والصناعية والتجارية بالولايات المتحدة الأمريكية وأوربا وآسيا، ويبلغ رأسمال هذه الشركة المصرح بـه خمسة ملايين دولار، ويقدر رأسمـالها المكتتب بـ ١٢,٥ مليون دولار.

والبنك بصفة عامـة.. يعمل بهمة ونشاط فى كثـير من المجالات الأخرى التى

تشمل بوجه خاص، التعـاون مع هيئات التنمية الإقليمية والفرعـية بأفريقيا، وفى التمويل المشترك للمشاريع مع الوكالات الأخرى، وفى الإسهام فى رأسمال أسهم البنوك التنموية الوطنية، وكذلك تقديم مساعدات مختلفة فى مجال العون الفنى.

تشجيع المؤسسات الإقليمية:

من أهم إنجـازات البنك فى سبـيل تعبـئة المزيد من الموارد الإضـافيـة من أجل التنمية الاقـتصادية للقارة، هو قـيام الشركة الافريقـية لاعادة التأمـين «أفريكير»، والتى تم التوقيع على الاتفاقية الخاصة بها بمؤتمر الوزراء المفوضين من طرف البنك و ٣٢ دولة، والذى عقد بياوندى (الكاميرون) فى فبراير عام ١٩٧٦.

والشركة الأفريقية لإعادة التأمين كـانت من نتاج تفكير البنك، وتكفّل بتشجيعها وهى تهدف إلى تشجيع تطوير التأمين وإعادة التأمين بأفريقيا، وتشجيع نمو التأمين البحرى علـى المستوى الإقليمى والفرعـى، وزيادة القدرة على التنمية الاقـتصادية بأفريقيا.

لقد وقـعت أربع دول أخرى على الاتفاقيــة قبل التاريخ المحدد، بالإضــافة إلى ٣٢ دولة سبق أن وقعت على الاتفاقية، إبـان انعقاد مؤتمر الوزراء المفوضين مما زاد عدد الدول التى وقـعت على الاتفاقـية إلى ٣٦ من مجـموع ٥٢ دولة بالرأســمال المبدئى المكتتب.

هذا وتقوم البلدان الأخـرى التى لم توقع على الاتفاقـية قبل التـاريخ المحدد، بالتوقيع عليها بعد سريان العمل بها.

التعاون العربى الأفريقى:

وفى نطاق سياسة البنك لتشجيع التعاون الإقليمى والدولى لصالح أفريقيا، قرر البنك أن يضع نفــسه تحت تصـرف منظمة الوحـدة الأفريقيـة والجامـعة العـربية؛ لتشجيع الـتعاون العربى الأفريقى، وعليه بيـعت أسهم البنك بنشاط - وبناء على طلب هيئتين سياسـيتين - وبالمنجزات التى أدت إلى تبنى إعلان (داكار)، وبرنامج العمل الخاص بالتعاون العربى الأفريقى.

كما قرر البنك وضع تنظيمه وخبرته تحت تصرف البلدان العربية الراغبة فى منح عونها ومساعداتها الفنية لأفريقيا.

استعرضت فيما سبق التعاون بين العرب والأفريقيين، وإن كان هذا النشاط محمودا إلا أنه لا يتناسب أبدا مع العلاقات العربية الأفريقية، خاصة -كما سبق أن أوضحت- أن عدة دول عربية تكاد تمثل مساحاتها ثلث أفريقيا، تقع فى أفريقيا.

والتعاون القائم حاليا ضعيف، سواء على مستوى الحكومات أو على مستوى الشعوب والأفراد، كما أن العلاقات الشعبية الحميمة تكاد تكون فى حكم العدم، ماعدا قلة من الدول التى تمارس شعوبها نشاطا فى إفريقيا. وليس من المهم أن يستغل العرب ملايين الملايين فى أفريقيا. ولكن على الأقل تشجيع مواطنيهم على الاتجاه نحو الاستثمار فى أفريقيا القارة البكر.

كما أن على العرب أن يوجهوا خبراءهم إلى البلاد الأفريقية المختلفة؛ للمساهمة فى التخطيط وتطوير وخلق مشروعات جديدة.

وليكن فيما تفعله إسرائيل رغم امكانياتها المحدودة عدديا وماديا قدوة للدول العربية.

وفى الفصل التالى، ساعرض للنشاط الإسرائيلى فى القارة الإفريقية.

الباب الثالث

أفريقيا وإسرائيل

إسرائيل وأفريقيا

اغتصبت إسرائيل معظم أرض فلسطين، وأعلنت نفسها دولة فى ١٥ مايو ١٩٤٨، وبادرت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى إلى الاعتراف بها، كدولة فى قلب العالم العربى.

ومنذ اليوم الأول لوجودها بدأت تبحث عن أصدقاء لها فى كافة أنحاء العالم، واعتمدت على أصحاب الشركات اليهودية، لمساعدتها، وكانت الأرض الخصبة لها هى القارة الإفريقية، ولم تكن غالبية دولها قد حصلت على الاستقلال بعد، وتحالفت مع اتحاد جنوب أفريقيا العنصرى، وبدأت تغرس جذورا لها فى كل مستعمرة أفريقية انتظار ليوم استقلال تلك الدول.

وكانت إسرائيل ترتبط بعلاقات دبلوماسية مع ٣١ دولة إفريقية قبل حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، ويمكننا أن نصنف العلاقات التى تربط إسرائيل بالدول الإفريقية إلى مراتب، هى:

أولا: دول لا تعترف أصلا بإسرائيل، وهى: الصومال وجيبوتى فى شرق القارة، وموريتانيا فى غربها، ومجموعة دول شمال أفريقيا والسودان، وكل هذه دول عربية منضمة للجامعة العربية.

ثانيًا: دول قطعت علاقتها مع إسرائيل بعد تأكدها أن إسرائيل تريد الحرب وإن كانت تتظاهر بالسلام، وأنها لا تهتم بوجهة النظر الإفريقية لحل مشكلة الشرق الأوسط، وأنها خدعت لجنة الحكماء الأفريقيين وكانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ خاتمة المطاف.

ثالثًا: دول على علاقة وثيقة بإسرائيل ومرتبطة بها تمامًا، وهى جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية، وقد زاد عدد الخبراء الإسرائيليين الذين أرسلوا إلى البلاد الأفريقية من ٢٥ خبير عام ١٩٥٨ إلى ٤٠٦ عام ١٩٦٦، ثم إلى ١٠٠٠ خبيرا عام ١٩٧٢، وكان من بين ١٤ ألف طالب أجنبى تلقوا تدريبهم فى إسرائيل فى

الفترة من عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٧١، حوالى ٧ آلاف من الأفريقيين.

وفى مستعمرة أنجولا البرتغالية قبل الاستقلال، كان يشترك المدربون والمستشارون الإسرائيليون فى الحرب ضد رجال العصابات.

وفى نيجيريا وقفت الحكومة الإسرائيلية إلى جانب انفصال إقليم «بيافرا» الذى كان يعتمد على شركات البترول الإمبريالية.

وثَمَّة وجه آخر لإسرائيل، بصفة خاصة، هو الدور الذى تلعبه المنظمات اليهودية التى يسيطر عليها الصهيونيون فى جنوب أفريقيا، ذلك أن الطائفة اليهودية فى تلك البلاد يبلغ عددها ١٢٠ ألف شخص، من أكبر وأغنى الطوائف اليهودية فى العالم، ولما كانت هذه الطائفة ذات ميول صهيونية طاغية، فإن التبرعات المالية لإسرائيل تأتى فى المقام الثانى بعد التبرعات القادمة من الولايات المتحدة.

وإسرائيل تؤيد الحركة العنصرية فى جنوب أفريقيا - قبل إلغاء هذا النظام - تأييدا مطلقا؛ لأن كلا منهما قام على أساس عنصرى. وكان لإسرائيل دور خطير فى حركة الانفصال فى كاتنجا، ووقفت وراء حركة التمرد فى جنوب السودان. والواقع أن الهدف الأساسى للتغلغل الإسرائيلى فى أفريقيا هدف سياسى فى المقام الأول، يتمثل فى تأكيد الوجود الإسرائيلى للخروج من العزلة التى تعيشها وسط أمة تلفظ وجودها. ولا يعنى هذا أن الاعتبار السياسى هو كل الهدف، بل إن الاعتبار الاقتصادى فى مخطط التغلغل الإسرائيلى يعد المرتكز الأساسى فى تحقيق الهدف السياسى.

وتحاول إسرائيل أن ترسم لنفسها أمام دول أفريقيا صورة تعتمد على ثلاث نواح، هى.

١ - أنها صورة النموذج الجديد للدولة الصغيرة التى تنمى نفسها وتستخدم العلم والتكنولوجيا.

٢ - أنها مستعدة لتقديم المعونات والخبرات التى تحتاج لها الدول الصغيرة.

٣ - أنها نموذج حضارى تقدمى يعتمد على نفسه.

وأهداف إسرائيل من التسلل إلى إفريقيا، هى:

١ - تحطيم الحصار الاقتصادى العربى، وتدعيم المركز الاقتصادى الإسرائيلى فى دول أفريقيا.

٢ - الحصول على تأييد الدول الأفريقية الحديثة الاستقلال فى المحافل الدولية وكسب أصواتها.

٣ - عزل سياسة جمهورية مصر العربية والدول المتحررة عن المجتمع الدولى بخصوص قضية فلسطين، وذلك عن طريق كسب اعتراف دول العالم بإسرائيل وتوطيد علاقتها معهم، وبالتالى يتضاءل أمل العرب فى إيجاد أو تنفيذ حل عادل للمشكلة.

٤ - تأمل اسرائيل الاستطاعة فى يوم من الأيام أن تنضم إلى مجموعة الدول الأفروآسيوية.

٥ - أخطر من ذلك، أن إسرائيل ومن ورائها الدول الغربية تروج فكرة أن إسرائيل تعتبر نموذجًا مثاليا للدولة الأفريقية الآسيوية، والخطورة ليس فى مصدر الدعوى نفسها، ولكن فيما يترتب عليها من خلق بيئة فكرية لدى الجيل الجديد من الشباب الأفريقى بأن إسرائيل النموذج الجديد الذى يهتدى به، وحين يأتى دور هذا الجيل فى حكم بلاده، تجد إسرائيل منهم التأييد والمعونة.

ودور الاستعمار فى التسلل الإسرائيلى فى أفريقيا يهدف إلى:

١ - تمويل الدول الاستعمارية للمخطط الصهيونى؛ ليكون تحت تصرف إسرائيل رأس المال اللازم، والسماح لأصحاب رؤوس الأموال وغيرهم بالاشتراك فى هذا التمويل.

٢ - الحصول على الأموال من البنوك الأوربية والأمريكية لضمان القروض والمساعدات التى تقدمها إسرائيل إلى الدول النامية فى القارة.

٣ - التوسط لدى البنوك الأوروبية لتدبير الأموال اللازمة لتمويل المشاريع الاقتصادية والشركات التى تقوم إسرائيل بإنشائها فى الدول الأفريقية.

٤ - مد إسرائيل بالخبراء والفنيين لإرسالهم مع الخبراء والفنيين الإسرائيليين إلى أقطار أفريقيا.

٥ - إنشاء مشاريع صناعية لإنتاج السلع اللازمة لدول أفريقيا، وإقامة هذه المشاريع فى إسرائيل وفى البلاد الأفريقية، ووضعها تحت إشراف إسرائيل.

٦ - تشجيع إسرائيل للزعماء المتطرفين، واستمالتهم للتعاون مع الدول الاستعمارية.

٧ - سعى إسرائيل لأن تسيطر على الحكم فى أفريقيا والزعامات الأفريقية المسايرة للاستعمار.

٨ - سعى الدول الاستعمارية - ولو عن طريق الضغط - إلى خلق صداقة بين زعماء الدول الأفريقية وبين إسرائيل.

أما عن وسائل التسلل الإسرائيلى فيمكن تلخيصها فيما يلى:

١ - إنشاء شركات الملاحة البحرية المشتركة.

٢ - إمداد أفريقيا بالخبراء والفنيين المدنيين والعسكريين.

٣ - إعطاء الدول الأفريقية قروضا طويلة الأجل، والقيام ببعض المشروعات الاقتصادية لتلك الدول.

٤ - منح الدول الأفريقية منحا دراسية مجانية فى المجالين العسكرى والمدنى، وتنفيذا لهذه المخططات، قامت إسرائيل بعمل الآتى:

١ - العناية بتحسين وسائل المواصلات الداخلية والخارجية لزيادة النقل البحرى والجوى؛ تحقيقا للأهداف التوسعية فى التسلل إلى دول أفريقيا حديثة الاستقلال.

٢ - اضطرت إسرائيل نتيجة للحصار الاقتصادى العربى إلى زيادة عدد سفنها وطائراتها. فأمكن للأسطول الإسرائيلى البحرى فى عام ١٩٥٩، أن ينقل حوالى ٣٥٪ من مجموع النقليات الإسرائيلية المختلفة.

٣ - تحسين الموانى والمطارات وإنشاء خطوط ملاحية جديدة، فقد أقامت فى حيفا

حوضا لبناء السفن حمولة ٢٩,٠٠٠ طن، وأدخلت أحدث الأجهزة الإلكترونية فى مطار اللد.

والحقيقة التى لا يجب أن ننكرها، أن الشركات الإسرائيلية التى تعمل فى أفريقيا ما هى إلا فروع للاحتكار الأمريكى، وعلى سبيل المثال نرى أن جزءاً كبيرا من رأس المال الخاص لشركة «سولية يونية» تابع لبعض شركات أمريكية وللوكالة اليهودية، ومقرها الرئيسى فى الولايات المتحدة الأمريكية.

وتقوم إسرائيل بالاستثمار فى كثير من دول أفريقيا ذات الموارد الطبيعية الهائلة، كما هو الحال فى المناجم وغيرها، وقد تزايد هذا النشاط وعلى نطاق واسع منذ عام ١٩٧٥، فكونت إسرائيل فى دول أفريقيا ما يقرب من ٦٠ شركة، تسيطر على القطاعات الهامة وذات الحساسية الخاصة بالنسبة لهذه الدول، منها شركات تمارس العمل فى قطاع الإسكان والمرافق، وأخرى تقوم بخدمات المياه وتوزيع الكهرباء، وشركات تمارس النشاط الزراعى وصيد الأسماك والتوزيع فى الداخل والخارج، ولا يقتصر دور إسرائيل كسمسار للولايات المتحدة فى أفريقيا، بل ليشمل العمل لحساب بعض دول السوق الأوربية المشتركة ودول منظمة التجارة الحرة.

والواقع أن إسرائيل ليست لها أى مقومات اقتصادية ذاتية تتيح لها إغراق الدول الأفريقية بالمعونات، ولكنها تجد ذلك فى الدور الذى تقوم به كجسر للمستعمر الغربى، وكطريق يستثمر رؤوس الأموال الأجنبية للدول الإمبريالية فى غفلة من حكومات الدول الأفريقية حديثة الاستقلال.

وحينما قامت الشعوب الأفريقية تطالب باستقلالها فى العصر الحديث، أدرك الاستعمار وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة فى أفريقيا حاجته الماسة إلى من يحل محله بعد رحيله، فلم يجد غير إسرائيل لتقوم بنفس الدور الذى لعبته ولا تزال تلعبه حتى الآن. ذلك أن القارة الأفريقية تعتبر سوقا كبيرة لمنتجات الدول الاستعمارية، كما تعتبر مصدرا هائلا وهامًا للخدمات بالنسبة لها، وكذلك تعتبر القارة الأفريقية مجالا واسعا لاستثمار رؤوس الأموال الضخمة التى تعود بالأرباح الطائلة على الدول المستعمرة.

أهم مظاهر النشاط الإسرائيلى فى أفريقيا:

نجده فى دولة جنوب إفريقيا، متمثلا فى السيطرة على صناعة التعدين، ومعظم الميادين التجارية. ويعتبر الوجود الصهيونى فى زيمبابوى متماثلا مع جنوب أفريقيا.

أجهزة التغلغل الإسرائيلى فى أفريقيا:

١ - المنظمة الصهيونية العالمية، المنبثقة عن المؤتمر الصهيونى الأول الذى عقد فى بال فى سويسرا عام ١٨٩٧.

٢ - المؤتمر الصهيونى العالمى، وهو الجمعية العامة للمنظمة، ويقوم بانتخاب لجنة العمل والوكالة اليهودية.

٣ - الوكالة اليهودية، وقد أنشئت رسميا عام ١٩٢٦، وأخذت على عاتقها حل جميع المشاكل المتعلقة بالتهجير والاستعمار اليهودى لفلسطين.

٤ - المؤتمر اليهودى العالمى، وقد تأسس عام ١٩٣٦ ويضم المنظمات اليهودية المنتشرة فى العالم والجماعات اليهودية الأخرى، وأهدافه، هى: ضمان استمرار وحدة الشعب اليهودى، وضمان حقوق وأنظمة ومصالح الجاليات اليهودية، والدفاع عنها ضد أى تمييز عنصرى، وتشجيع تنمية الحياة الاجتماعية والثقافية للجاليات اليهودية، وتمثيل هذه الجاليات لدى المؤسسات الحكومية الدولية فى كل ما يتعلق بحياة الشعب اليهودى.

٥ - اتحاد نقابات العمال الإسرائيلى «الهستدروت»، وهو أقوى تنظيم داخل إسرائيل سياسيا وذو نشاط تعليمى وزراعى واقتصادى، وتربطه بالاتحاد الدولى الحر للعمال علاقة وثيقة.

٦ - حزب «الماباى»، وتنبع أهميته فى عضويته فى اتحاد الأحزاب الاشتراكية الأوربية ابتداء من عام ١٩٢٩.

٧ - المعهد الأفرو آسيوى، وهو معهد يقوم بنشاط كبير فى ميدان التدريب للدارسين من أفريقيا.

٨ - معهد «وايزمان» للعلوم وهو أقدم من المعهد الافرو آسيوى بسنتين، ومن

خلاله تدعو إسرائيل إلى عقد المؤتمرات الدولية فيها.

٩ - المنظمة الدولية لإعادة البناء، هدفها تدريب الطلبة من الدول الافريقية والآسيوية على الأعمال الكهربائية والميكانيكية وغيرها، وإلى جانب هذا التنظيم تعمل منظمتا «الجدناع» و«الناحال» فى مجالات التدريب العسكرى للشباب الأفريقى.

١٠ - منظمة «الهداسا»، وهى المنظمة الصهيونية النسائية ومركزها الرئيسى فى نيويورك، ولها مكتب فى إسرائيل، وتشرف على كلية الطب فى القدس، والتى خصص قسم منها للطلبة القادمين من أفريقيا وآسيا، ابتداء من عام ١٩٦١، وفى عام ١٩٦٢ قررت المنظمة إيفاد بعثات طبية إلى الدول الأفريقية للمساهمة فى مشروعات الصحة العامة.

١١ - معهد الدراسات الأفريقية، بحيفا، وهو يعطى منحا للدراسة فى إسرائيل.

الاستغلال الإسرائيلى فى أفريقيا :

رغم ما تدعيه إسرائيل ووسائل الإعلام عن الدور الذى تقوم به إسرائيل فى أفريقيا ومختلف أوجه التعاون من هذه الدول، إلا أن حقائق هذا الدور والعوامل الخفية التى مكنت وسهلت له قد تكشفت فى بعض الدول الأفريقية، ومن أمثلة ذلك:

١ - اكتشاف حكومة سيراليون ارتفاع تكاليف بناء البرلمان فى سير اليون الذى قامت ببنائه الشركة الإسرائيلية إلى ٥٠٦ آلاف جنيه فى حين أنه مثبت فى دفاتر الشركة ٣٨٠ ألف جنيه.

٢ - اشتراك مدير الصيادلة بوزارة الصحة فى سيراليون فى عمليات التهريب التى تقوم بها شركة «ديزيخوف».

٣ - عدم الإعلان عن عطاءات تنفيذ مشاريع رصف الطرق فى سيراليون؛ لتمكين الشركة الإسرائيلية من الحصول عليها، وعدم مناقشتها من جانب الشركات الأخرى.

٤ - إعطاء الأسبقية لشركة «بنجوسول»، وهى إحدى الشركات المشتركة «السوليه

بونيه» على إحدى الشركات النيجيرية وتقديم المسئول للمحاكمة.

٥ - انهيار الطريق الرئيسي في مطار أديس أبابا الذى قامت ببنائه الشركة الإسرائيلية التابعة للهستدروت.

والواقع أن لإسرائيل صفحة سوداء فى تاريخ القارة فى العصر الحديث، فهى تقف موقفًا مضادًا للحركات الوطنية، فقد صوتت إسرائيل فى الأمم المتحدة عام ١٩٥٢، ضد استقلال تونس، وقد صوتت فى عامى ١٩٥٣/ ١٩٥٤ ضد استقلال المغرب، وهكذا.

وقد عارضت إسرائيل مشروع «ليبيريا» فى تحكيم الأمم المتحدة بين الدول الاستعمارية والدول المستعمرة، هذا بجانب أنها امتنعت عن تأييد الكتلة الأفروآسيوية فى طلب إجراء انتخابات فى الكاميرون قبل إعلان استقلالها.

وقد أيدت اتحاد جنوب أفريقيا فى محاولة ضم إقليم جنوب غرب إفريقيا دون إجراء انتخابات أو استفتاء، وكذلك أيدت جنوب أفريقيا فى مسألة التفرقة العنصرية.

إسرائيل وأفريقيا والمعاهدات:

فى ١٣ يونيو عام ١٩٦٢، تم توقيع معاهدة الصداقة، واتفاق التعاون الفنى، بين إسرائيل وجمهورية «وسط أفريقيا» وذلك فى مدينة القدس.

وبهذه المناسبة، أدلى «دافيد داكو» رئيس جمهورية وسط أفريقيا بتصريح خلال مؤتمر صحفى بعد توقيع المعاهدة، قال فيه: «إن حكومته تأمل الحصول على مساعدة إسرائيل فى تطوير الزراعة والصناعة، وفى سد حاجات البلاد فى كافة الميادين بما فيها الثقافة العامة والأمور الفنية».

ولكن خلال زيارة المستر داكو لمختلف القطاعات الإسرائيلية قبل توقيع المعاهدة، لم يكن اهتمامه الرئيسى موجها نحو المزارع والمصانع والمدارس كما كان متوقعا بحكم الاتفاق، بل إنه كان منصرفًا إلى زيارة الأمكنة العسكرية، بصورة خاصة.

وعندما قام بزيارة أحد معسكرات التدريب، هتف معبرا عن شعور بلاده العميق

بالوفاء للمساعدة القيمة التى يقدمها الضباط الإسرائيليون لها فى تدريب الجنود الجدد لجمهورية وسط أفريقيا. وقد ألقت هذه الزيارة، بعض الأضواء على أغراض الصهيونية الحقيقية ونياتها تجاه جمهورية وسط أفريقيا الناشئة، فالعسكريون الإسرائيليون يتوقّون إلى أن يضعوا تحت مراقبتهم وسيطرتهم القوات المسلحة لهذه الجمهورية وإدخال مدربيها ومستشاريها العسكريين، كأعضاء أساسيين فى جيشها استعدادا لليوم الموعود، ولعله يوم انقلاب عسكرى حتى يصبح الحكم تحت إمرة هؤلاء الضباط.

ومن الجلى، أن إنشاء علاقات واتصالات إسرائيلية، وعلى نطاق ضيق ببعض الشخصيات والقادة الأفريقيين، لا يشكل خطرا بحد ذاته، ولكن الخطر، هو كون إسرائيل تعمل فى الواقع على تأسيس علاقاتها مع الدول الأفريقية، بشكل يوحى بأنها مصممة على إحراز انتصارات وجنى الفوائد بأية وسيلة.

فزعماء إسرائيل بتقديمهم جميع التسهيلات لممثلى الدول الأفريقية، وبدعوة هؤلاء لزيارة إسرائيل، والمبالغة فى تكريمهم والاهتمام بهم، تحت ستار المساعدة المالية أو الفنية وغيرها، إنما يمهدون لعقد مختلف المعاهدات والاتفاقات مع الدول الأفريقية، ولإضفاء صفة الشرعية على التغلغل الإسرائيلى النهم فى الأقطار الأفريقية، وبالتالى إلى إيجاد مرتكزات لنفوذهم وسيطرتهم على هذه الدول.

وفى كل مرة يظفر «رجال الأعمال» الإسرائيليون بترسيخ قواعد شرعية لمد نشاطهم فى هذه الدولة الأفريقية أو تلك، ثم ينصرفون فوراً، وبكل قواهم إلى «العمل» دون أن يضيعوا دقيقة واحدة من الوقت.

وقد بدأ تغلغل «رجال الأعمال» وسيطرتهم الاقتصادية والتجارية لحساب إسرائيل فى أفريقيا الشرقية والوسطى فى مطلع عام ١٩٥٣، عندما أنشأوا فى «إريتريا» وبعدها فى «أثيوبيا» شركة إسرائيلية لشراء الماشية وتصدير اللحوم إلى إسرائيل، وإلى عدد من دول أوربا.

وقد أنشأت هذه الشركة «سوليه بونية»، عدداً من المسالخ الآلية الحديثة، وبالنسبة إلى السكان الذين لا يعتبرهم الصهاينة سوى أيدى عاملة بأجر منخفض جداً، فإن اللحم يعد عندهم شيئا من الكماليات، ورغم هذا فقد نجحت «مسالخ»

إسرائيل فى أفريقيا، وأدت مهمتها «الأساسية» أفضل أداء.

وقد كانت نتائج نشاط هذه الشركة سيئة ومحدودة، نظراً للحصار الذى تفرضه الدول العربية حول إسرائيل، ولكونها لا تستطيع نقل بضائعها عبر قناة السويس آنذاك.

ولكن الاعتداء الغاشم، المسلح الذى قامت به بريطانيا وفرنسا إلى جانب حليفتهما إسرائيل ضد مصر، قد سمح للصهيونيين بأن يستولوا يومذاك، على قسم من الأراضى الفلسطينية تطل على البحر الأحمر.

وهناك فى «إيلات» أنشأت إسرائيل فى مطلع سنة ١٩٥٧، مرفأ بحرياً حديثاً، يمكن بواسطته النفاذ رأساً إلى الساحل الشرقى من أفريقيا.

ومن ذلك اليوم، أصبح التغلغل الإسرائيلى فى ذلك القسم من القارة الأفريقية، وخصوصاً فى «أثيوبيا» أكثر ثقلا وأبرز قوة وشكلا.

وفى سنة ١٩٥٨، سمحت الشركة الإسرائيلية «سوليه بونية» لنفسها، بأن تقتنص حقوقا غير محدودة، فى حقل المقاولات، والأعمال الهامة والإنشاءات الرئيسية فى أثيوبيا، وبذلك ضمنت لنفسها أرباحا ومنافع لا تحصى، فبدلا من أن تستعمل هذه الشركة المواد والخامات المحلية الوطنية فى أعمال الإنشاءات والأبنية، وحتى تجعل تكاليف هذه المشاريع منخفضة لمصلحة حكومة أثيوبيا عمدت إلى استخدام المواد ذات المصدر الإسرائيلى فقط.

وهذا التصرف، أجبر سائر الشركات المحلية الواقعة تحت سيطرة الشركة على استيراد كل ماهى بحاجة إليه من مواد البناء، من إسرائيل نفسها.

وتدل الإحصاءات، على أن القسم الأكبر من صادرات «تل أبيب» من الأسمنت، قد شحن إلى أثيوبيا.

وهذا ليس كل شىء طبعاً.

ففى سنة ١٩٦٠ قام «موشى ديان» وزير زراعة إسرائيل، بزيارة لأديس أبابا وتحت ضغط الرجل «العسكرى الفذ» الذى هو «ديان»، قبلت الحبشة أن تستقبل «الوجود» الإسرائيلى فى أعمال «الإصلاح» الداخلى، وفى إنتاج القطن، وغير

ذلك من الأعمال فى الحقول الصناعية الوطنية، وتطوير الصناعة فى البلاد.

وكانت نتيجة هذا «المجهود» فى أواخر عام ١٩٦٠، خلق شركتين للصيد برأسمال مشترك، بين الحبشة وإسرائيل.

لأول وهلة قد يظن أن جميع هذه الأمور لها هدف رئيسى واحد هو: تطوير الاقتصاد ورفع مستوى السكان فى الحبشة. ولكن عمليا، كان الأمر عكس ذلك تماما. فبدلاً من أن تربح حكومة الحبشة من المساعدة الإسرائيلية، منيت بخسائر جسيمة جداً فى حقل الاقتصادى الوطنى؛ لأن القسم الأكبر من الإنتاج المشترك للشركتين، من السمك لم يستهلك فى الحبشة، بل كان موجها نحو إسرائيل كإنتاج إضافى لتغذية الشعب الإسرائيلى، وبذلك سرحت إسرائيل ذلك «الجيش» من المستخدمين العاملين لخدمتها بأجور بخسة، وأثبتت أنها «دولة» لا تهتم إلا بإرضاء رغباتها وسد حاجاتها فقط، وفوق هذا عملت إسرائيل على الإفادة من اغتنام فرصة «التعاون» الاقتصادى مع الحبشة؛ لكى تفرض على الشعب الحبشى «عقيدتها» وفلسفتها الصهيونية، على أوسع نطاق.

ومن أجل ذلك، دعت الحكومة الإسرائيلية، فريقا من الأثيوبيين، لكى يقوموا- كما ادعت فى دعوتها - بزيارة إسرائيل «ويتدربوا» فى مدارسها الخاصة بالزراعة وفى «الكيبوتس» المعروفة.

وهنا يعمد الصهاينة، من «رجال العلوم والأعمال» إلى جعل هؤلاء الأثيوبيين المدربين يتبنون سياسة إسرائيل فى الحبشة، كما يجعلونهم أنصارا نشيطين، لمبدأ «التعاون» فقط، بين البلدين، إسرائيل والحبشة.

وبالفعل، فإن جيشا من «الفنيين» الإسرائيليين، قد غزا الحبشة بحجة الدراسة الموضوعية لمشاكل البلد وحاجاته.

وكان السبب الحقيقى لهذا الغزو، هو: إنشاء مؤسسات زراعية، على غرار «الكيبوتس» الإسرائيلى.

ومنذ عام ١٩٥٧ عنيت إسرائيل - عناية خاصة - بمد نشاطاتها التوسعية نحو كينيا.

واستنادا إلى اتفاقيات تجارية، أغرقت إسرائيل أسواق كينيا بمختلف البضائع والسلع الزراعية والزيوت والصابون، وحتى معجون الأسنان... الخ.

وكل هذه البضائع كانت تستورد سابقا، من بلدان أخرى غير إسرائيل وبأسعار منخفضة.

وكان هدف إسرائيل من هذا الإغراق، سد الطريق أمام الدول الإفريقية المجاورة، وعلى الأخص، البلدان العربية منها للتعامل مع كينيا.

وبناء على هذا التصميم، أقامت عام ١٩٦٠، معرضها «التجارى والصناعى» فى مدينة نيروبى.

وعلق الصهاينة آمالهم الكبيرة، على تركيز أقدامهم فى الأقطار الأفريقية، وعلى الأخص فى كينيا.

واعتمدوا في ذلك على «الهستدروت» أى على جامعة النقابات الإسرائيلية، حيث دعت هذه المنظمة زعماء النقابات العمالية فى كينيا لزيارة إسرائيل، وقاموا هم برد هذه الزيارات لزملائهم الكينيين، حيث أخذوا يخططون لأغراضهم تحت ستار تلك الزيارات «الودية» و«البريئة».

وقد قام المستر «توم مبويا» مثلا، وهو زعيم النقابات العمالية فى كينيا، بزيارة القدس فى عام ١٩٦٢، وأجرى هناك محادثات، حول «قولبة» النقابات التابعة له، بنفس الطريقة التى تدير بها منظمة «الهستدروت» نقاباتها، وذلك بإنشاء تعاونيات شرائية، ومجالس خاصة بالبناء، وتعاونيات زراعية وصناعية. وكلها يديرها خبراء إسرائيليون فى كينيا. وطبعا، كان للصهاينة حصة الأسد من الأرباح الضخمة، التى درتها هذه الأعمال.

ولكن، إذا كان التفرد والتغلغل الإسرائيليان، قد تما بسهولة تامة فى الحبشة وكينيا، فإن الصهاينة قد اضطروا فى عدد من البلدان الأفريقية الأخرى إلى أن يتصرفوا خلاف ذلك كما حدث فى الصومال مثلا. فقد رفضت الحكومة الصومالية أن تتعامل مع الإسرائيليين. وكان ذلك حين عمد الصهاينة إلى تحويل مبالغ كبيرة من الأموال إلى الفرع الصومالى من «بنكو دى روما»، وأضافوها

إلى رصيد أحد كبار التجار اليهود المدعو «جاكوب ماير»، وهو حائز على الجنسية الصومالية، منذ عهد السيطرة الإيطالية على البلاد.

ولما تم التحويل، أخذ «ماير» يشغّل هذه الأموال بشراء الأسهم الرابحة فى المصارف والشركات والمؤسسات الصومالية.

وهذه الطريقة الالتوائية، سلكتها إسرائيل، عدة مرات فى أوغندا وتنجانيقا وفى نياسالاند و«زنجبار».

ولزيادة تغلغلهم وترسيخ أقدامهم فى أفريقيا، ابتكر الصهاينة طريقة أخرى فعالة، هى الإكثار من دعوة كبار الرسميين والزعماء فى الدول الأفريقية، خصوصا أصحاب المراكز الحساسة فى الأوساط السياسية والتجارية لزيارة إسرائيل، من أجل الاطلاع على العمران و«الحضارة»، ومن أجل «غسل الأدمغة» وحقنها بالمعرفة العصرية.

وقد تلقى عدد كبير من الوزراء والقادة ذوى المكانة، سيلا من هذه الدعوات «الملغومة».

وكان وزير الإدارة المحلية والإسكان، فى حكومة تنجانيقا، أحد الأوائل الذين جذبتهم إسرائيل إليها فزارها فى شهر مارس من عام ١٩٦٢.

وقد أثمرت هذه الزيارة عن عقد اتفاق، كان طبعا لمصلحة إسرائيل. يقضى بإنشاء مجموعة من الشركات والمؤسسات الإسرائيلية فى البلاد، ومن أخص مهامها إنشاء الفنادق العصرية الفخمة.

وقد زار إسرائيل أيضا، عدد كبير من مندوبى العمال والنقابيين فى تنجانيقا، وقد جاهدت إسرائيل فى جعل تنظيم النقابات الوطنية، نموذجًا لتنظيم «الهستدروت» كما تقدم. وهذه الخطة، تختلف تماما عن الخطة التى اتبعتها إسرائيل للتغلغل فى ليبيريا.

كان التغلغل الاقتصادى الإسرائيلى، فى المناطق الغربية من القارة الأفريقية كليبيريا مثلا، قد بدأ قبل التغلغل فى بلدان أفريقيا الشرقية.

وفى الواقع، لم تكن الدول العربية يومذاك قد ضربت حصارها حول إسرائيل،

وخصوصا فى البحر الأبيض المتوسط، الذى تبدو فيه ثغرات واسعة للتسرب، إذ أن المواصلات البحرية الاسرائيلية فى هذه المنطقة كانت «محروسة» جيدا بواسطة الأسطول الأمريكى السادس، وبالقوات العسكرية الإنجلو أميركية المنتشرة على طول شواطئ المتوسط.

وليبيريا «أقدم صديق» لإسرائيل من بين الدول الأفريقية، وهى كغيرها من الدول الغربية الصديقة لإسرائيل، قد ساهمت فى خلق الدولة الإسرائيلية الراهنة. وبهذا الاعتبار، استقبلت «تل أبيب» الرئيس الليبيرى (توبمان) الذى زارها فى نهاية يونيو عام ١٩٦٢، استقبالا فخما حماسيا منقطع النظير، لم يجر مثله، لأى زعيم أو قائد أفريقى.

ولا عجب فى ذلك. فليبيريا، كدولة واقعة فى الجنوب الغربى الأفريقى هى بمثابة رمح للاستعمار الغربى، مغروس فى قلب القارة الأفريقية.

إن ليبيريا، لا تريد أن تقتدى إلا بالمثل «العليا الغالية على قلب إسرائيل، فقد أنشأوا فى العاصمة «مونروفيا» قصر الرئاسة ومبنى البرلمان الضخم وفندق «كوربالاس»، وهو أعظم ما فى البلاد من عمارات.

وقد فعل الصهاينة المستحيل؛ لكى لا يمر بناء هذا الفندق من تحت أيديهم، وكان لهم ما أرادوا.

وقد صرح مصدر أمريكى رسمى، صديق للطرفين فى مونروفيا، بأن الشركات الإسرائيلية تبذل مجهودا خارقا فى سبيل شق وإنشاء طرقات، تغطى جميع الأراضى الليبيرية.

ومن ليبيريا اتجه النشاط الإسرائيلى إلى نيجيريا، هذا بلد أفريقى، وقع هو الآخر فريسة التغلغل الصهيونى فى أراضية، حيث ركزت الصهيونية عملها بقوة وحيث واجهت بداية قاسية.

فبعد إنشاء شركتين فى نيجيريا، برؤوس أموال مشتركة إسرائيلية ونيجيرية، وأخذت اسرائيل بين يديها، عملية رى الحقول ومد المدن والقرى بمياه الشرب وذلك من شرق البلاد إلى غربها. فأصبح سكان نيجيريا مضطرين من أجل دفع

العطش عنهم، إلى دفع ثمن كل قطرة مـاء لإسرائيل. مع أن نيجيـريا تملك النهر العظيم الشهير «نهر النيجر».

إلا أن إسرائيل لم تستطيع التغلغل والتركز فى شمال نيجيريا، وهى المنطقة التى تسكنها أغلبيـة مسلمة، شعرت أن من واجـبها أن تتضامن مـع البلدان العربية فى مقـاطعة اسرائيل، غـير أن هذه الخسارة عـوضها المحـتلون الإسرائيليون سـريعا، وبأضعاف الأرباح، عندما تمكنوا من عقد اتفـاقيات اقتصادية مع الإدارة المحلية فى شرقى البلاد وغربها.

وإذا كان من خير أو فائدة فى هذه الاتفاقيات، ففى كونها ذات رأسمال مشترك نيجيرى إسرائيلى، وليست إسرائيلية صرفا. مع أن النيجيريين لا يملكون فيها من الحقوق ما يملك الصهاينة.

وقد عقـدت هذه الاتفاقيـات بين الشركة الإسرائيليـة المعروفة: «سوليـه بونية» كطرف أول، والمديرين المحليين كطرف ثان.

وبالرغم من أن هذه الاتفـاقيـات، تناولت بنشاطهـا حقـولا عديدة، فإنـها لم تساعـد نيجيريـا أبدا فى تنمية صناعـتها الوطنية، بل إنـها على العكس من ذلك ساعدت الشركات الإسرائيلية على ابتلاع واغتصاب كميات كبيرة من أموال خزينة الدولة.

ولنأخذ مثلا على ذلك، المبانى الحكوميـة والطرقات التى تكفلت الشركة ببنائها وشقها، فقد بلغت تكـاليفها ٥٠ مليون جنيه استرلينى، دفعتـها الحكومة الإقليمية أو الإدارة المحلية، إلى إسرائيل.

كما أن الشركـتين الإسرائيليتين: «آسيا ليمـتد» و «ديزنكوف وست آفريكا» قد قامتا بإنشاء مصنع لتركيب الأدوية، بلغت تكاليفه مليون دولار.

ولكن جميع هذه المدفوعـات، والمشاريع والتكاليف، لم تستطع أن ترفع بشكل محسـوس، مستوى المعيـشة فى نيجيريا. يضـاف إلى ذلك، أن النقص الملحوظ، والمستمـر فى رؤوس الأموال الوطنية التى من شأنها أن تدفع الاقـتصاد الوطنى فى طريق النمو والازدهار، قـد أعطى الاحتكاريين الأجـانب أفضل الفرص، للتـفرد

بالمراكز الحساسة والرئيسية فى اقتصاديات البلاد.

وبسبب تغلغل الشركات الإسرائيلية فى نيجيريا؛ أخذت البضائع الإسرائيلية تظهر بكثرة فى الأسواق، فى حين أخذت الشركة الإسرائيلية الأخرى، «شركة التصدير والاستيراد» تفتح فروعا لها فى طول البلاد وعرضها، وخصوصا فى المدن الرئيسية من البلاد.

وكانت نتيجة ذلك، زيادة ملحوظة فى صادرات إسرائيل إلى نيجيريا. وزاد الطين بلة، أن إسرائيل، فى السنة نفسها، قدمت إلى نيجيريا قرضا ماليا بقيمة خمسة ملايين ليرة إسرائيلية، وكان للشركات الإسرائيلية من فوائد هذا القرض، النصيب الأوفر.

أما طريقة التدخل، أو الاحتلال الإسرائيلى، فقد كانت على شكل آخر فى البلد الأفريقى الآخر سيراليون.

فعندما تمكنت إسرائيل من إنشاء شركة، ذات رأسمال مشترك فى سيراليون، كانت قضية منح هذا البلد استقلاله، لا تزال موضوع مناقشة وأخذ ورد.

وكان هدف الشركة، القيام بإنشاءات مختلفة، ومقاولات عديدة في البلاد، وقد تمثل الرأسماليون الصهاينة بالشركة نفسها «سوليه بونية» ويمنظمة الأعمال المالية المسماة «فرد».

وفى يوم إعلان استقلال سيراليون ٢١ أبريل سنة ١٩٦١، تمكنت الشركة من إتمام أعمال البناء فى عمارة البرلمان، وبدأت العمل فى عدة بنايات رسمية أخرى. وقد نجحت كعادتها فى تأمين مبالغ طائلة من الأرباح.

وهكذا أخذ الأخطبوط الإسرائيلى، يمد مخالبه إلى الأقطار الأفريقية فيبتلعها الواحد بعد الآخر.

وكذلك بعد استقلال غانا بأربعة أشهر لاغير، تم فى القدس، التوقيع على اتفاق اقتصادى وتجارى. بين إسرائيل والدولة المستقلة الجديدة وكان هذا الاتفاق، أول قواعد الغزو الصهيونى لغانا.

ففى عام ١٩٥٧ أسس الصهاينة هناك، شركة باسم «بلاك ستار»، وهى شركة

بحرية، ذات رأسمال مشترك، وحسب طريقة التغلغل المرسومة وبعد تشكيل هذه الشركة بسنة واحدة، تمكن الغانيون من شراء أسهمهم فى الشركة، غير أن الشركة ظلت تحت رحمة السيطرة الأجنبية؛ لأنها مرتبطة برباط التبعية بالشركة البحرية الإسرائيلية المعروفة باسم: «زيم».

وفى عام ١٩٦٠، كانت شركة «سوليه بونية» قد تمكنت من الحصول على ٤٠٪ من أسهم الشركة الغانية الوطنية للبناء، والتى قامت ببناء السكرتارية العامة للحزب الحاكم، وهو حزب المؤتمر الوطنى، كما قامت ببناء مبنى اتحاد الفلاحين الغانيين.

والملاحظ فى غانا أن صادرات إسرائيل إليها تتضاعف عاما بعد عام، وإسرائيل عملت على أساس أن تجعل من غانا، السوق الأكثر أهمية، لبقائها فى أفريقيا كلها.

وتصدِّر إسرائيل إلى غانا مواد البناء على أنواعها، والمعلبات على أنواعها، من خضار وفاكهة وسيارات سياحية وثلاجات ومكيفات هواء.... الخ.. فى حين إنها لا تستورد من غانا، سوى الكاكاو والخشب.

أما القرض الإسرائيلى لغانا، والبالغ قيمته ٢٠ مليون جنيه استرلينى، والمعقود فى أواخر ١٩٥٩، فهو أيضا قد ساهم فى تأكيد الغزو الإسرائيلى الاقتصادى لغانا.

وهكذا، يمكن القول عن سائر دول غرب أفريقيا بالنسبة إلى النشاط الإسرائيلى فيها، وإلى سيطرت الأموال الإسرائيلية على أهم مرافقها.

وقد أصبحت دولتا «الجابون» و«الكونغو الفرنسى» سابقا، المصدر الرئيسى الذى يغذى مصانع الخشب الإسرائيلية، بكل ما تحتاجه.

أما دولة «فولتا العليا» فقد عقدت مع إسرائيل اتفاقا تجاريا قبل معاهدة الصداقة واتفاق «التعاون الفنى».

وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقات فى يونيو عام ١٩٦٢، فى مدينة القدس.

وكذلك عقدت إسرائيل اتفاقا تجاريا مع جمهورية «توجو»، واتفاقا غير

محدود، بل يمدد تلقائيا إذا لم يعمد أحد الطرفين إلى الغائه، وهذا يعنى أن الاتفاق يبقى ساريا ما دام يخدم مصلحة إسرائيل.

وتصدر إسرائيل إلى «توجو»، الأسمنت ومواد البناء والأدوات الكهربائية وإطارات السيارات، وغيرها.

وتستورد إسرائيل من «التوجو» الكاكاو والقهوة، والفستق والقطن والخروع والزيوت على أنواعها، وغيرها. وذلك بأسعار أقل ما يقال فيها أنها نهب لمنتجى هذه الأصناف الوطنيين.

أما عن دولة «ساحل العاج» فقد عقدت إسرائيل معها اتفاقا، ينص على تبادل منتجات زراعية وتجارية بقيمة ٢٧٠٠٠٠٠ من الدولارات لكل من الطرفين. ولكن التوازن بصورة عملية بين البلدين، هو أبعد ما يكون عن الإنصاف، من حيث الكمية ومن حيث النوعية. وفوق هذا فقد وقعت إسرائيل مع هذه الدولة قرضا فى نهاية عام ١٩٦١ينفق فى إقامة فندق فى مدينة «أبيدجان». وقد تكفلت الشركة الإسرائيلية «مايراخون» ببنائه.

وفى شهر أبريل عام ١٩٦١ ، أقامت إسرائيل معرضا تجاريا فى مدينة أبيدجان نفسها، وبهذه المناسبة رصد وزير مالية ساحل العاج مبلغ ٢٥ مليون فرنك أفريقى لشراء منتجات إسرائيلية عرضت فى ذلك المعرض.

أما جمهورية جنوب أفريقيا، «خالقة» التمييز العنصرى، وحاملة لواء سيطرة الجنس الأبيض فى أفريقيا، وغيرها، فإنها تحتل مركزا مرموقًا فى عملية الغزو الإسرائيلى لأفريقيا.

وينبغى هنا أن نذكر الدور الذى تلعبه إسرائيل على مسرح هذه الدولة العنصرية فى جنوب أفريقيا، لم يكن أخطبوط الرأسمالية الصهيونية، بحاجة إلى بذل جهد كبير لكى يتمكن من التغلغل والسيطرة والنفوذ إلى صميم الاقتصاد الوطنى لهذه الدولة، فقد كانت الأبواب مفتوحة أمامه على مصراعيها، وأمام «رجال الأعمال» الإسرائيليين بصورة خاصة.

إن الاستعمار الغربى، يعتبر دولتى ليبيريا وجنوب أفريقيا، أخرحصنين له فى

القارة الأفريقية. وبمساعدته لحكومة «فرويرد»، يرمى هذا الاستعمار إلى مد سيطرته على غالبية دول القارة الأفريقية، خاصة تلك المجاورة لها، بواسطة هذه الحكومة، وهذه المساعدة، ولكى يحقق المستعمرون الغربيون هذه الأهداف، ارتأوا أنه يمكنهم الإفادة من نشاطات حليفتهم إسرائيل فى أفريقيا. ولهذا السبب، نزل العنصريون فى جنوب أفريقيا عند رغبة حماتهم عبر المحيط، وعقدوا مع حكومة تل أبيب، اتفاقا تجاريا، كان - دون شك - لصالح تل أبيب، وليس هذا فقط، بل تم تخفيض ٣٥ بالمئة من التعريفة الجمركية على البضائع والآلات والأدوات المستوردة من إسرائيل.

وقد شكلت فى جنوب أفريقيا، جمعية هدفها: جمع المساعدات لإسرائيل من المواطنين فى جنوب أفريقيا، الذين ينحدرون من أصل يهودى.

ومع أن زعماء جنوب أفريقيا، قد فتحوا مدرسة «كبيرة» للتمييز العنصرى، ونشروا تعاليمها فى جنوب أفريقيا وجوارها، فإنهم لم يتعرضو لليهود للقاطنين هناك، وعلى العكس، فإنهم قد أشركوا هؤلاء اليهود بأعمالهم العنصرية واعتبروهم كزملاء، فى «الأقلية البيضاء» التى تسيطر على أجود الأراضى وأخصبها فى تلك البلاد.

وهناك ما هو أدهى وأخطر. فإن اليهود، عن طريق الإفساد حينا، وبواسطة الوعود الكاذبة التى كانوا يغدقونها على السكان الأفريقيين حينا آخر، بأنهم سيساعدونهم على التخلص من «نير البيض» استطاعوا أن «يهودوا» عددا لا يستهان به من هؤلاء السكان.

مع العلم، أن اليهود لم يجربوا أن يتحرروا من القيود التى تشدهم إلى زعماء جنوب أفريقيا العنصريين، رغم العقلية المتشابهة والمصلحة المشتركة، ومن أجل تمكين أواصر «القرابة بين إسرائيل وجنوب أفريقيا» فى المجالات العلمية والثقافية، قام وزير التربية والثقافة الإسرائيلى بعقد اتفاق مع حكومة الدكتور «فروورد»، يقضى بإنشاء عدد من مدارس «الطيران» العسكرى فى جنوب أفريقيا، على غرار المدارس القائمة فى إسرائيل، حتى أن جامعة جنوب أفريقيا، تقوم بتدريس مشاكل اليهود فى العالم، وجهودهم فى عملية «استرداد وطنهم الأصلى»، وتدعو طلابها

إلى الاقتداء بهذه «التجارب الظافرة».

إن المصالح المتنامية، التى تـغذى طموح إسرائيل وطمعها بأفـريقيا، ليست بنت ساعتها أو محض صدفة، فلهذا الشيء جذور عميقة ممتدة فى تربة التاريخ القديم.

ويلاحظ أنه لم يحـدث أبدا، منذ قيـام «دولة» إسرائيل ودخـولها هيـئة الأمم المتحدة واشتراكها باجتمـاعاتها، أن وقف مندوبوها إلى جانب أية قضية من قضايا النضال التحررى من الاستعمار والرأسمالية فى بلدان العالم.

وبصورة خـاصة، لم يسبق لإسـرائيل، أن ساندت أى طلب أو اقـتراح للدول الأفريقية والآسيوية المتعلق بحصولها على السيادة والاستقلال، ولا سيما إذا كانت هذه الطلبات والاقتراحات تمس المصالح الغربية فى تلك البلدان.

وهذا يتضح من الوقائع التالية:

أولاً: قبل خـلق دولة إسرائيل بوقت وجـيز، تغلغلت فى فلـسطين - المحمـية البريطانية يومـذاك - بعمق وقوة، مجمـوعة من الشركات البريطانيـة والأمريكية، وقد بلغ مجموع ودائعها ٧٣٪ من مجموع الودائع الأجنبية فى البلاد.

وفى مطلع عام ١٩٥٨، كان الرصيد الإسرائيلى فى ٤٠٨ عـملا إنشائيا رئيسيا لا يتجـاوز ٣٩ مليون و٧٠ألف ليـرة إسرائيليـة. فى حين أن الرأسمـال الأجنبى (وخصوصا الأمريكي والبريطانى) كان ٥٦ مليون من هذه الليرات. وليس هذا كل شيء. ففى مـجالات البناء لم تسـتطع إسرائيل منذ قيـامها، أن تـكتفى بمواردها الخاصـة. ويعود «الفضل» فى بقـائها حتى الآن إلى المـساعدات الماليـة والعسكرية السخية، التى يغدقها عليه الغربيون وأمريكا فى الدرجة الأولى.

كما أن أمريكا ليـست بحاجة لمجرد استقـلال إسرائيل. وليس من أجل توطيد هذا الاستقلال، يغدق الرأسماليـون فى أمريكا وبريطانيا وألمانيا الغربية هذا العطاء السـخى إلى إسرائيل، فـأمـريكا تعلم علم اليـقين أنهـا لا تضع يدها فـقط على الاقتصاد الإسرائيلى، بل عل عنق الحكومة الإسرائيلية تنفذ كل أمر يصدر إليها إذا ما أرادت ذلك، وإن كان الأمر قد اختلف فى التسعينات، وأصبحت إسرائيل - أو بمعنى آخر - اللوبى اليـهودى فى أمريكا هو الذى يدير دفـة الحكومة فيمـا يتعلق

بمصلحة إسرائيل.

وبالتالـى، فهناك مهـمة واضـحة ومحـددة أمام إسـرائيل، هى الحلول بشكل صورى، محل الرأسمال الأمريكى والإنجليزى والألمانى الغربى فى أفريقيا. ثم ملء الفراغ الذى تركه طرد الأنجليز والفرنسيين والبلجيكيين من تلك البلدان.

ومعلوم، أنه لشيء مغر جدا، أن تكون هناك يد واحدة، وموضوعة على جميع خيرات أفريقيا، لاتسمح لأى شيء بأن يذهب سدى من بين أصابعها الجشعة.

ثانيًا: إن الأمريكيـين أنفسهم مكروهون فى أفريقـيا، وليس أدل على ذلك من فشل منظمة السلام «الامريكية» التى طبل لها الأمريكيون، وزمروا طويلا...

وسبب الكره الأفـريقى للأمريكيين يرجع إلى الاضطهـاد الذى يلقاه الزنوج فى أمريكا نفسها، وإلى التفرقة العنصرية البـغيضة التى تحيط بحياة هؤلاء البشر الذين جعلهم سوء طالعهم، من سكان أمريكا.

إذن لم يبق أمام «أمـريكا» سوى طريقة واحدة لمد مـخالبها إلى أفريـقيا، وهى اختـيار اسرائيل على أن تكون سـتارا، تستطـيع الرأسماليـة الأمريكية أن تختـفى خلفه، وتدخل أفريقيا طامعة مفتتحة.

وقد تم فعلا وسريعًا، إصدار الأوامر بهذا الصدد. وبدأ الغزو الأمريكى بلباس إسرائيلى للقارة الحارة.

إن شركة «سوليه بونية» التى تشرف علـى جميع أعمال البناء والإنشاء والإنتاج فى إسرائيل، استطاعت أن تضم إليـها أيضا عدة بيوتات تجـارية مثل «ميكوروث» و«وانزكومبانى»، وبعض شركات المقاولات القليلة الأهمية نسبيا، بالإضافة إلى عدة شركات أوربية وآخرى أمريكية.

ومن مـجموع رؤوس الأمـوال المخصـصة للصناعـة الإسرائيـلية، فى حـقول الميكانيكا والسيارات وغيرها، وكذلك الصناعـة الخفيفة والأدوات الكهربائية، يبلغ الرصيد الأجنبى فيها ٧٠٪ وحصة الأسد منه، للأموال الأمريكية.

كما أن نسبـة رؤوس الأموال الأجنبية فى صناعة الثلاجـات والمواد الكيماوية،

تبلغ خمسين بالمئة.

والمشكلة هى فى كون أن أكثر المواد المصدرة من أفـريقيا إلى اسرائيل لا تتوقف أبدا فى إسرائيل، بل تتابع سيرها إلى ما وراء المحيط.. إلى الغربيين.

إسرائيل وإمكانات العودة:

لا شك أن الولايات المتحدة، وهى القيادة العالميـة للمصالح الرأسمالية الكبرى التى تعيش فى ظـلها إسرائيل التى كـانت دائما على وعى بالتطورات الديناميكية للتـاريخ، وتعرف تغـير اتجـاهات مركـز القوة والمصـالح التى تنشأ عنها الحـركة الصهيـونية، ونتيجة لـذلك انتقل مركز حركـتها أيضا من بريطانيـا إلى فرنسا إلى الولايات المتحـدة. وإسرائيل تخـشى منذ مدة أن تؤدى مـشاكل الطاقـة والمصالح الرأسمـالية العالميـة المرتبطة بالغرب أيضـا إلى حدوث اهتزاز فـى موقع ارتكازها بالولايات المتـحدة، ولـذا سعت مـبكرا إلى العـالم الثالث وأفـريقـيا على وجـه الخصوص، تقيم فـيها احتياطيا لمخططها وتـرسى فيها أسس مصالحها المسـتقبلية، فأقامت نسيجـا من العلاقات المتنوعة تضمن أسواقا تنمـو تدريجيا وتتفق مع نموها الاقتصادى المـتصاعد، وتضمن ارتباطات حـيوية عسكرية واستراتيجـية فى مواقع خاصة من القارة، تواجه بها العرب إذا ما تطورت علاقاتهم أكثر منها مع الشعوب الأفريقية.

إن إسرائيل تؤدى رسالتها فى الشرق الأوسط على نحو ما تحاول جنوب أفريقيا بالنسبة لدول جـنوب القارة الأفريقية، رسـالة تأمين المصالح الإمبـريالية الكبرى، لكن أى مراقب لمركـز النظامين العنصرييـن، لابد وأن يلاحظ أن الموقف الأفريقى مازال أكثر صلابة تجاه ذلك العـدو المباشر فى جنوب القارة من الموقف العربى تجاه إسرائيل، والذى يتآكل بفعل الانقسامات العربية.

ويمكن ملاحظة ذلك، إذا ما قارنا بين موقفى الدول الأفريقية، ومجموعة دول المواجهـة فى الجنوب الأفريقى من ثـورة التحرير فى زيمـبابوى ونامـيبـيا وجنوب أفريقـيا نفـسهـا مقـارنا بحجم الموقف العـربى من الثورة الفلسطيـنية مع التـقدير للمواقف الإيجابية فى هذا الصدد بالتأكيد.

وتنعكس هذه الصورة على العـلاقة الأفريقيـة والعربية بإسرائيل، حـيث مازال

الموقف الأفريقى حتى الآن فى شبه إجماع بالنسبة لتبنى القضية الفلسطينية (قرارات منظمة الوحدة - موقف مقاطعة إسرائيل)، بينما الموقف العربى يشهد مأساة حقيقية.

إيجابية غير مطلقة:

على أن هذه الصورة على المستوى الأفريقى ليست مطلقة فى إيجابيتها، وإنما يتهددها الخطر من أكثر من زاوية بسبب طبيعة التغيرات والتحالفات التى تشهدها القارة الأفريقية، وبسبب استفادة إسرائيل من ثغرات العمل العربى بالقضايا الأفريقية. ولذا تدير حركتها دون كلل سواء على مستوى التحالف الاستراتيجى مع جنوب أفريقيا، ليصبح هذا التحالف مصدر قوة مستقبلية يضعها الجميع فى اعتباره أو العمل الاقتصادى فى الدول الأخرى. وهذه الإدارة الإسرائيلية هى التى تجعل فى أفريقيا مصادر قوة كافية لإسرائيل، ينبغى ألا تغيب عن البال إذا كنا نفكر فى المستقبل، والتحرك الإسرائيلى النشط فى أفريقيا رغم قطع العلاقات الدبلوماسية نتج عنه تعاطفا مع الفلسطينيين، وقد عبر عن ذلك (أندرو يونج) حين صرح لبعض خواصه بعد جولته فى عدد من الدول الأفريقية أن ١٨ دولة أفريقية تقريبا، مستعدة لإعادة العلاقات مع إسرائيل. والواقع أن إسرائيل مازالت فى أفريقيا.

وقد بدت إسرائيل غير مندهشة تماما لمواجهة قطع العلاقات الدبلوماسية الأفريقية معها فى أوائل السبعينيات، كان فى تقديرها أن الدول الغربية صاحبة موقف أفريقى مثير حتى تستطيع هذه الدوائر الغربية جذب المليارات العربية للاستثمار فى أفريقيا على أن تكون ذلك بالطبع عبر الشركات الأوربية، وكان يثير إسرائيل فقط، بعض المواقف الأفريقية الأصيلة التى ربطت نفسها بموقف الاستراتيجى أصيل ضد إسرائيل.

ولا شك أن تطور التعاون العربى الأفريقى قد حقق الكثير من الإيجابيات، فهناك مواقف مبدئية من القضية الفلسطينية، واكتساب بعض الخبرات المباشرة، وتحول علاقات التعاون إلى مؤسسات سياسية وفنية يمكن دفعها جيدا، لو حسنت النوايا.

لكن ذلك لم يمنع إسرائيل لحظة من التوقف عن العمل الدؤوب فى أنحاء

مختلفة من القـارة، فإن ضحت بالعلاقات الدبلوماسية فـإنها تؤكد وجودها المادى عن طريق تطوير التبادل التجـارى، وعمليات الاستثمار، وبث الخـبرة الإسرائيلية من جهــة، وعن طريق نقل مركز التحـالف الاستراتيجـى إلى النظم العنصرية فى الجنوب الأفريقى من جـهة أخرى، دون مبـالاة «بالقرارات الأفريقـية» التى يمكن تفريغها من محتواها عبر المصالح المادية.

ولننظر إلى دلالات الجدول التالى عن التـجارة الخارجية لإسرائيل مع أفـريقيا، كما ورد فى معظم المصادر الإسرائيلية والدولية:

السنة	صادرات	واردات	المجموع
١٩٦٠	١٠,٥٠	١,٨	٣٠,٣٠
١٩٧٠	٤١,٥٠	٣٠,١	٧١,٠
١٩٧٥	٧٢,٥٠	٧٦,٧	١٥٠,٢٠
١٩٧٦	٦٦,٩	٦١,٢	١٢٨,١
١٩٧٧	٨١,٠	٧٦,٤	١٥٧,٤
١٩٨٧	١٠٣,٤	٩٢,٧	١٩٦,١

من هذا الجدول، نرى أن تجارة إسـرائيل مع أفريقيا قد قـفزت إلى الضعف فى أواخر السبعينات عنها فى أول ذلك العقد، رغم قطع العلاقات الدبلوماسية لجميع دول القارة مع إسـرائيل تقريبا باستـثناء جيوب صغـيرة، مثل سوازيلاند وبتـسوانا ومالاوى وأثيوبيا.

ورغم أن مصـادر الإحصـاء تسجل - للإنصـاف - أن الرقم الأكبـر بين زبائن إسرائيل التجاريين، هو مع جنوب أفريقيا إلا أنها تسجل إزدياد التجارة الإسرائيلية أيضا فى هذه الفـترة مع دول معينة، مـثل: نيجيـريا وكينيا وزائير وسـاحل العاج والجابون وغـانا وليبيـريا وأثيوبيا، ولعله لهـذا السبب علق أحد الكتـاب بأن عدم

وجود علاقات دبلوماسية بين إسرائيل، وغالبية الدول الأفريقية لا يسبب إزعاجا كبيرًا لسير العمل، فإن العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والدول الافريقية لم تكن مزدهرة كما هى عليه الآن؟ كما رصدت عدة صحف أوربية أخرى فى منتصف عام ١٩٧٩، مثل جورنال دى جنيف (٧-٥-١٩٧٩) عدة ظواهر بالغة الخطورة مثل العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية الأفريقية.

فالشركات الإسرائيلية تقوم بعمليات استثمارية فى حوالى ٢٠ دولة أفريقية، تصل قيمتها إلى ٨٠٠ مليون دولار، وأهم مواقع هذه العمليات فى زائير (الكونغو الديمقراطية حاليا) وكينيا وساحل العاج وتوجو ونيجيريا.

إن شركات مثل «سوليه بونية» و«اجريديف» هى التى مازالت تقوم بالعمليات الاستثمارية فى القارة حيث يمتد نشاطها إلى حوالى مائة مشروع فى مجال الإنشاءات والطرق ومشروعات الرى والزراعة والخدمات الصحية، بل يشير أحد هذه المصادر إلى أن أعمال شركة « اجريديف» وحدها فى المجال الزراعى، قد بلغت فى عام ١٩٧٨ حوالى ١٠٠ مليون دولار.

وبمناسبة النشاط الإسرائيلى فى المجال الزراعى وإنشاء الطرق ومشروعات البنية الأساسية، فإننا يمكن أن نلفت نظر المعنيين بالتعاون العربى الأفريقى إلى أن جزءًا كبيرا من الاستثمارات والمساعدات العربية يتجه أيضا إلى هذين المجالين، وفق التقارير الرسمية للمؤسسات الاقتصادية العربية.

وتشير تقارير الصندوق العربى لأفريقيا إلى أن هذين القطاعين يستخدمان أكثر من ١٠ فى المائة من مجموع الاستثمارات العربية، وبقدر ما يفيد ذلك فى منافسة إسرائيل وغيرها، فإن المخاوف تنشأ من دور الشركات الأوربية الوسيطة فى هذه العمليات، والتى نعرف كيف ينفذ إليها الصهيونيون خاصة، ومما يلفت النظر فى تقرير «دافار» المشار إليه، أن جزءًا كبيرا من أعمال شركة «اجريديف» فى الزراعة والرى كان فى أعمال «استثمارية أولية» ودراسات الجدوى، وهذه على وجه التحديد هى المنافذ التى نعرفها جميعا لاستنزاف ما يسمى بالاستثمارات الأجنبية فى دول العالم الثالث.

لم تتوقف إسرائيل رغم عدم وجود تمثيل دبلوماسى لها فى أفريقيا عن إرسال

الخبـراء الإسرائيليـين إلى الدول الأفريقـية، واستـقبـال أبناء القارة للتـدريب فى المؤسسات الإسرائيلية.

ولاشك أن نجاحهـا فى تدريب وتبادل ٨٠٠٠ خبيـر أفريقى بين أعوام ١٩٦٠ و١٩٧٣ قد مهد لها لاستثـمار هذا الدور، فى حين أن صندوق المعونة الفنية التابع للجامعة العـربية لم يوفد سوى ٨٠٠ عربى فقط طوال السنوات الأخـيرة بمجموع الدول الأفريقية، معظمهم من مدرسى اللغة العربية لدول مثل جزر القمر وجيبوتى والصومال.

إذن.. فأية منافسة حقيقية نتوقع أن يحققها العرب مع إسرائيل فى أفريقيا رغم فارق ما يخصصه العرب من الناحية النظرية لمشاريع للتعاون العربى الأفريقى؟

إن إسرائيل لا تترك فرصة لا تذكِّر فيها الأفـريقيين بأهمية التعاون الفنى معها، وتجاهل «الوعود العربية»، بل وأنها تقوم فى الفـترة الأخيرة بعد قرار الأمم المتحدة سنة ١٩٧٥ بأن «الصهيونية وجه من أوجه العنصرية» برد الصراع للعرب فى شكل دراسات عنصرية مـضادة تروجها فى أفريقـيا، وقد كان أحدث صيـحاتها فى هذا الصدد حينما عقد مؤتمر دولى عن مقاومـة الزحف الصحراوى بنيروبى فى سبتمبر عام ١٩٧٧، فى إطار جهود الأمم المتحدة لحماية البيئة فكان البحث الإسرائيلى فى هذا الموضـوع العلمى والمقلق لدول العـالم الثـالث، أن الإسـلام هو من مصـادر الزحف الصـحراوى، وأن ذلك قـد حدث فى صـحـراء النقب التى كانت أرضـا زراعيـة أيام الحضارة اليـهودية الأولى «وقد انتـهى المؤتمر إلى اعتبـار هذه الدراسة الإسرائيلية وثيـقة عنصرية»، ورفضـها. ولكن دلالتها عن طبـيعة الحملة الثقـافية الإسرائيلية فى أفريقيا بالنسبة للعرب تظل قائمة.

التحالف الاستراتيجى مع جنوب أفريقيا:

منذ أرسى وايزمان (أول رئيس إسرائيلى) قواعد علاقة الكيان الصهيونى بالنظام العنصرى فى جنوب أفريقيا عبر عـلاقته الوثيقة مع سمطس (رئيس حكومة جنوب أفريقيا حـتى عام ١٩٥٠)، لم يتوقف اطراد البناء الاستراتيجى لهـذه العلاقة حتى اتخذ شكلا صارخا فى السـبعينات، جعل عددا من الدول الأفريقية تضـعه كعامل رئيسى عند تحديد مواقفها مع إسرائيل إلى جانب تضامنها مع العرب.

والموقف الأفريقى لم يمنع من استمرار مصالح إسرائيل مع عدد كبير من الدول الأفريقية، فقد راحت تبنى علاقتها مع جنوب أفريقيا على أساس أبعد تأثيرا فى استراتيجية بقائها، وأعنى بذلك العلاقات العسكرية على وجه التحديد، وليس مصادفة أن تنتشر أنباء الزيارة السرية لـ «عيزرا وايزمان» وزير الدفاع الإسرائيلى السابق إلى جنوب أفريقيا، عقب أنباء (سرية) أخرى عن التفجير النووى الذى تم بالتعاون بين البلدين فى جنوب الأطلنطى قرب شواطئ جنوب أفريقيا.

أما تفاصيل التعاون العسكرى بين البلدين عن بناء مصانع الميراج الفرنسية فى جنوب أفريقيا لصالح إسرائيل بعد عام ١٩٦٧، إلى نقل التكنولوجيا الكندية لتصنيع المدافع ذات الرؤوس الذرية فى إطار تعاون جنوب أفريقيا وإسرائيل؛ فإنها لم تعد سراً ولم تتوان الأمم المتحدة من تسجيل الكثير منه فى وثائقها الرسمية التى تعدها وحدة خاصة بالتفرقة العنصرية، يقوم على تتبعها عدد من الخبراء الأفريقيين الوطنيين.

ولابد للجانب العربى من أن يراجع جيدا كل أشكال علاقاته بالعالم الخارجى التى قد تؤدى إلى تسلل هذه الكيانات العنصرية للاستفادة من الأموال العربية فى الاتجار أو الاستثمار.

فمنذ تسللت أنباء استثمارات «أوبينها يمر» رجل الأعمال الصهيونى الجنوب أفريقى العالمى فى عمليات تعدين الحديد بموريتانيا، والأنباء تترى بين حين وآخر عن تعاملات هذه الدولة العربية أو تلك مع الكيان العنصرى فى الجنوب الأفريقى -قبل أن تختفى العنصرية- مما يثير الشعوب الأفريقية والعربية على السواء.

إن الخطر العنصرى الذى كان قائماً من قبل جنوب أفريقيا لا يتمثل بالنسبة للعرب فقط فى شكل تعاون استراتيجى وثيق بين جنوب أفريقيا وإسرائيل، يدعم كلا الكيانين كل فى منطقته. ولكن كان الخطر العنصرى لجنوب أفريقيا يصل إلى قلب العالم العربى دون موازية، سواء عبر الشركات متعددة الجنسية أو عبر التعاون المباشر. ولا شك أن الوضع الحالى لجنوب إفريقيا قد أصبح أكثر اعتدالا عن ذى قبل.

وقد يعرف الكثيرون كم مليونا تكسبها بعض شركات السجائر العالمية من العالم العربى، ولكنهم لا يعرفون أنها شركات متعددة الجنسية، تتخذ مراكزها الرئيسية

فى جنوب أفريقيا.

والأخطر من ذلك ما نشر عن استثمارات جنوب أفريقيا المباشرة فى إسرائيل وطبيعة هذه الاستثمارات، وقد بات معروفا أن جنوب أفريقيا قد رصدت مؤخرا مبلغ ١٤٠ مليون دولار، لمشروع خط سكك حديد رئيسى فى إسرائيل يمتد من سنوم شمالا حتى البحر الأحمر، وذلك لنقل مليون طن من الفحم تصدرها جنوب أفريقيا سنويا لإسرائيل، وفى مجال الصناعات الاستراتيجية أيضا أقامت جنوب أفريقيا مصنعا كبيراً للصلب فى إسرائيل. إلى غير ذلك من مشروعات الدعم المتصاعدة بدأ من وصول آلاف السياح سنويا من جنوب أفريقيا لإسرائيل، وتزويد خزانتها بعدة مئات من ملايين الدولارات، وانتهاء بزيارات سرية وعلنية على أعلى المستويات لتنسيق الاستراتيجية المشتركة.

الفهم الأفريقى للحقائق:

لم يعد الأفريقيون فى حاجة «لجهد إعلامى» خاص ليعيشوا هذه الحقائق على نحو ما تتصور بعض الأجهزة السياسية والإعلامية العربية، بل إن كثيرا من العرب، هم الذين أصبحوا فى حاجة إلى تفهم عميق لضرورات التعاون الجاد فى قضايا التحرر والتنمية على السواء مع الجانب الأفريقى لمواجهة هذه الأخطار المشتركة.

وقد يكون عرض نموذج للحوار الأفريقى حول مثل هذه القضية مفيدا فى فهمنا لطبيعة التطور، الذى بات واقعا على الساحة الأفريقية، وهو ما يفيد أيضا فى تقدير موقعنا نحن العرب من كثير من القضايا الأفريقية، وإذا كان هذا النموذج من نيجيريا على وجه الخصوص، وهى الدولة ذات المائة والعشرين مليون نسمة، وخطة التنمية ذات السبعين مليارا من الدولارات، فسوف يكون لكل كلمة دلالاتها بالتأكيد.

ففى خلال المعركة الانتخابية التى احتدمت فى هذه البلاد فى منتصف عام ١٩٧٩ بمناسبة عودة الحكم المدنى والحياة الديمقراطية الليبرالية إلى نيجيريا، كان موضوع العلاقات مع إسرائيل أحد محاور الصراع السياسى بين كافة الأحزاب، ومن أقصى الرفض دعما للقضية الفلسطينية عند حزب الخلاص (أمينوكانو) إلى

أقصى القبول والمطالبة بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل عند حزب الوحدة بزعامة أولوو.

أما الحزب الوطنى (الذى فاز فى الانتخابات بقيادة شاجارى) فقد كانت صياغته دبلوماسية واعدا بعدم إعادة العلاقات مع إسرائيل.

وقد راح النظام الجديد فى نيجيريا يجرب هذه الدبلوماسية من خلال تصريح لوزير خارجيته، يقول: «من المرغوب فيه إعادة العلاقات مع إسرائيل لولا أن لها علاقات قوية مع جنوب أفريقيا، وهو ما لا يرضى نيجيريا الراغبة فى عزل النظام العنصرى بالقارة»،لكن وجود أغلبية من الحزب الوطنى النيجيرى ذا القاعدة (الشمالية) المعروفة بتعاطفها مع العرب، جعل الوزير يسحب تصريحه، وانتهى الأمر بعودة العلاقات بين البلدين عام ١٩٩٢.

دور الهستدروت:

إلا أن ذلك لم يمنع إسرائيل من استمرار محاولات التأثير على الرأى العام السياسى فى نيجيريا، والاستفادة من أى طرف لإثارة موضوع العلاقات معها، وكان سجن الكولونيل الفريد برجوم، النيجيرى فى إسرائيل بسبب اتهامه بالتعاون مع الفلسطينيين خلال عمله بقوات الطوارئ الدولية فرصة الهستدروت الإسرائيلى، للتأثير على النقابيين النيجيريين للتوسط لإعادة العلاقات مع إسرائيل مقابل الإفراج عن سجينهم، ولكن فشلت المحاولة.

واندفع بعض الصحفيين النيجيريين بالاستجابة لعرض الهستدروت مشيرين إلى زوال المبرر لاستمرار قطع العلاقات مع إسرائيل بعد أن أقامتها مصر معها، وأن نيجيريا فى حاجة إلى تعاون إسرائيل فى مجال الزراعة والتشييد وبعض الصناعات التى تحتاج إلى الخبرة الإسرائيلية والذكاء الإسرائيلى.. وأنه إذا كان السبب هو علاقتها بجنوب أفريقيا؛ فإن عددا من الدول الأفريقية نفسها تقيم علاقات تجارية مع كل من جنوب أفريقيا وإسرائيل.

وقد أزعجت هذه الكتابات حكومة الرئيس شاجارى؛ فسارع بإصدار البيانات الرسمية لنفى هذا الاتجاه، كما صدر العديد من الكتابات التى أوضحت أن الموقف النيجيرى لن يستجيب للمناورات الإسرائيلية، وأنه يصدر عن فهم للقضايا العربية

والأفريقية جدير بالاهتمام، لقد صرح الرئيس النيجيرى «شيهو شاجارى» يوم ٢٦ مارس ١٩٨٠ ، أن نيجيريا قطعت علاقتها بإسرائيل، لسببين هما: احتلال إسرائيل لأراضى أفريقية، ثم تعاون إسرائـيل مع النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا، وفى رأيه أن القرار الأفريقى كان قراراً ذاتيا من جانب الدول الأفريقية، وأنه ليس معنى إقامة مصر للعلاقات مع إسرائيل أن تفعل ذلك نيجيريا بالمثل.

وقد رد كتاب آخرون على الأصوات المنادية بإعادة العلاقات مع إسرائيل مفندين حججهم بأفكار أفريقية لابد وأن يتابعها المثقفون العرب.

وضع «لياتيلا» أساس الحوار الأفـريقى حول هذه المسألة، حين كتب فى الديلى تايمز النيجيرية، فى ١٩/٣/١٩٨٠ ، «نيـجيريا لم تلحقها خسائر اقـتصادية بسبب مقاطعتـها لإسرائيل. وحجم العلاقات التجارية الحـالى لا يتطلب إعادة العلاقات الدبلوماسية مـعها لحماية تلك العلاقـات أو بسبب أى علاقات اجتمـاعية أخرى، ذلك أن الصهيونية من الناحية الأيديولوجية مـساوية للعنصرية التى تحاربها نيجيريا فى جنوب أفريقيا».

«ولذا، فإن الحظر الذى فرض على عـلاقات نيجيريا بإسـرائيل لم يكن بسبب الحرب بينهـا وبين العرب فحسب، ولكن أيضـا بسبب التعاون العسـكرى والتآمر النووى بين إسرائيل وجنوب أفريقـيا. ثم تسعى للاقتراب من نصيرتهـا فى سياسة التمييـز العنصرى وهى إسرائيل، وصحيح أن مصر لم تتشـاور مع الدول الأفريقية عند إقـامـة علاقـتـها مع إسـرائيل، لكن نـيجـيـريا يجب ألا تنضم لهـذا الخطأ الدبلوماسى، ليس من أجل هذه القضية فقط، ولكن من أجل أية التزامات أخرى قد تفرضها المنظمة بعد ذلك».

ومن قبـل ذلك كتب «أولوفـيمى ابيتـى» أيضا بعنوان «لا صـداقة مع اليـهود» يكشف فـيه حـجم التعـاون العسكـرى والتجـارة بالسلاح بين إسـرائيل وجنوب أفريقيا، ودور عملاء المخابرات الإسرائيليـة، وجنوب أفريقيا فى الدول الأفريقية، مما لا يجـعل قرار الحكومـة الفيـدرالية النيـجيريـة خاصا فـقط بالصراع الـعربى الإسرائيلى، وإنما نتيجة فهم المخطط الحقيقى لليهود».

المواجهة العربية:

وأصبح على الدول العربية أكثر من واجب ملح:

إنها يجب أن تعى حين توجه أموالها لأفريقيا، ألا تستفيد من ذلك شركات تدخل فيها الأيدى الصهيونية أو العنصرية، وهذا لا يتأتى إلا بتطوير جاد للإمكانيات العربية المباشرة فى عملية التنمية.

المشاركة المسئولة فى جهود دول المواجهة الأفريقية لاستكمال عملية التحرر وتجنب أية عمليات اقتصادية تدخلها شبهة خدمة النظام العنصرى فى الجنوب الأفريقى بالاستثمارات أو التبادل.

بذلك، يستطيع العرب أن يقيموا مع أفريقيا علاقة عضوية حقيقية ومستقلة.. وتفقد إسرائيل إلى الأبد احتياطها الاستراتيجى فى مغامرات المستقبل.

والعلاقات الإسرائيلية مع الدول الأفريقية يمكن توضيحها على الوجه الآتى:

أثيوبيا: اعترفت باسرائيل فى ٢٤/ ١٠/ ١٩٦٠، وفى مايو عام ١٩٦٢ افتتحت اسرائيل سفارة لها فى أديس أبابا.

وتؤيد الحبشة النشاط الإسرائيلى، وساعدها على ذلك وجود بعض اليهود فى أراضى الحبشة، وكانت إسرائيل تأمل وتسعى فى نقلهم إلى إسرائيل، وقد تحقق لها ذلك فى عام ١٩٩١.

والتبادل التجارى بين البلدين فى ارتفاع مستمر، وتساهم إسرائيل فى عدد كبير من المشروعات داخل أراضى الحبشة، وقد قامت إسرائيل بعقد اتفاقية بين الجامعة العبرية وجامعة هيلاسلاسى؛ لإنشاء كلية للعلوم ساهمت إسرائيل بنصف تكاليفها. ويوجد خبراء إسرائيليون فى أثيوبيا فى كافة المجالات خاصة فى المجال العسكرى، كما يوجد اتفاقية تسمح لعمال أثيوبيا بالسفر للعمل فى إسرائيل، والزيارات مستمرة بين البلدين على كافة المستويات والعلاقات طيبة وودية.

* **أفريقيا الوسطى:** أنشأت إسرائيل سفارة لها هناك فى نوفمبر عام ١٩٦٢، كما أقامت شركة مشتركة بين البلدين تحتكر تصدير الماس والقيام بأعمال المناجم، وتسيطر إسرائيل على أكثر من ٥٠٪ من صادرات البلاد، وفى الوقت نفسه تمد

السوق بحاجته من الأدوية، وتمد الجيش الأفريقى بحاجته من السلاح، وتقوم بتدريب وحدات المجندات بإسرائيل، وتمدها بالخبراء الإسرائيليين خاصة فى الزارعة.

بورندى: لاسرائيل تمثيل غير مقيم فى بورندى منذ عام ١٩٦٣، ورغم أن العلاقات بين البلدين رمزية إلا أن إسرائيل لم تيأس وتعمل على توثيقها عن طريق استقبال البوروندين لتدريبهم فى سلاح المظلات.

أوغندا: اعترفت بإسرائيل فور استقلالها، وقد قامت إسرائيل بإنشاء شركات للمقاولات هناك، ومنحت أوغندا قرضا قيمته ستة ملايين جنيه استرلينى بفائدة ٦,٥٪ يسدد على ١٢ سنة، وتبلغ حجم استثمارات إسرائيل فى أوغندة أكثر من مائة مليون دولار، وقد عقدت بين البلدين إتفاقية ثقافية عام ١٩٦٨ ،وبموجبها بعثت إسرائيل لأوغندة بأكثر من خمسمائة خبير فى مختلف المجالات من بينهم خبراء عسكريون، وتعهدت بتدريب الجيش الأوغندى وقامت بإهدائه عشر دبابات، إلا أن الوجود الإسرائيلى الرسمى أنهى فى أبريل عام ١٩٧٢، وإن كان قد عاد بعد ذلك عن طريق الاقتصاد والتبادل التجارى.

تشاد: من أقدم الدول الأفريقية التى بدأ بها النشاط الإسرائيلى، فقد بدأ النشاط منذ عام ١٩٤٨ حيث قامت إسرائيل بإنشاء العديد من الشركات التجارية التى كانت تقوم بالاستيراد والتصدير من وإلى إسرائيل، كما أنشأت مصنعا للحوم المحفوظة هناك، وعقدت اتفاقية للمعونة الفنية لتقديم الخبرات المختلفة، وتنفيذ عدة مشروعات صناعية واجتماعية، كما عملت إسرائيل على تطوير وتجهيز الجيش بالأسلحة، وأنشأت عدة مشروعات عمرانية وعسكرية.

تنزانيا: افتتحت إسرائيل سفارة لها فى تنزانيا منذ عام ١٩٦١، ولم تقم تنزانيا بافتتاح سفارة لها فى إسرائيل آنذاك، وقد أقامت إسرائيل قواعد لها فى تنزانيا داخل المنظمات الجماهيرية فى الوقت الذى أجبرت فيه على إغلاق قنصليتها فى زنزبار عام ١٩٦٧، ولإسرائيل نشاط كبير فى تنزانيا، خاصة شركات المقاولات. وغالبية واردات تنزانيا ترد من إسرائيل، ولها مكتب اقتصادى بالعاصمة والتعاون الفنى قائم فى ظل اتفاقية تعاون فنى بين البلدين أبرمت منذ عام ١٩٦٢، وهناك أطباء ومدرسون إسرائيليون يعملون فى تنزانيا، بالإضافة إلى المنح الطلابية لدراسة

الطّب والتعاونيات فى إسرائيل. ومنذ عام ١٩٦٧ تقوم بتدريب رجال الجيش والبوليس فى إسرائيل، كما تعقد لها دورات تدريبية تمتد لمدة ستة أشهر.

والنشاط الإعلامى الإسرائيلى مركّز داخل تانزانيا حتى إنها تقوم بطبع نشرات باللغة العربية.

التوجو: توجد سفارة لإسرائيل فى التوجو منذ عام ١٩٦٠، فى الوقت الذى لا توجد فيه سفارة للتوجو فى إسرائيل، وقد تم توقيع اتفاقية ثقافية بين البلدين فى عام ١٩٦٤، كما تم توقيع بروتوكول فنى عام ١٩٦٥، وتقوم إسرائيل بإيفاد خبرات مختلفة إلى التوجو بالإضافة إلى المنح التدريبية فى مجالات عديدة، وتقوم التوجو بشراء بعض الأسلحة من إسرائيل، كما أن المسئولين الإسرائيليين يقومون بتكثيف زياراتهم للتوجو على أعلى المستويات.

الجابون: تبادل البَلَدان إقامة السفارات منذ عام ١٩٦٠، وتعتبر إسرائيل أهم عميل بعد فرنسا فى شراء الأخشاب منها، ويوجد العديد من الشركات الإسرائيلية الخاصة والعامة والمشتركة، وقد تم توقيع اتفاقية بين البلدين تسمح لإسرائيل بالتنقيب عن البترول، وتوفد إسرائيل إلى الجابون خبراء فى كافة المجالات خاصة الصحة والزراعة والمواصلات، كما تقوم بتقديم المنح التدريبية للشباب فى مجالات مختلفة والزيارات متعددة لمختلف الفئات إلى إسرائيل.

جنوب أفريقيا: التمثيل الدبلوماسى متبادل بين الجانبين، والتعاطف والود قائم حيث يوجد أكثر من ١٢٠ ألف يهودى يقيمون فى جنوب أفريقيا فى الوقت الذى يقيم فيه أكثر من عشرة آلاف من رعايا جنوب أفريقيا فى إسرائيل. . وتبرعات الجالية اليهودية فى جنوب أفريقيا مستمرة لدعم إسرائيل، والتعاون فى كافة المجالات قائم سواء تجاريا أم عسكريا وحتى على نطاق الأسلحة الذرية.

داهومى: تبادلت الدولتان التمثيل السياسى فى ديسمبر عام ١٩٦١، وترتبطان بالعديد من الاتفاقيات خاصة مع الشركات الإسرائيلية، كما أبرمت الدولتان معاهدة صداقة عام ١٩٦١، وأخرى للتعاون الفنى عام ١٩٦٣، ويتواجد بالداهومى خبراء فى الزراعة والرى، وبالإضافة إلى مدرسين فى بعض الحقول، وتقدم إسرائيل للداهومى العديد من المنح الدراسية.

زائير (الكونغو الديمقراطية): توجد سفارة لإسرائيل منذ عام ١٩٦٠، ويوجد العديد من المؤسسات التجارية التى تمتلكها الجالية اليهودية، بالإضافة إلى شركة ملاحية إسرائيلية، وقد تأسست شركة مشتركة بين البلدين عام ١٩٦٢ بهدف التنمية الاقتصادية.

وتقدم إسرائيل لزائير المنح الدراسية والمساعدات الفنية والخبراء فى شتى المجالات، خاصة مجالى الزراعة والتعاون، وقد قامت إسرائيل بتنظيم وتدريب الجيش والمخابرات فى زائير، بالإضافة إلى إنشاء مدرسة للمظلات هناك.

زامبيا: توجد لإسرائيل سفارة فى زامبيا فى حين لا توجد لزامبيا سفارة فى إسرائيل، ويوجد بها جالية إسرائيلية ضخمة تعمل فى التجارة، وتوجد شركة إسرائيلية للمبانى، والتبادل التجارى قائم بين البلدين وتوفد إسرائيل خبراء لزامبيا خاصة فى الزراعة والرى وبعض النشاطات الأخرى، وذلك بموجب اتفاق تعاون فنى عقد بينهما عام ١٩٦٦.

ساحل العاج: التمثيل متبادل بين البلدين منذ عام ١٩٦١، وقد عقدت اتفاقية اقتصادية بينهما عام ١٩٦١، اتبعها توقيع بروتوكول تجارى عام ١٩٦٨، ويوجد العديد من الشركات الإسرائيلية الخاصة وشركات مشتركة، وتقدم إسرائيل لساحل العاج العديد من المنح الدراسية فى المجالات المختلفة، وفى وقت من الأوقات كانت توجد ضابطة إسرائيلية تقوم بتدريب شابات ساحل العاج عسكريا.

السنغال: رغم وجود سفارة إسرائيلية فى داكار إلا أن النشاط الإسرائيلى محدود ولا يوجد أى نوع من الاتفاقيات بين البلدين سوى اتفاقية للطيران المدنى عقدت عام ١٩٦٢، ولم تنفذ، كما أن المنح الدراسية والتدريبية محدودة وعدد الخبراء الإسرائيليين لم يتجاوز أربعة فى بعض الأحيان.

سيراليون: توجد سفارة لإسرائيل فى سيراليون منذ عام ١٩٦١، فى الوقت الذى عينت فيه سيراليون سفيرا غير مقيم لها فى إسرائيل عام ١٩٧١.. وقد أنشأت إسرائيل فى سيراليون معملا لتكرير البترول فى فريتاون بالإضافة إلى محاولة فاشلة لإنشاء مصنع الأسمنت. ومعظم الشركات الإسرائيلية لها فروع فى سيراليون بالإضافة إلى وجود شركات مشتركة للتعمير والتجارة العامة، ويوجد فى سيراليون خبراء إسرائيليون فى الزراعة والإسكان والتعاون، ومحاضرون فى

الجامعات، وذلك بموجب اتفاقية تعاون ثقافى وفنى أبرمت عام ١٩٦٥ .

وقد استعانت سيراليون بخبراء إسرائيليين فى عام ١٩٦٥ ، للتدريب العسكرى إلا أنها أنهت عقودهم عام ١٩٦٧ ، كما صفيت معظم الشركات المشتركة فى نفس العام.

الصومال: الصومال عضو فى الجامعة العربية ولا يوجد أى تمثيل سياسى بين البلدين ولا توجد علاقات اقتصادية، ولكنها تتسلل فى بعض الأحيان من خلال تجار الماشية والشراء منهم، كما أن شركة «أنكرما» التى لها فرع فى الصومال تعمل فى جيبوتى تحت اسم يونانى وتقوم البعثات التبشيرية اليهودية بطبع الكتب ومحاولة بث التعاليم اليهودية بهدف تحويل بعض الصوماليين عن دينهم الإسلامى، كما تحاول توجيه البعض الآخر إلى اتباع تعاليم إسلامية متطرفة بعيدة عن جوهر الدين الإسلامى الصحيح.

غانا: يوجد تمثيل متبادل بين الدولتين، وقد أقامت إسرائيل هناك عدة مشروعات زراعية تجريبية، وفى عام ١٩٦٨ ، حصلت شركة إسرائيلية على حق التنقيب عن البترول، وكانت إسرائيل من أوائل الدول التى عقدت اتفاقيات تجارية مع غانا عام ١٩٥٨ ، فور حصولها على الاستقلال وقامت بتقديم منح دراسية ومنح تدريبية فى مختلف المجالات حتى مجال تدريب الغانيين على أعمال المخابرات.

غينيا: قطعت علاقاتها السياسية والاقتصادية مع إسرائيل منذ عدوان إسرائيل على مصر عام ١٩٦٧ ، ولا توجد أية علاقات.

فولتا العليا: توجد سفارة لإسرائيل منذ مايو عام ١٩٦١ ، وقد ارتبطت الدولتان بمعاهدة صداقة، واتفاقية تعاون فنى منذ عام ١٩٦١ . وفى عام ١٩٦٢ عقدت اتفاقية أخرى تقوم إسرائيل بموجبها بتزويدها بالأسلحة والخبراء العسكريين، وتقوم إسرائيل بتقديم المنح الدراسية والمنح التدريبية والخبراء لفولتا العليا فى كافة المجالات.

الكاميرون: توجد سفارة لإسرائيل فى الكاميرون منذ عام ١٩٦٠ ، ولا يوجد سفارة للكاميرون فى إسرائيل، ورغم عقد اتفاقية للتعاون الثقافى والفنى بين البلدين عام ١٩٦٢ ، إلا أن التعامل محدود للغاية، كما أن النشاط مجمد بين

البلدين والعلاقات فاترة ويرجع ذلك لحسن العلاقات بين الكاميرون والدول العربية.

كينيا: توجد سفارة لإسرائيل فى نيروبى، كما يوجد سفير غير مقيم لكينيا فى إسرائيل، وتملك إسرائيل عددا من الشركات لها نشاط واسع فى كينيا بالإضافة إلى قيامها بإنشاء شركات مختلطة، وتقوم إسرائيل بتصدير الكثير من السلع إلى كينيا، وقد أنشأت إسرائيل فى نيروبى معهدا للخدمة الاجتماعية أساتذته إسرائيليون، وذلك بموجب اتفاق تعاون بين البلدين عقد عام ١٩٦٦. وتقدم إسرائيل لكينيا خبراء فى كافة المجالات، وهناك تعاون عمالى على نطاق واسع بين البلدين. وتقوم إسرائيل بتعيين حاخام اليهود فى نيروبى، وتستعمل الطائرات الإسرائيلية المطارات فى كينيا، وقد قامت إسرائيل بتدريب الحرس الخاص برئيس الجمهورية، وهناك عديد من رعايا كينيا يتدربون فى إسرائيل، والغريب أن إسرائيل تقدم مساعدات للجمعيات الإسلامية فى كينيا.

ليبيريا: هى ثالث دولة فى العالم اعترفت بإسرائيل، وقد نفذت إسرائيل العديد من المشروعات الاقتصادية فى ليبيريا، كما تحتكر نسبة من صناعة «الماس» الليبيرى بناء على اتفاق بين الدولتين.

وتسهم إسرائيل فى رأس مال بعض الشركات الليبيرية، وقد نفذت العديد من المشروعات الزراعية هناك، بالإضافة إلى النشاط المعمارى الكبير، وتقوم إسرائيل بتقديم الخبراء فى كافة المجالات لليبيريا، كما تقدم المنح الدراسية المختلفة حتى إنها تقوم بتدريب طلبة الكلية البحرية الليبيرية فى إسرائيل، بالإضافة إلى إيفادها خبراء فى الأمن والمخابرات إليها.

مدغشقر: أنشأت إسرائيل سفارة لها هناك فى عام ١٩٦٠، فى حين يوجد تمثيل غير مقيم لمدغشقر فى إسرائيل، وفى عام ١٩٦٨، تم توقيع اتفاق بين القطاع الخاص الإسرائيلى، وبين الحكومة الملاجاشية لإنشاء مصنع نسيج فى مدغشقر.

وفى عام ١٩٦١ عقد اتفاق فنى بين البلدين، وفى عام ١٩٧١ تم الاتفاق على إنشاء مركز لتدريب صغار المزارعين، وتقدم إسرائيل العديد من المنح الدراسية للشباب، كما تقوم بتدريب العديد منهم فى إسرائيل.

مالى: أنشأت إسرائيل سفارة لها فى باماكو عام ١٩٦١، فى الوقت الذى لا

يوجد فـيه سفارة لمالى هناك، والنشـاط التجارى واسع من جانب واحـد حيث إن الصادرات الإسرائيلية لمالى متنوعة ومتعـددة فى الوقت الذى لا تستورد فيه شيئًا ذا بال من مالى.

وتقوم إسرائيل كعـادتها مع بقية الدول الأفريقية بتـقديم المنح الدراسية، والمنح التدريـبية لشـباب مـالى فى الوقت الذى يوجد فـيه بعض المدرسين الإسـرائيليين يقومون بالتدريس فى المعاهد المختلفة فى مالى.

النيجر: توجد لإسرائيل سفارة بالنيجر، ويقوم بتـمثيل النيجر فى إسرائيل سفارة ساحل العـاج، وقد عـقدت اتفـاقية بين البـلدين فى عام ١٩٦٢، تقـوم إسرائيل بموجبها بزراعـة المراعى واستخراج المياه، وتملك إسرائيل ٤٠٪ مـن أسهم الشركة الوطنية لاستثمار المياه، وتقدم إسرائيل للنيجر بموجب اتفاقية للتعاون الفنى عقدت بين البلدين عـام ١٩٦٢، خبـراء فى الزراعة والرى والتـمريض، وتقوم بـتدريب الموظفين من أهل النيجر فى الفروع المختلفة داخل إسرائيل، وقد قامت فى الماضى بتوزيع أعداد من المصاحف بها تحريفات فى مواضع كثيرة بما يتفق ومصالحها.

نيجيريا: لإسرائيل سفارة فى نيـجيريا، ولا يوجد سفارة لنيـجيريا فى إسرائيل، ولا توجد اتفاقـية تجارية بين البلدين، ولكن هناك تبادل تجـارى، والميزان دائما فى صالح إسرائيل، وتشكل المسـاعدات الإسرائيلية نسبة ملحوظـة فى ميزانيات بعض ولايات نيجـيريا، ويتـركز النشـاط الإسرائيلى فى نيـجيـريا فى أعمـال المقاولات والتوكيلات التـجارية. وينصب الاهتمام الإسرائيلى على القيادات العـمالية، وقد نجحت فى إعـادة العلاقـات بينها وبين نيـجيريا عـام ١٩٩٢، وكان سـبق لها أن قطعت علاقاتها الدبلوماسية عام ١٩٧٣ بسبب حرب أكتوبر.

وبعد ..

الآن، وقد استعرضت فى الصفحات السابقة موقف كل من العرب وإسرائيل تجاه أفريقيا، فإن ما يمكن استخلاصه - على الأقل من جانبى - أن هناك سلبية -بحسن نية- أو عدم تحمس من جانب، وهناك نشاط وإصرار من جانب آخر على التغلغل داخل الدول الأفريقية وإيجاد قواعد لها هناك.

هناك دول أفريقية تحصل على معونات من بعض الدول العربية أكثر من تلك التى تحصل عليها من إسرائيل، ولكن التواجد العربى يكاد يكون فى حكم العدم.

الإسرائيليون يحاولون أن يتعاملوا مع الشعوب حتى تكون قواعدهم شعبية، والعرب يتعاملون مع الحكومات خوفا من أن يوجدوا حساسية لدى الحكام الأفارقة، إذا ما نزلوا إلى الشارع.

وأين الشركات العربية فى أفريقيا؟

وأين رجال الأعمال العرب فى أفريقيا؟

هؤلاء وهؤلاء يتواجدون ويتفاخرون بالاستثمار فى أوربا وأمريكا وآسيا، ولم يفكروا فى الاستثمار فى أفريقيا، علمًا بأنه من المؤكد أن مثل هذا الاستثمار سيكون عائده أعلى من الاستثمار فى الدول الأوربية.

لاشك فى أن الأمر يحتاج إلى دراسة جادة، وليس عيبًا أبدا أن نبدأ الآن فى الاهتمام بأفريقيا تجاريا واجتماعيا وثقافيا، ولكن العيب هو ألاّ يبدأ العرب أبدًا.

وأعتقد أن الزيارة الأخيرة التى قام بها السيد عمرو موسى وزير خارجية مصر فى أغسطس عام ١٩٩٧ إلى ست دول إفريقية، بدأها بزيارة جنوب أفريقيا وصحب معه عددًا من رجال الأعمال قد تكون فاتحة خير، وأتمنى أن تتكرر فى بقية الدول الأفريقية..

كما آمل ألا يقتصر الأمرعلى مصر وحدها، بل على الدول العربية الأخرى أن

تحذوا حـذو مصر، خـاصة وأن غـالبية الدول العـربية تضم حـاليا رجال أعـمال عالميين، كما أن البنوك العربية تستطيع أن تساعد القطاع الخاص فى خطواته الموفقة إن شاء الله.

والله ولى التوفيق

الفهرس

الموضوع	الصفحة

رقم الإيداع /	١١٧٥٧ لعام ١٩٩٧
الترقيم الدولى /	I. S. B. N : 977 - 241 -222-5

المؤلف والكتاب



المؤلف غنى عن التعريف؛ فقد عمل فى الحقل الدبلوماسى والحقل السياسى والكتابة على مدى أكثر من أربعين عاماً، فقد عمل فى سفارتنا فى الخرطوم مع مطلع استقلال السودان، وكان أول من افتتح سفارتنا فى بنتما عام ١٩٥٩ مع زملائه وعمل فى بيروت فى ظل الوحدة والانفصال، وعمل فى فنلندا يوم أن كانت سفارة مصر تمثل جميع الدول العربية، ثم استقر به المقام فى لندن كقنصل بها يوم أن كان المصريون يعانون مرارة هزيمة ١٩٦٧ ويبتعدون عن أى مؤسسة مصرية، فحاول مع زملائه أن يجرى عملية مصالحة بينهم وبين بلدهم.

ثم انتُدب للعمل مساعداً لسكرتير الرئيس للاتصالات الخارجية على مدى خمس سنوات، حيث كان قريباً من صانع القرار، وعلى اطلاع على مجريات حرب أكتوبر المنتصرة، وكان من بين مرافقى الرئيس محمد أنور السادات فى رحلاته الخارجية على مدى خمس سنوات.

وعن كتاباته، فقد تخصص فى شئون العالم العربى، حيث عمل بدوله أكثر من عشر سنوات، وكان شديد الحساسية للمشاكل قبل أن تقع، وأول كتاباته كان عن «سياسة الحكم فى لبنان» عام ١٩٦٦ وتنبأ بوقوع حرب أهلية لا تُبقى ولا تَذَر فى بحر عشر سنوات على الأكثر. وحدثت الحرب الأهلية فعلاً عام ١٩٧٥.

وكتب عن قضية الصومال قبل أن تقع أحداث الصومال بعشر سنوات، وكتب عن مشكلة المياه فى العالم العربى فى عام ١٩٩٠ قبل أن يتطرق إليها أى كاتب أو صحيفة، حتى أصبح كتابه «مشكلة المياه فى العالم العربى» مرجعاً لكل دارس أو باحث عن هذه المشكلة.

والمؤلف حصل على الدكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٦٧، ومن مؤلفاته:

- سياسة الحكم فى لبنان.
- التعاون.
- حرب أكتوبر فى الإعلام العالمى.
- خمس سنين سياسة.
- الطريق إلى المنصة.
- المملكة العربية السعودية واقع وتاريخ.
- جيبوتى وأمن البحر الأحمر.
- كلمات تركية فى اللغة العربية.
- قصة الصومال.
- الموسوعة العربية، وتضم:
  - واقع العالم العربى.
  - مشكلات العالم العربى.
  - الحركات الوحدوية فى العالم العربى.

وها هو ذا يبدأ اليوم كتاباته عن أفريقيا ويستهلها بهذا الكتاب: «أفريقيا بين العرب وإسرائيل».

وسيعقبه إن شاء الله كتب: **«أفريقيا فى ظل الاستعمار»**، ثم **«أفريقيا فى ظل الاستقلال»**، **«قصة أفريقيا»**.

مكتبة الآداب

مكتبة الآداب ٤٢ ميدان الأوبرا القاهرة ت: ٣٩٠٠٨٦٨